

# أجزاء المعاصرة

مأخوذ من

أقاما

الدكتور صيلاح العقاد

[ على طلبه قسم الدراسات التاريخية والجغرافية ]  
وملحق بها الترجمة العربية لاتفاقيات إيفيان

١٩٦٣

١٩٦٤



# جزائر المعاصرة

محاضرات

أقامها

الدكتور صيلاح العقاد

[ على طلبة قسم الدراسات التاريخية والجغرافية ]  
وملحق بها الترجمة العربية لاتفاقيات إيفيان

١٩٦٣

١٩٦٤



## تصوير

لا شك أن ثورة الجزائر تحتل مكان الصدارة في تاريخ كفاح الشعوب ضد الاستعمار . ولم تشهد القارة الأفريقية ثورة مسلحة أكثر ضحايا أو أطول زمناً ، ولا يشبهها في تاريخنا المعاصر سوى كفاح الفيتناميين في الهند الصينية ، مع هذا الفارق ، وهو أن ظروف النضال في الجزائر كانت تواجه عراقيل أشد صعوبة من مختلف الوجوه .

فعلاوة على قرب الموقع من فرنسا كانت هناك طبقة من المستوطنين التي ألفت أن توجه السياسة الفرنسية في الجزائر لخدمة مصالحها ومحاولة ربط بقاء الفرنسيين هناك بالنصرة الوطنية .

والجزائر أحد أقطار ثلاث في أفريقيا تعرضت لهذا النوع من الاستعمار الاستيطاني وهي كينيا واتحاد جنوب أفريقيا وقد نالت كينيا هي الأخرى استقلالها بعد نضال طويل . أما اتحاد جنوب أفريقيا فإن الاستيطان الأوربي فيه لا يرتبط بدولة خارجية معينة . ولذا فإن الصراع يتخذ صورة نزاع داخلي . أما في الجزائر فقد استند المستوطنون إلى تأييد دولة أوروبية وتعلقوا بها مما أعطى للنزاع صورة دولية واضحة حينها وقعت الثورة الوطنية .

ورغم قرب عهدنا بالثورة فإنها حظيت باهتمام الكتاب من مختلف الجنسيات وتناولوها من عدة زوايا متباينة . فمن ذلك التحقيقات الصحفية التي أتت نتيجة دراسات ميدانية . ومنها المؤلفات التي تناولت الثورة من وجهة نظر القانون الدولي . كذلك أهتم كثير من الكتاب الفرنسيين بتسجيل أثر الثورة في حياة فرنسا نفسها ، فخصت بعض

المؤلفات لدراسة أسباب قيام الجمهورية الخامسة ، والبعض الآخر للمحاولات الفاشلة التي قام بها المستوطنون والجيش في الجزائر لقلب هذه الجمهورية .

وبما أن الثورة الجزائرية مليئة بالصور الإنسانية من بطولات وأحداث تعذيب وتضحيات فقد خلفت وراءها ثروة الأدباء فتناولها كتاب المسرح والقصة وهؤلاء الذين يعالجون التاريخ بشكل أدبي .

بل إن الثورة الجزائرية أصبحت موضوعاً لعدة رسائل جامعية في الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرها من الأقطار الأوربية ، سجلت في أقسام العلوم السياسية . ولم يمض الوقت بعد لتناول هذا الموضوع كبحث تاريخي . ومع ذلك فقد اخترنا تاريخ الجزائر منذ مطلع القرن العشرين حتى قيام الجمهورية موضوعاً لمحاضراتنا هذا العام في قسم الدراسات التاريخية والجغرافية ، مستندين إلى وجود مادة غزيرة توفرت لدينا حول هذا الموضوع المعاصر ، ومن هذه المواد ما له قيمة وثائقية ، وإتماماً للفائدة قمنا بترجمة إتفاقيات إيفيان ، وهي فيما نعلم تنشر للمرة الأولى كاملة باللغة العربية .

ولذلك فنحن نسجل شكرنا لمعهد الدراسات العربية العالية إذ يفسح المجال لنشر دراسات مفيدة في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر .

دكتور صلاح العقاد

## الجزائر في مطلع القرن العشرين

شهد الاستعمار الفرنسي عصره الذهبي خلال الفترة الممتدة من قيام الجمهورية الثالثة ١٨٧١ حتى نشوب الحرب العالمية الأولى . فقد انتهى عهد المقاومة المسلحة للاحتلال بالقضاء على ثورة المقراني سنة ١٨٧١ ، وخيم على البلاد شبه هدوء تام لم تقطعه سوى ثورة بعبدة في الصحراء سنة ١٨٨١ .

وبلغت الهجرة الأوربية رقماً قياسياً في السنوات العشر التي تلت قيام الجمهورية ، وانتشر المهاجرون في أعماق الريف وأصبح الأوربيون يشكلون غالبية السكان في مدينتي الجزائر ووهران .

وفي ظل السلطة الأجنبية المطلقة أخذ المجتمع الجزائري يفقد مقوماته القديمة كالجمعية أو الطريقة الصوفية أو المدينة الإسلامية ذات الحضارة العريقة كمدينة تلمسان التي حاولت وسط هذا الظلام أن تحافظ على التراث العربي الإسلامي ؛ حتى إذا عجز أهلها عن مقاومة تيار الفرنسة آثر كثير منهم الهجرة إلى أقطار إسلامية أخرى ، واتخذت الهجرة شكلاً جماعياً عام ١٩١٢ بمناسبة إخضاع الجزائر لنظام التجنيد الإجباري لحساب الدولة الفرنسية ومع ذلك فإن الهجرة إلى الأقطار الإسلامية ليست ظاهرة خاصة بتلمسان كما أنها ترجع إلى بداية عهد الاحتلال .

ويعزو بعض الكتاب تأخر ظهور الفكرة القومية في الجزائر إلى هذا التدهور الذي أصاب أركان المجتمع القديم . وقد يكون ذلك صحيحاً ولكننا نرى أن اندثار الأسس القديمة ساعد في نفس الوقت على ظهور الفكرة القومية بمفهومها الحديث ، أي ارتباط الفكرة الوطنية بإقليم محدود المعالم من الناحية الجغرافية ، وتبعاً للبدأ القائل بأن الأشياء تولد نقائضها ،

فقد ولد الاستعمار الحركة الوطنية الجزائرية بعد أن قضت السلطة الفرنسية المركزية القوية على عوامل التفكك القديم . ونحن نلاحظ مساوئ التفكك هذه حينما نعود إلى عهد المقاومة المسلحة للاحتلال قبل ١٨٧٠ . ولناخذ مثلاً على ذلك أعظم هذه الحركات شأناً وهي التي تزعمها الأمير عبد القادر ، فرغم أنه حاول القضاء على القبيلة إلا أن دولته ظلت في أساسها تحالفاً بين قبائل مختلفة ، ولم يرقم بينه وبين عناصر المقاومة الأخرى أى تعاون أو تنسيق مما كان سيئاً قوياً من أسباب إضعاف المقاومة . وإذا كان من الجائز التقريب بين حركة الأمير عبد القادر وبين الحركات القومية المعاصرة باعتبار أنه حاول تجميع القبائل تحت سلطته . فإن من المستحيل الربط بين مقاومة منطقة القبائل في شمال شرق قسنطينة وبين الحركات القومية الحديثة ، لأن باعها كان المحافظة على الاستقلال الذاتي للمنطقة في وجه أية حكومة مركزية سواء أكانت وطنية أم أجنبية .

وكما عمل الاستعمار الفرنسي على تحطيم النظام الاجتماعي الجزائري بالتدريج فقد حاول أيضاً أن يقضى على الثقافة العربية ولكنه كان أقل نجاحاً في هذا الميدان منه في الميدان السياسي ، إذ كان من السهل بقرار جمهوري أن يلغى كيان الجزائر كوحدة قائمة بذاتها ، فقد صدر في سنة ١٨٤٨ القرار الذي يحول الجزائر إلى ثلاث مديريات وإعلانها جزءاً من أراضي فرنسا الوطنية .

ويجعل بعض الكتاب اندثار شخصية الجزائر كدولة من بين الأسباب العديدة لتأخر ظهور الحركة الوطنية . وادعى المؤرخون الفرنسيون بهذا الصدد أنه لم تكن بالجزائر دولة معترف بها دولياً قبل سنة ١٨٣٠ مما استدعى ردوداً<sup>(١)</sup> من الكتاب الوطنيين المعاصرين .

---

(١) مثال ذلك كتيب أصدره حزب الشعب عن الدولة الجزائرية قبل سنة ١٨٣٠ أشاد فيه بظلمة دولة فرنسا .

ولا شك أن اتخاذ الجزائر مستعمرة استيطان كان أعظم خطر تهدد  
كيان الجزائر كقطر عربي إسلامي ، ذلك لأن المستوطنين بعد مرور  
عدة أجيال أصبحوا ينظرون إلى الجزائر على أنها وطنهم الأصلي . وأكد  
هذا الشعور لديهم اقتحامهم إلى جنسيات مختلفة لأن فرنسا شجعت هجرة  
الأوربيين من أسبانيا وإيطاليا وغيرها من أقطار حوض المتوسط .

وإذن فإن وجودهم في الجزائر هو الأمر المشترك الذي يجمعهم  
في طبقة متميزة وهذا التمايز أو الشعور بالاستعلاء على السكان الأصليين  
هي الصفة الثانية التي قوت من تماسك المستوطنين وجعلتهم يشكلون  
بيئة خاصة لا هي فرنسية ولا هي جزائرية ولذلك انتهى أمرها بالزوال .  
وكانت محاربة المستوطنين اعتبار أنفسهم أصحاب وطن في الجزائر  
لا تستند إلى أساس سليم ، ولذلك حينما تنمو الحركة الوطنية سيتحولون  
عن هذا الاتجاه مستنجدين بصفاتهم الفرنسية ، وادعى كتابهم أن أوجه  
التشابه عديدة بين جنوب فرنسا والجزائر من حيث المناخ وأسلوب المعيشة  
ونظام الزراعة ، بل هي أشد قربا مما بين جنوب فرنسا وشمالها .

وفي الوقت الذي أراد المستوطنون أن يسموا أنفسهم فيه بالجزائريين  
أطلقوا على أصحاب البلاد الحقيقيين وصف المصلين أو العرب . وسترجع  
كفة الوصف الأول بعد قيام الحركة الوطنية وما ترتب على ذلك من  
محاربة فرنسا تأكيد وجودها في الجزائر ، فأثرت أن تسمى الجزائريين  
بالمسلمين الفرنسيين . ومغزى هذه التسمية هو أنه ليس للجزائر كيان قومي  
وأن أهلها مواطنون فرنسيون لا يتميزون عن غيرهم من سكان فرنسا  
إلا بوصفهم مسلمين .

وجرى المؤلفون الأوربيون على هذه التسمية ولكن الكتاب العرب  
نذبوا إلى مغزاها الاستعماري ولذلك لم يستخدموا كلمة مسلمين للدلالة على  
الجزائريين ، حتى في الوثائق الرسمية يترجمون كلمة مسلم بجزائري .

وهناك وصف آخر اكتسب معنى تهجينيا وشاع استخدامه لوصف الجزائريين وهو كلمة انديجين Indigene وهي وإن كانت تعني في الحقيقة ساكن البلاد الأصلي ، غير أنها لا تطلق إلا على شعوب المستعمرات .

عاش المستوطنون كطبقة ممتازة على السكان الأصليين في جميع نواحي الحياة حتى يمكن القول بأن فرنسا طبقت سياسة التفرقة العنصرية مع ملاحظة أن هذه التفرقة لم يكن أساسها اللون ، بل الاختلاف العرقي والثقافي ، ومنذ أن أعلنت الجزائر جزءاً من الأراضي الوطنية الفرنسية ، أصبح جميع سكانها من الناحية القانونية يحملون الجنسية الفرنسية ، ولكنهم يختلفون من حيث ممارسة الحقوق السياسية فقد أصبح الأوربيين وحدهم حق انتخاب نواب في البرلمان بمجلسيه ، كما تمتعوا بأنظمة الإدارة المحلية المعمول بها في فرنسا ، وهذا ما كان يسمى بسياسة الإدماج وهي تقضي بسريان الأنظمة الفرنسية على الجزائر . وكان المستوطنون وحدهم هم الذين يتمتعون بمزايا الإدماج . وقد أوقف نابليون الثالث هذا الاتجاه وفي نفس الوقت فتح الباب أما الجزائريين لكي يصبحوا مواطنين فرنسيين يتمتعون بنفس الامتيازات ، وذلك في قرار أصدره مجلس الشيوخ سنة ١٨٦٥ غير أن التشريع كان بشروط التخلى عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية كي يظفر الجزائري بحق المواطنة ، ومن ثم لم يقبل الجزائريون على طلب المواطنة الكاملة .

وبينما استمر الجزائريون يعيشون بمعزل عن بيئة المستوطنين عملت حكومة الجمهورية الثالثة على رفع طائفة اليهود دون قيد إلى درجة مواطن يتمتع بنفس الحقوق التي للمستوطنين الأوربيين .

وقد تم تجنيس اليهود في قرار صدر سنة ١٨٧٠ واشتهر باسم « واصله كريميه » وهو وزير يهودي في الحكومة المؤقتة التي تألفت إثر سقوط

نابليون الثالث . وقد أثار هذا القرار السخط في بينات الجزائريين والمستوطنين معاً . أما الجزائريون فلأنهم رأوا طاقة كانت في الماضي تعتبر من الطوائف المحترمة ترتفع إلى درجة أعلى منهم ، وتساهم في الحياة السياسية ، بل وفي المناصب القضائية وإصدار الأحكام على المسلمين ، وأما المستوطنون فلأنهم كانوا يعتبرون أصلهم الأوربي من أسباب تفوقهم ويرون أن اليهود لا يختلفون اجتماعياً أو ثقافياً عن بقية سكان البلاد الأصليين . وهكذا اشتهر المستوطنون بالبراعة اللاسامية ، غير أن القرار استمر حتى عهد حكومة فيشي حين تعطل تنفيذه فترة من الزمن .

وعلى كل فإن دخول اليهود إلى طبقة المستوطنين من الناحية القانونية إن دل على شيء فإنما يدل على تنافر هذه الطبقة وعدم أصالتها . وقد أشرفنا منذ قليل إلى الأسباب الطارئة التي دعت إلى تماسكها وغم هذا التنافر ومن بينها عقدة الاستعلاء بالنسبة لسكان البلاد الأصليين .

وتتضح مظاهر التفرقة العنصرية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

فإن المستوطنين يمتلكون ٤٠ ٪ من الأراضي الزراعية وإن كانوا في الحقيقة يقدمون ٦٥ ٪ من الإنتاج الزراعي لأن وسائل إنتاجهم تفضل بكثير وسائل الجزائريين .

نعم . . . وجد بعد الهجرة الواسعة التي تمت في عهد الجمهورية الثالثة مستوطنون فقراء يمتلكون أقل من عشرة هكتارات ولكن المستوطنين الزراعيين لم يكونوا في وقت من الأوقات يزيدون عن ٢٥٠٠٠ أما مئات الألوف من الأوربيين فيتركزون في المدن حيث يحتلون المناصب الإدارية ويشغلون بالتجارة الداخلية ويستأثرون بالتجارة الخارجية ، ويديرون المشروعات الصغيرة التي دخلت في الجزائر .

وتحول معظم الجزائريين الذين يشتغلون بالزراعة من ملاك إلى أجراء لدى المستوطنين ، وازداد التفاوت الاقتصادي بين الطائفتين فيما بعد الحرب الأولى ، فإن الأوربي ضاعف إنتاجه بفضل الآلات الحديثة ، بينما كان عدد السكان يتزايد باطراد بالنسبة للجزائريين دون زيادة مقابلة في الانتاج ، وانتشرت البطالة بينهم وأصبحت صورة الجزائري هو أنه عامل أو خادم .

ومن الناحية الاجتماعية تمتع المستوطنون وخدم بنظام التعليم الذي صار مجانيا وإجبارياً في فرنسا منذ ١٨٨٤ ولم يتح الحظ إلا لعدد قليل من الجزائريين الالتحاق بالمدارس الرسمية ، وازداد الجهل أنتشاراً نتيجة تزايد السكان . وما يؤكد العزلة الاجتماعية بين المستوطنين والجزائريين بحث إجراء أحد الدارسين الاجتماعيين لموضوع الزيجات المختلطة ، فقد لاحظ أن الأوربيات في الجزائر لا يقبلن الزواج من الجزائريين ، وأن معظم حالات الزيجات المختلطة التي بلغت (١) ٧٥٠ حالة سنة ١٩٢٦ كانت بين جزائريين وفرنسيات من سكان فرنسا ذاتها .

ومن حيث المشاركة في الإدارة المحلية ، كان تمثيل العنصر الوطني ضئيلاً في مجالس المديرية كان يتم اختيار ممثلي الجزائريين بواسطة التعيين . وحين أخذ بمبدأ انتخاب المسلمين لمجالس المديرية سنة ١٩٠٨ ، نص على أن يتم الانتخاب بواسطة المجالس البلدية بشرط ألا يزيد عن ستة أشخاص ، أو عن الربع بعد إصلاح سنة ١٩١٩ . وبالنسبة للمجالس البلدية كان الجزائريون ينتخبون واحداً عن كل ألف شخص ، وبشرط ألا يزيد ممثلهم أبداً عن ستة أشخاص أو ربع عدد الأعضاء . وبعد إصلاح سنة ١٩١٩ زيد عدد

---

(1) Marchend H. F. Les Mariages Franco - Musulmans. Alger 1955.

ممثلهم إلى ١٢ بحيث لا يتجاوز ذلك عدد الأعضاء<sup>(١)</sup> ولا يجوز انتخاب رئيس البلدية *le-méro* أو نائبه من بين الجزائريين حتى وإن كان متجنساً . أما في المجالس المختلطة محدودة السلطة فيمكن أن يصل عدد الجزائريين إلى النصف وأن يكون من بينهم نائب الرئيس . وقد أبقى الفرنسيون إلى جانب المجالس البلدية نظام الجماعة ( مجلس رئاسة القبيلة ) في بعض المناطق . ولكنه اندثر خلال هذه الفترة باضمحلال القبيلة كوحدة .

وفي القضاء انتزع الفرنسيون تدريجياً اختصاصات المحاكم الشرعية وحولوها إلى محاكمهم المدنية ، ففي سنة ١٨٤١ نزع منها اختصاص الجنح والجنايات ، ثم نزع حق النظر في شئون الملكية في عهد الجمهورية الثالثة .

وأصبح من حق المتخاصمين في جميع الأحوال أن يرفعوا شكواهم إلى محاكم المصالحات التي تنظر في الشئون المدنية والتي تأسست في الجزائر سنة ١٨٥٤ .

أما من حيث الضرائب فقد أعفت الحكومة الفرنسية المستوطنين من ضرائب الدخل والتركات التي كانت قائمة حينئذ بفرنسا ، ولم يكن من المعقول أن تفرض عليهم أي نوع من الضرائب وهي مازالت تقدم لهم المساعدات المالية .

وبالنسبة للجزائريين أبقيت الإدارة الفرنسية النظام العثماني الذي يقضى بجمع زكاة العشور عن الأراضي الزراعية ، وهي تقدر بعشر المحصول أو ٥٪ منه حسب نظام الري طبقاً للشريعة الإسلامية . كما يشمل هذا النظام

---

(١) وهذا التمثيل على خاتمه لم يكن له قيمة تذكر ، فقد كانت الإدارة تختار أعضائها من المرابطين بولائها لها حتى ساء لهم زملاؤهم الأوربيون سخيرية بيني وبينى - أى أصحاب كلمة لهم دائماً .

ضريبة على الثروة الحيوانية وضريبة على الرؤوس ، وكان هذا النوع من الضرائب شائعاً في بلاد القبايل . ولم يعف الفرنسيون سكان الواحات من الضريبة التي تؤخذ على النخيل رغم ما يعانون من فقر وبؤس .

وما يدل على فداحة هذه الضرائب بالنسبة للقيم المتعارف عليها في ذلك الوقت ، أنه عندما تقرر الغاء ضرائب العشور سنة ١٩١٨ وفرض ضريبة موحدة على المستوطنين والجزائريين هبطت قيمة ما كان يدفعه الجزائريون من ٩ مليون إلى ٢٥ مليون فرنك سنوياً .

وقد اصطلحت الإدارة الفرنسية على تسمية مجموعة القوانين التي تسرى على الجزائريين بصفة خاصة Code de L'indigenat وهي عبارة عن قوانين استثنائية تتحول بمقتضاها اختصاصات السلطة القضائية إلى السلطة الإدارية وتسقط الضمانات المألوفة لحرية الأفراد ومن أمثلة هذه الإجراءات :

سلطة الحاكم العام في توقيع العقوبات دون محاكمة من أجل المحافظة على الأمن العام .

والأخذ بمبدأ المسؤولية الجماعية عند وقوع جنابة في حي من الأحياء أو قبيلة من القبائل .

والسماح للإدارة بحبس الأشخاص أو مصادرة أملاكهم دون حكم قضائي .

وكذلك وجوب حمل الجزائريين لترخيص خاص إذا أرادوا التنقل بين أقاليم الجزائر المختلفة .

ثم أخيراً توسيع سلطة قاضي المصالحات ومنحها لمدير البلدية في حالة عدم وجود قاض فيجوز له الحكم بالفرامة على الجزائريين . وقد حدد

القانون الاستثنائي الحالات التي يحكم فيها بالغرامة ، وهي تدل على مدى تعسف السلطات الاستعمارية فنها على سبيل المثال، التلغظ بعبارات معادية لفرنسا ، رفض السخرة أو العمل في المزارع الأوربية أثناء الحصاد ، أو إحداث أى نوع من أنواع الشغب أو مخالفة التقاليد المهذبة كاللبس في الطريق العام . وبعض المخالفات الأخرى مثل عدم الإذعان لأوامر القواد (العمد) ، والتأخر في دفع الضرائب ، وعدم تسجيل المواليد والوفيات وفتح المدارس الدينية بدون إذن . وقد استكملت هذه التشريعات شكلها النهائي سنة ١٨٩٧ ثم أخذت تسقط تدريجياً بعد الحرب العالمية الأولى .

وبينما كان الفرنسيون يفرقون هذه التفرقة الصارخة في الحقوق بين الأوربيين والجزائريين ، إذ بعضهم يشككو من أن الإدارة لا تسوى بين الجنسين في الالتزامات ويعنون بذلك الخدمة العسكرية الاجبارية . وحتى سنة ١٩١٢ كان انخراط الجزائريين في الجيش الفرنسي يتم بناء على عقد عمل فردي ، وبهذه الطريقة تكونت فرقة القناصة الجزائريين التي استخدمت في الحروب الاستعمارية في افريقيا .

وفي هذا التاريخ سنة ١٩١٢ قررت الجمعية الوطنية الخدمة العسكرية الاجبارية على الجزائريين بصفتهم رعايا فرنسيين . ومع أنها أخذت بمبدأ البديل المالى إلا أنه لم ينتفع به سوى عدد قليل جداً من الجزائريين لانتشار الفقر بينهم . وكان لهذا القرار رد فعل شديد إلى حد أن هاجرت على أثره جماعات متلاحقة من وهران إلى الشام . ولما كان هذا القرار قد صدر قبل إعلان الحرب العالمية الأولى بزمن قصير ، فقد دفع الجزائريون ثمنه غالباً إذ استطاع الفرنسيون تجنيد عدد كبير منهم وحملهم إلى أوروبا للقتال في ميادينها ، ولم يكن من المعقول أن تستمر قوانين التفرقة العنصرية على تعسفها بعد أن أصبح الجزائريون متساوين في التزاماتهم مع الفرنسيين .

وهكذا اضطرت الجمعية الوطنية إلى البدء بسن بعض التشريعات للتخفيف من وطأة التفرقة .

### المستوطنون يطالبون بالادارة المحلية :

كان المستوطنون يطالبون بالإدماج بشرط أن يطبق عليهم وخدم وعلى الجزائريين حين يكون ذلك في مصلحتهم ، وذلك لأن الإدماج يسمح لهم بمشاركة أعظم في حياة فرنسا السياسية . بالإضافة إلى انتخاب ممثلين عن المستوطنين بواقع ثلاثة نواب عن كل مديرية ، من مديريات الجزائر الثلاث وعضوفى مجلس الشيوخ عن كل مديرية ، أنشئت لهم مجالس إقليمية كانوا ينتخبون فيها ممثلهم حسب قوانين المجالس المماثلة فى فرنسا . كذلك تأسست المجالس البلدية والقروية فى الجزائر على نمط نظيراتها فى فرنسا ونظمت بقانون سنة ١٨٨٤ وقد ميز القانون بين منطقتين .

فى الشمال حيث أقيمت هذه المجالس تبعاً لتوزيع السكان الأوربيين ، بحيث يمكن تبرير قصرها على العنصر الأوربى أو اعطائه أغلبية ساحقة فيها ، وتمارس المجالس فى هذه المنطقة نفس الاختصاصات التى تمارسها فى فرنسا . وقد وصفت بأنها البلديات كاملة السلطات *Commune de Pleine Exercice* وتتولى هذه المجالس انتخاب رئيس البلدية أو القرية ، وتقوم بالإشراف على شئون الأسرة والخدمات الاجتماعية والتعليم والرعاية الصحية والمدنية .

ورغم هذا التحيز فى اختيار توزيع المجالس ، فقد لوحظ أن ١٧ مجلساً فقط من بين ٤٤ فى وهران كانت تمثل مناطق ذات أغلبية أوربية .

أما فى الجنوب حيث يقل العنصر الأوربى ، وفى معظم المناطق لا يمثل وجهه سوى موظف الإدارة الفرنسية ، فقد تقرر أن يكون نصف أعضاء

المجالس البلدية والقروية من الأوربيين ، ونصفهم الآخر من الجزائريين . ولا ينتخب هذا المجلس رئيسه . بل يعينه الحاكم العام من بين الأعضاء الأوربيين ويعين نائبه من بين الجزائريين ، لينظر كل منهما في شئون أبناء جنسه وتعرف هذه المجالس باسم *Commune mixte* ( البلديات المختلطة ) .

بلغت سياسة الإدماج ذروتها منذ أن صدر مرسوم إلحاق الجزائر إداريا بفرنسا سنة ١٨٨١ ، وهو المرسوم الذي ظل معمولا به حتى سنة ١٨٩٦ وبمقتضاه أصبحت كل إدارة في الجزائر تابعة للوزارة المختصة بباريس ، وكان الحاكم العام يركز جميع الإدارات في يده قبل سنة ١٨٨١ . وبعد صدور هذا المرسوم كف الحاكم العام عن الجمع بين السلطتين المدنية والعسكرية باستثناء مناطق الجنوب الصحراوية التي ظلت خاضعة للنظام العسكري .

إلا أن هذه المركزية الكاملة في نظام الإدارة كانت محل نقد شديد من المتخصصين في شئون الاستعمار ، لأنهم رأوا أن تصريف شئون الجزائر في باريس يعرض مصالح الاستعمار للروتين الحكومي . ولذلك كان من أهم التوصيات التي قدمتها اللجنة البرلمانية التي أرسلت للتحقيق سنة ١٨٩٢ العودة إلى نظام اللامركزية وهو يعني عند هؤلاء إعطاء الحاكم العام والمستوطنين سلطات أوسع ، فهي بالتالي خطوة رجعية من وجهة نظر الجزائريين . وقد أخذت الحكومة بهذه التوصيات فعمدت إلى عدة إجراءات متوالية لإعطاء الإدارة الفرنسية في الجزائر نوعا من الاستقلال الذاتي ، وتشتمل هذه الإجراءات على :

أولا : مرسوم سنة ١٨٩٦ الخاص بإعادة الإدارات المختلفة إلى سلطة الحاكم العام ، وقد استثنى من هذه الإدارات : الخزانة ، والجمارك باعتبارها شئونا مشتركة مع فرنسا ، والشئون الدينية بالنسبة للأوربيين فقط . وذلك ضمانا لفصل السلطة القضائية عن الإدارة من جهة ، وانفصال الكنيسة عن الدولة من جهة أخرى .

وعلى خلاف ما يتبادر إلى الذهن فقد ظلت الشؤون الدينية الإسلامية تتبع مباشرة الحاكم العام ، ومبرر ذلك أن الإدارة الفرنسية صادرت أوقاف المسلمين .

ثانيا : إنشاء مجلس الوفود المالية سنة ١٨٩٨ ، وهو يمثل أصحاب المصالح الاقتصادية ( les delegation financière ) ويتألف هذا المجلس من ٦٣ عضوا ، منهم ٢٤ عن المستوطنين الزراعيين ، ٢٤ عن الأوربيين من أصحاب الحرف والصناعات ويمثل الجزائريين ٢١ بينهم ٩ من البربر . ويختب الأوربيون ممثلهم كل ست سنوات بالاقتراع العام . أما الجزائريون فيكون انتخابهم عن طريق أعضاء المجالس البلدية .

ولسنا في حاجة إلى أن نتوه بالتعسف الناتج عن إعطاء الأغلبية الساحقة في هذا المجلس للأقلية الأوربية . فضلا عن ذلك فإن ممثلي الجزائريين كانوا عادة من الموالين للإدارة الفرنسية ، ومن تفق مصالحهم معها ، وهم عادة من الملاك الزراعيين ، وعلاوة على ذلك كله فإن سلطات المجلس كانت محدودة . فهو يستطيع أن يبدى اقتراحات في ميزانية الجزائر ولكن الجمعية الوطنية في باريس هي التي تصدرها . أما اختصاصاته الأخرى فهي عقد القروض ، ومنح امتيازات الأشغال العامة . وتعتبر موافقة ضرورية لفرض أى ضريبة جديدة في الجزائر وطبيعى أن يكون هذا المجلس هو الإداة القوية في يد الرأسمالية الاستعمارية . وهو الذى عرقل زمنا طويلا إدخال الضرائب العقارية وضريبة الدخل إلى الجزائر .

وقد اعترض المستوطنون على تضيق اختصاصات المجلس ، ولذا صدر إجراء ثالث لإرضائهم في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٠٠ وهو الخاص بفصل ميزانية الجزائر عن الميزانية العامة . وبمقتضاه تخصص الإيرادات المحلية لنفقات الجزائر نفسها . وقد قسمت هذه المصروفات إلى نفقات إجبارية تشمل الإدارة ، وتسديد القروض ، والمزونات والحرس الوطنى والمؤسسات

الإسلامية ، فلا يجوز إنقاصها ، وزيادتها إلا بعد موافقة مجلس الوفود المالية . أما نفقات الدفاع ومشروعات السكك الحديدية فقد ظلت جزءاً من ميزانية فرنسا . ولما كانت الطبقة صاحبة الثروة العظمى في الجزائر آمن بين الأوروبيين معفاة من معظم الضرائب كما رأينا ، فقد ترتب على فصل ميزانية الجزائر عن فرنسا أن أصبحت الأولى محتاجة دائماً إلى قروض . وقد توسع الحاكم العام جونار في عقد القروض مع الحكومة الفرنسية ، لأنه كان مهتماً بالمشروعات الإنشائية . وقد متوسطت القروض السنوية إذ ذاك بـ ٤١ مليون فرنك ، ثم أخذ يزداد باطراد سريع بعد الحرب الأولى . وحينما واجهت فرنسا بعد قيام الثورة ضرورة التوسع في المشروعات العمرانية وجدت نفسها عاجزة عن تحمل أعباء الجزائر المدنية فضلاً عن العسكرية .

وأصبحت القروض تشكل القسم الأكبر من ميزانية الجزائر ، وهي التي ساعدتها على تكوين أموال احتياطية لأن المستوطنين فضلوا ذلك على التوسع في الخدمات العامة . وسام الرأسمالي الخاص مع الحكومة بنصيب كبير في هذه القروض . ومن ثم ارتبطت مصالح الطبقة الرأسمالية الفرنسية ارتباطاً وثيقاً باستعمار الجزائر .

يتضح مما سبق أن المستوطنين كانوا في هذه الفترة من سيطرتهم التامة على الإدارة ثم أنصار الاستقلال الذاتي . بل أنهم لمحووا أكثر من مرة إلى فكرة الانفصال عن فرنسا حينما كانت مصالحهم تتعارض ومصصلحة (الوطن الأم) حتى سنة ١٩٣٠ مثلاً وقعت أزمة توزيع النيد فطالب النواب بعدم دخول نيد الجزائر إلى فرنسا . فأجاب المستوطنون مذكرين بانفصال الولايات المتحدة عن بريطانيا وكيف أنه حدث نتيجة عوامل اقتصادية .

وعندما نشدت الحركة الوطنية الجزائرية ستنقلب الآية ، فيصبح شعار المستوطنين هو ( الجزائر فرنسية ) .

## البحث عن حقيقة القومية الجزائرية

إن أوضاع الجزائر كما يناها فيما سبق لم تكن تساعد على نمو حركة وطنية ثابتة الأركان ، وهكذا تباينت أهداف القادة السياسيين الذين ظهروا قبيل الحرب العالمية الأولى وحتى منتصف القرن تقريبا . فلم يتفقوا على أهداف قومية واضحة إلى أن برز إلى الوجود قادة الثورة الجزائرية الكبرى . وخرجت الجزائر دفعة واحدة من عهد التردد إلى الثورة الوطنية المسلحة .

جاءت الجزائر إذن متأخرة من حيث الزمن عن غيرها من الأقطار العربية في ميدان النضال السياسي . كما أنها مرت في العهد الأول من هذا النضال بتجارب فريدة من نوعها كتجربة الدفاع عن حقوق البلاد داخل أجهزة الدولة الفرنسية التي فتحت أبوابها للجزائريين ، كما وجد من هؤلاء دعاة لإدماج الجزائر في ( الوطن الفرنسي ) Assimilation .

وعندنا أن محاولات الاستعمار تحطيم الثقافة الوطنية كان أكبر عائق واجه نمو الحركة القومية قبل أن ترسخ الأفكار القومية الحديثة في العالم العربي والإسلامي كانت الرابطة الإسلامية والثقافة العربية هما العنصران الأساسيان في إيجاد قاعدة تاريخية للانبعث الجديد . وقد أضعف الاستعمار الفرنسي كلا العنصرين في الجزائر ، وذلك بأن ضرب ستارا حديديا عزل البلاد منذ زمن طويل عن محيطها الإسلامي العربي . ولكن الجزائر لم تعدم تماما وجود دعاة للجامعة الإسلامية يطالبون باستقلال البلاد على أساس عودتها إلى حضيرة الخلافة - فيذكر أن جماعة من التجار والمثقفين مثل أحمد بو دربة<sup>(١)</sup> المحامي ، والسيد صادق ديدان ،

(١) المركات الاستغلابية لطلال الناس ص ١١ .

والحاج عمار أحد الممالين نشروا في سنة ١٩١٠ برنامجاً ينادى باشتراك  
الجزائر مع الدول الإسلامية الأخرى في نضالها ضد السيطرة الأوربية ،  
وقد عقد هؤلاء آمالهم على رجال الدولة العثمانية . غير أن حركتهم كانت  
أقل تأثيراً من نظيراتها في مصر أو في تونس حيث قام كل من علي  
باشمبه وعبد العزيز الثعالبي بمحاولات جدية للربط بين كفاح تونس وبين  
الدولة العثمانية التي انضمت في الحرب العالمية الأولى إلى دولة الوسط ضد  
فرنسا وبريطانيا ، وكان العثمانيون يعلنون أن من أهدافهم تحرير الأقطار  
الإسلامية التي تقع تحت سيطرة هاتين الدولتين ، ولا سيما مصر وشمال  
أفريقيا .

ومن بواكير النشاط السياسي الذي ظهر في الجزائر قبل الحرب  
العالمية الأولى دعوة بعض الشبان إلى إدماج الجزائر في فرنسا على أساس  
التسليم بعدم توفر المقومات اللازمة لوجود كيان قومي مستقل للجزائر .  
والأصح تسمية هذا الانجاء بالمعارضة السياسية ، لأن هذه الدعوة كانت  
من الأسباب المعوقة لنمو الحركة القومية الجزائرية الحديثة .

وقد ظهرت هذه الدعوة لأول مرة سنة ١٩١٢ بمناسبة فرض نظام  
التجنيد الإجباري على الجزائريين ، وعبرت عنها نشرة محلية كانت تصدر  
في جيجل باسم صحيفة « الرشيدى » ، فنشرت خطاباً موجهاً إلى وزير الحربية  
جاء فيه : « لقد مزقتم عمداً ميثاق الشرف الذي عقد بين الأمة العربية وبين  
الماريшал بورمون . إن أبناءنا أيها الوزير مستعدون لخدمة فرنسا ،  
ولكنهم لن يخدموها إلا بشرط واحد ، وهو أنه في مقابل السنوات التي  
يقضونها تحت الراية يحصلون على حقهم في أن يكونوا مواطنين فرنسيين .  
لقد أحدث قراركم أثراً عميقاً مذهلاً ، ثم تلتها فترة من التردد المشروع .  
وأخيراً استقر الرأي العام على كلمة واحدة ، وهو أنه لا خدمة عسكرية دون

تعويض إن أى إجراء مضاد لرغبات الشعب ستعقبه نتائج خطيرة . وإنه،  
التجنيد الإجبارى كما يراد تطبيقه سيكون عملا جنونيا .

وعما يلفت النظر فى هذا الخطاب هو أنه مليء بالمتناقضات . فهو يستخدم  
أسلوب التهديد ثم يطالب بحق المواطنة الفرنسية . ويذكر فى نفس الوقت  
أن الجزائر كانت أمة عربية يوم أن وقعت وثيقة التسليم للمارشال  
بورمون سنة ١٣٠١ وسرى كيف أن الغموض والتردد لازم دعاة الإدماج،  
ولم يستقر أكثرهم على رأى .

وقد سبق للحكومة الفرنسية أن وضعت مشروعا لتجنيد الجزائريين  
سنة ١٨٩١ فأثار فى حينه عاصفة من السخط ، ولكن أسلوب الاحتجاج  
كان مختلفا . ولدينا نص العريضة التى رفها أهل تلمسان احتجاجا على  
المشروع ، وقد أشرنا إلى أن أهل هذه المدينة الإسلامية العريقة حاولوا  
ما استطاعوا الاحتفاظ بالشخصية الوطنية ، لذلك بنوا احتجاجهم على  
أساس أن التجنيد يعتبر انتهاكا للعقيدة الإسلامية ، وخلافا لما اتفق عليه  
فى وثيقة التسليم . ويقول مقدمو العريضة إنهم وقفوا ضد بوعمامة وغيره  
من مثيرى الفتن ضد السلطات الفرنسية على أمل المحافظة على الوعود .  
ومن الطريف قولهم إن الجزائريين ليسوا أكفاء للخدمة العسكرية . وهم  
يخشون أن تمنحى شخصيتهم إذا انخرطوا فى سلك الجيش الفرنسى . ولعلمهم  
يقصدون بهذه المخاوف هو أن التجنيد سيبعد الشبان عن بيئتهم العربية  
الإسلامية ، وينقلهم إلى وسط فرنسى مسيحي . وستبين صحة هذه المخاوف  
إذ أن الضباط الجزائريين فى الجيش الفرنسى تحولوا وقتا ما إلى فكرة  
الإدماج .

ونمثل هاتان الوثيقتان <sup>(١)</sup> الفرق بين جيلين : الجيل القديم الذى استطاع

أن يعيش بمعزل عن وطأة الاستعمار الفرنسي . والجبل الجديد الذي ظهر في أوائل القرن العشرين ، وتلقى ثقافة فرنسية خالصة ، وانقطعت الصلات بينه وبين الثقافة الوطنية .

ذلك أنه لم يكن أمام الشباب الجزائري سوى إحدى طريقتين لتلقى العلم: الذهاب إلى المدارس الرسمية حيث يدرس نفس البرامج المتبعة في فرنسا دون إدخال أى تعديل يناسب ظروف الجزائر . فهي تقتصر على تدريس تاريخ فرنسا وجغرافيتها وأدبها وفنها ، وهكذا الحال في بقية العلوم الإنسانية التي لها دور كبير في تشكيل الشخصية الوطنية والطريقة الأخرى هي التعليم الديني فيما بقي من معاهد إسلامية . وكانت هيئته قد سقطت نظراً لخضوع الشؤون الدينية لإشراف الدولة المستعمرة . وقد رأينا أن هذا التعليم كان خاضعاً بطريقة مباشرة لإشراف الحاكم العام .

وفي أثناء الحرب العالمية الأولى جند<sup>(١)</sup> عدد كبير من الجزائريين ، اشترك كثير منهم في ميادين القتال ، وأرسل الآخرون للعمل في المصانع الحربية والمناجم . ولم تلق الإدارة مقاومة للتجنيد إلا في حالات قليلة . وأتبع لبعض الضباط الجزائريين الترقى إلى رتب عالية في الجيش حتى رتبة كولونيل . وكان هؤلاء الضباط وعلى رأسهم الأمير خالد محي الدين ؛ أحد أحفاد الأمير عبد القادر ؛ هم الذين تزعموا بعد الحرب الدعوة إلى الإصلاح ، ولكن على أساس بقاء الجزائر جزءاً من الأراضى الفرنسية .

علق هؤلاء الضباط الأمل على مؤتمر فرساي كي يلزم فرنسا بتطبيق مبادئ المساواة في الجزائر ، ولكن الحكومة أحالت الأمير خالد على

---

(١) بلغ عدد المجندين حسب الإحصاءات الفرنسية ١٨٣.٠٠٠ ، وعمال المصانع الحربية ١١٩.٠٠٠ ولكن المدن في كتاب « هذه هي الجزائر من ١٦١ » يقدر القتالين بـ ٤٠٠.٠٠٠ وعمال المصانع والمناجم بـ ٨٥.٠٠٠ .

التقاعد ، فرجع إلى الجزائر ليكون ما أسماه كتلة المنتخبين المسلمين الجزائريين ، وهم أعضاء المجالس البلدية الذين استفادوا من التشريع الفرنسي الصادر سنة ١٩١٩ والذي وسع دائرة تمثيل الجزائريين في هذه المجالس .

ولذلك ركزت الكتلة أهدافها في إصلاح أحوال الجزائريين الاجتماعية . ومن أم وسائلها إيقاف هجرة المستوطنين . أما في ميدان السياسة فهي تطالب بمساواة الجزائريين بالفرنسيين في حق الانتخاب والتمثيل في المجالس على مختلف المستويات ولعلها كانت تكتفي بمبدأ المناصفة بين الفريقين ، وهو في الحقيقة مطلب أدنى حتى من مجرد المساواة التي تقتضى مراعاة عدد السكان بصرف النظر عن العنصر أو الدين .

ورغم اعتدال هذه المطالب اعتدالا تاما من وجهة النظر الفرنسية إلا أن المستوطنين لم يستسيغوا خط مبدأ المساواة .

وكانت أحزاب اليسار تتظاهر بتأييد فكرة المساواة وهي حينذاك ممثلة في الحزبين الاشتراكي والراديكالي . لذلك حينما ألف إدوار هريو الزعيم الراديكالي الحكومة الفرنسية سنة ١٩٢٤ ، اعتقد الأمير خالد أنه من الممكن الاتفاق معه ، غير أن الرئيس الجديد رفض حتى مجرد تلقي مطالبه ، فتحول إلى سياسة النضال بالاشتراك مع أقطار المغرب الأخرى . فاشترك في أول مؤتمر مغربي من نوعه انعقد في باريس للنظر في أحوال المغرب السياسية والاقتصادية والنقابية . وكان من بين أعماله إرسال برقية تأييد إلى الأمير عبد الكريم الخطاطي ومناضلي الريف المراكشي . لذلك قررت حكومة هريو اعتقاله فسارع بالفرار إلى مصر واتهمته السلطات الفرنسية بالتعاون مع الخطاطي وطالبت بتسليمه . وتدخل الإنجليز حتى سلته الحكومة المصرية إلى قنصلية فرنسا . وانتهى به الأمر إلى الاعتقال في سوريا إلى أن توفي بها سنة ١٩٣٦ .

لم تنش حركة الأمير خالد طويلاً حتى تحدد أهدافها . وفي الفترة التالية انقسم الوطنيون الجزائريون إلى فرقتين : أنصار الإدماج ، والحركة العمالية في فرنسا . وقد أيد اليسار المتطرف : ممثلاً آنذاك في كتلة جان جوريس وحده فكرة الإدماج . ودعا نوابها في البرلمان إلى أن الجزائريين بما بذلوه من تضحيات في الحرب يستحقون تسويتهم بالمستوطنين . أو بعبارة أخرى منحهم حق المواطنة الفرنسية . ولكنهم حتى لو صدقوا في نياتهم فإنهم كانوا يكونون أقلية داخل البرلمان ولذا وافق المجلس على مشروع كليمنصو الخاص بتخفيف وطأة الاستعمار ، والذي صدر في ٤ فبراير ١٩١٩ .

ويبنى هذا المشروع على فكرة خاطئة ، ولكنها شائعة حينئذ في الأوساط الفرنسية ، مؤداها أن المثل الأعلى الذي يصبو إليه الوطنيون الجزائريون هو مساواتهم بالفرنسيين ، ولكن لا يمكن تحقيق هذه المساواة دفعة واحدة ، ولذا فإن الإصلاح يمكن أن يتم في هذا الاتجاه على مراحل . ويمثل مشروع ٤ فبراير المرحلة الأولى منه . فهو يسهل الإجراءات التي نص عليها تشريع سنة ١٨٦٥ لحصول الجزائريين على حق المواطن الفرنسي . فبدل أن تمنح السلطات الإدارية ترخيصاً لكل جزائري يريد الحصول على هذا الحق أصبحت الطلبات تقدم إلى السلطات القضائية ، وعلى هذه السلطات أن تتحقق فقط من أن الجزائري الراغب في المواطنة مستوف للشروط التي حددها تشريع سنة ١٩١٩ .

ونذكر من أهم هذه الشروط :

بلوغ من الخامسة والعشرين ، أن يكون الطالب غير متزوج بأكثر من واحدة أو أعزب ، ألا يكون قد صدر ضده حكم مغل بالشرف . أن يكون قد أقام في الأراضى الفرنسية سنتين متوالتين على الأقل . وعلاوة على هذه الشروط لا بد من توفر إحدى الصفات الآتية :

الخدمة في الجيش الفرنسي . معرفة القراءة والكتابة بالفرنسية .  
أن يكون مالكا لعقار أو مزرعة . أن يكون من دافعي ضرائب الدخل .  
وأن يكون موظفا أو عضوا في أى مجلس من المجالس المحلية بالجزائر .  
وأن يكون حاملا لوسام فرنسى . وأن يكون أحد أبويه مواطنا فرنسيا .

وكما حدث عند إصدار نابليون الثالث لمشروعه سنة ١٨٦٥ لم يقبل  
سوى عدد ضئيل من الجزائريين على طلب المواطنة . وقد عد الذين  
طلبوا التجنس حسب الشروط الجديدة حتى سنة ١٩٣٦ بسبعة آلاف  
شخص .

## أنصار الإدماج

لقد كانت محاولة كتلة المنتخبين الجزائريين خطوة أولية نحو فكرة  
الإدماج التي تطورت بعد ذلك على يد عدد من المثقفين الجزائريين في الفترة  
التي سبقت الحرب العالمية الثانية . ومن أشهرهم فرحات عباس ، والدكتور  
ابن جلول ، والدكتور الأخضرى ، والسيد زفانى ولا يكون هؤلاء حزبا  
بالمعنى التنظيمى المعروف ، ولكن الجامع بينهم هو تشبعهم بالثقافة  
الفرنسية ، وإيمانهم بضرورة التعاون مع فرنسا بشرط أن تضع حدا للنظام  
الاستعمارى . وكان معظم هؤلاء أعضاء في المجالس البلدية أو مجلس  
الوفود المالية ، أو موظفين لدى الإدارة .

وقد ألفوا اتحادا في كل من أقاليم الجزائر الثلاث سموه باتحاد المنتخبين  
المسلمين سنة ١٩٣٤ وكان أقرها اتحاد قسنطينة الذى تزعمه الدكتور  
ابن جلول وهدف هذا الاتحاد الإدماج التدريجى تحت قيادة النخبة المختارة  
من المثقفين les évolués .

ومع أن فرحات عباس لم يكن رئيسا لهذا الاتحاد إلا أنه نال شهرة

واسعة بفضل مقالاته التي أخذ ينشرها تباعا منذ سنة ١٩٢٥ والتي جمعت بعد ذلك في كتاب أسماه Le Geuno Algerien (الشباب الجزائري) .

ويقتضى فرحات عباس إلى الطبقة البرجوازية ، فأبوه كان من القواد ، أما هو فقد شغل منصب نائب في مجلس الإقليم ثم في مجلس الوفود المالية . ولد سنة ١٨٩٨ وتلقى ثقافته الأولى في المدارس الرسمية ثم التحق بكلية الصيدلة . ولكن شغفه بالسياسة شغله عن الدراسة فتأخر تخرجه حتى سنة ١٩٣١ .

وقد بلور فرحات عباس آراءه في مقالة اشتهرت في حينها نشرها في المجلة التي كان يصدرها اتحاد المنتخبين باسم L'Entente حاول أن يثبت فيها إمكان إدماج العنصر الجزائري في الوطن الفرنسي ، معتمدا على مقالات تاريخية خطيرة ، حتى أنه شبه الجزائريين بأهل الألبان والاورين الذين يختلفون عن الفرنسيين بلغتهم المحلية ، ومع ذلك فقد أصبحوا مواطنين حقيقيين ، لأن دعائم القومية في نظره هي الإرادة العامة للعيش في ظل وطن ما ، وهي النظرية التي سبق أن فسر بها إيرنست رينان القومية .

و يمثل عام ١٩٣٦ مرحلة الذروة في تطور فكرة الإدماج ، مع ملاحظة أنها لم تكن تستند في أي وقت إلى تأييد شعبي . وما أن تولت الجبهة الشعبية الحكم في فرنسا في ذلك العام حتى خابت آمال ، النخبة المثقفة ، وتحول كثير منهم عن فكرة الإدماج ، وبدأ فرحات عباس مرحلة جديدة من مراحل تطوره المختلفة ، تلك المراحل التي انتهت باعتناقه مبادئ جبهة التحرير . وبقى ابن جلول مع حفنة صغيرة من أنصاره متمسكا بفكرة الإدماج حتى صار عضوا بمجلس النواب الفرنسي بعد الحرب الثانية ، وسرى كيف أن موقف الجبهة الشعبية أثر تأثيرا مباشرا ومختلف الصور في نفس الوقت على قادة الجزائر ذوي الاتجاهات المتباينة .

## جماعة العلماء الجزائريين

على الرغم من أن هذه الجماعة نشأت لأغراض دينية محضة ؛ فإن تأثيرها كان عظيماً جداً في توجيه الأفكار السياسية ، ودفع الحركة القومية إلى الأمام . ويكفينا دليلاً على ذلك خطورة دعوة الإدماج كما رأيناها وتصدى العلماء لدحضها والرد عليها .

وقبل أن تنشأ جماعة العلماء رسمياً اعتاد الوطنيون أن يعتمدوا على أنفسهم للمحافظة على استمرار القيام بالشعائر الإسلامية ، ذلك نظراً إلى أن الدولة الفرنسية التي كانت تشرف إشرافاً مباشراً على الشؤون الإسلامية قبضت يدها في الإنفاق على المساجد وإقامة الشعائر ، حتى أن نصيب اليهود في النفقات المخصصة للشؤون الدينية كان يربو على مثلتها عند المسلمين . أما الكاثوليك فقد رتبة ما يتكافئه الشخص للحياة الدينية بـ ستة أمثال ما يتكلفه المسلم . فاضطر المسلمون إلى بث دعواتهم لجمع التبرعات ومن ثم تولد شعور بالاستقلال عن الدولة .

والعنصر الثاني الذي مهد لقيام الجماعة هو الرغبة في إحياء الثقافة العربية ، ولهذا الغرض تأسس نادي الترقى في مدينة الجزائر سنة ١٩٢٦ وكانت اللغة العربية تدرس في المدارس الثانوية الرسمية بالجزائر كإحدى اللغات الأجنبية ، مثلها في ذلك مثل الإنجليزية والأسبانية . نعم حددت أربع مدارس للتخصص في اللغة العربية بقصد تخريج موظفي الشؤون الإسلامية التابعين للدولة ، ولكن هناك فرق بين تعليم اللغة العربية لهذا الهدف المحدود ، وبين اعتبارها لغة الثقافة الوطنية ، وهو الهدف الذي عملت جماعة العلماء على تحقيقه .

تأسست الجماعة بصفة رسمية سنة ١٩٣١ وحرم قانونها الاشتغال

بالسياسة ، وركزت جهودها بادية الأمر لمحاربة البدع وتطهير (١) العقيدة الإسلامية من الشوائب ، تمثيلاً مع الحركات السلفية المماثلة في العالم الإسلامي .

وكان الإسلام في شمال أفريقيا يعاني بصفة خاصة من انتشار تلك البدع التي روجت لها الطرق الصوفية ذات النفوذ في المنطقة . ومن هنا اعتبرت حركة العلماء الجزائريين حركة من حركات الإحياء السلفي التي انتشرت في الشرق منذ قيام الحركة الوهابية في بلاد العرب .

وفعلاً كان لكثير من أعضاء تلك الجماعة اتصالات بالحركة الإصلاحية في المشرق . وبعضهم مثل الطيب العقبي تلقى تعليمه في الحجاز ، فأتيح له الاتصال مباشرة بالحركة السلفية ، وعمل زمناً مع عبد العزيز آل سعود . كذلك تلقى الشيخ بشير الأبراهيمي دراسته الدينية في دمشق . وكان لكتابات الشيخ محمد عبده ورشيد رضا تأثير كبير في توجيه أفكارهم .

وكان يرأس الجماعة في أول عهدها عبد الحميد بن باديس ، من خريجي جامع الزيتونة ومن أهالي قسنطينة . ولذا كان هذا الأقليم هو حوض الجماعة الأول ، بينما عمل الطيب العقبي على نشر أفكارها في إقليم الجزائر . والشيخ بشير الإبراهيمي في وهران . وأصبح هذا الأخير رئيساً للجماعة بعد وفاة مؤسسها ١٩٤٠ . واشتهر من أعضائها في الوقت الحاضر الشيخ توفيق المدني ، الذي أصبح وزيراً للأوقاف والشئون الإسلامية في حكومة الجمهورية الجزائرية .

على أن الجمعية ما لبثت أن وجدت نفسها ، بحكم السياسة الاستعمارية

---

(١) يمكن التعرف على الآراء الدينية لهذه الجماعة من كتاب مبارك الميلي - مظاهر الفرق - الجزائر سنة ١٩٣٧ وكان هذا المؤلف من أوائل الذين حاولوا كتابة تاريخ لوى للجزائر باللغة العربية ، نوضع كتاب « الجزائر في القديم والحديث » .

التي تدخلت في كل شأن من شئون الجزائر ، مضطرة إلى الخروج عن برنامجها الديني المحض والخوض في وسائل سياسية . ذلك أن السلطات الفرنسية قد أصيبت بالذعر حين لاحظت النفوذ المتزايد الذي تكسبه الجماعة بفضل انتشار مدارسها الحرة وخطبائها في المساجد . فأصدرت منشوراً سنة ١٩٢٣ عرف بمنشور ديمشيل ، وهو مدير الشؤون الإسلامية إذ ذاك ، يتدد ( بهؤلاء الوهايين الخارجين على الدين ) وبطالب المؤمنين بعدم الاستماع إليهم أو الصلاة خلفهم .

وقد أتى تدخل الفرنسيين في أدق الشؤون الدينية بعكس النتيجة المرجوه ، فازدادت هيئة العلماء في نفوس الوطنيين . وحاولت الإدارة الفرنسية أن تجابه نفوذهم بتأليف لجان استشارية في كل مقاطعة . وصدرت مراسيم عدة تعطى للموظفين الدينيين ، الذين عينتهم الإدارة ، احتكار الوعظ والإرشاد في المساجد .

ومن أم المسائل التي أدت إلى الاحتكاك بين السلطات الإدارية وجماعة العلماء موقفاً من سياسة الإدماج ، وقد عرفت الجماعة كيف تصرف الجزائريين عن الأخذ بها ، وذلك باتباع وسيلتين :

أولاً : إنناح الجزائريين بأن التخلي عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامي الذي يستلزمه الحصول على حق المواطن الفرنسي يعني الارتداد عن الدين الإسلامي نفسه . وبالتالي يجب أن يحرم المتجنس من الصلاة عليه أو دفنه في مقابر المسلمين .

ثانياً : أهتم العلماء بإبراز معالم القومية الجزائرية ، فللجزائر ثقافة متميزة هي الثقافة العربية الإسلامية ، وبالتالي فإن الجزائر ترتبط روحياً وتاريخياً بالعالم العربي ، ولها تاريخ قومي ، ويتضح ذلك بصورة خاصة من الحقبة التي ظهرت فيها الجزائر ، كقوة هائلة في البحر المتوسط ،

أى من القرن السادس عشر إلى الثامن عشر . ويسمى المؤرخون القوميون هذه الحقبة بعصر الجمهورية الجزائرية المستقلة ، حتى يثبتوا صفتها الدولية قبل الاحتلال الفرنسي إذ لم يعتبروا السيادة العثمانية متناقضة مع استقلالهم .

وأصدر العلماء مجلتين باللغة العربية ، الشهاب ، ثم البصائر . وكانت الشهاب تصدر قبل تكوين الجماعة رسمياً وانتشرت في جميع أنحاء المغرب . وفي إبريل ١٩٣٦ كتب ابن باديس في الشهاب مفعداً دعوة الإدماج فكان مما قاله :

« إننا نرى أن الأمة الجزائرية موجودة ومتكونة على مثال ما تكونت به سائر أمم الأرض ، وهي لا تزال حية ولم تزل . ولهذا الأمة تاريخها اللامع ووحدتها الدينية واللغوية ، ولها ثقافتها وتقاليدها الحسنة والقيمة كمثل سائر أمم الدنيا . وهذه الأمة الجزائرية ليست هي فرنسا ولا تريد أن تصبح هي فرنسا . ومن المستحيل أن تصبح هي فرنسا حتى ولو جنسوها .  
وهاجم في سنة ١٩٣٨ سياسة التجنيس وكتب يقول :

« إن التجنيس الذي هو في الحقيقة اختيار جنسية غير إسلامية للمسلمين ، ينطوي على التنكر للشرائع المقدسة التي تنظم شؤون حياة المسلمين وتضع لهم قوانين دنيوية وبشرية ، .. ثم انتهى إلى القول :

« ستكون الثمرة لدعايتنا إنهاء عهد سياسة الإدماج التي يسير عليها بطريقة معيبة بعض الموظفين الذين يؤثرون الإضرار بالعروبة والإسلام إرضاء للسلطات الفرنسية . وستؤدي دعايتنا إلى الانتهاء من ذلك ( الإدماج الروحي ) ، الممثل في بعض الأشخاص المتفرنسين الذين يجهلون ما لعنصرهم من نبل وعراقة . . . ويتزيون بأزياء الغرب ، بحيث يصعب التمييز بينهم وبين ساداتهم المستعمرين ، .

ولكى يتمكن العلماء من القيام بإصلاحاتهم ، أسسوا جمعيات وحلقات دراسية بعضها في فرنسا ذاتها بين العمال ، كما أنشأوا مساجد خاصة ومدارس ابتدائية لتدريس العلوم الدينية والعربية قدر عددها بمائة وثلاثين مدرسة في مختلف أنحاء القطر الجزائري ، وشجعوا طلابهم على الارتحال في طلب العلم ، إلى جامع الزيتونة والجامع الأزهر وغيرهما من الجامعات في الوطن العربي طلباً للدراسات العليا . كما أسسوا مدرسة عليا في قسنطينة وانتشر نفوذهم بصفة عامة في المدن الصغرى بينما كانت نجمة شمال أفريقيا تعتمد على عمال المدن الكبرى .

### نجمة شمال أفريقيا وحزب الشعب الجزائري

قد يبدو غريباً أن تنشأ أول حركة قومية جزائرية مناضلة على أرض فرنسا ذاتها . وتفسير ذلك هو أن العيش قد ضاق بكثير من الجزائريين في بلادهم ، فراحوا يبحثون عن العمل في مصانع فرنسا ومناجمها وتكونت بذلك في أوائل العشرينات ، طبقة عمالية كبيرة العدد في مختلف المدن الفرنسية ، فبلغ عدد النازحين في سنة ١٩٢٤ وحدها مائة ألف . وإن كانت هذه الهجرة غير ثابتة . لأن حركة العودة إلى الجزائر كانت مستمرة . ولكن عدد المهاجرين ظل في تزايد مطرد .

وبالرغم من أن معظم هؤلاء كان يشتغل بأعمال غير فنية ، وتقل أجورهم عن أجور أقرانهم من الفرنسيين ، فإن أحوالهم المادية كانت أفضل من مواطنهم في الجزائر ، الذين يعانون من البطالة أو يعملون في مزارع المستوطنين ، فأضاف هذا عاملاً جديداً لمساعدة مصالي الحاج على تأسيس حركته . أما العامل الثالث فهو سهولة التكتل في الطبقة العمالية . وسبب رابع هو تمتع الجزائريين بحريات أوسع في الأراضي الفرنسية .

والحق أن مؤسس نجمة شمال أفريقيا بدأ نضالهم كأعضاء في النقابات العمالية الموالية للحزب الشيوعي . مثال ذلك الحاج عبد القادر الذي وضع نواة نجمة شمال أفريقيا سنة ١٩٢٥ ، وأحمد مصالي الحاج الذي انتقلت إليه زعامتها في العام التالي ؛ منذ ذلك الوقت وهو يلعب الدور الأساسي في حركة النضال الجزائري حتى تخطته الأحداث حينما انتقلت القيادة إلى جبهة التحرير .

ولد مصالي سنة ١٨٩٨ في تلمسان ، عن والد فقير كان صانعاً للأحذية ، فلم تتح له فرصة للتعليم إلا بصورة محدودة . قاتل في الحرب العالمية الأولى في صفوف الجيش الفرنسي ، ثم عاد إلى الجزائر سنة ١٩٢١ .

ولما عجز عن أن يجد عملاً في بلاده ، رجع إلى فرنسا سنة ١٩٢٣ حيث عمل في عدد من مصانع باريس كما اشتغل بائعاً متجولاً . وفي نفس الوقت كان يثقف نفسه بالحضور مستمعاً بمعهد الدراسات الشرقية ، وفي بعض الجامعات الفرنسية . وعاش كغيره من العمال الجزائريين عيشة الكفاف ، واتصل بالطبقات العاملة الفرنسية . وانضم إلى الحزب الشيوعي وتزوج من إحدى الفرنسيات الشيوعيات .

ومن العمل في الخلايا الشيوعية عرف مصالي وسائل التنظيم الحزبي الدقيق الذي اشتهر به الشيوعيون وقد أفاده هذا عندما شرع في تنظيم نجمة شمال أفريقيا ، ثم انصرف ككثير من الجزائريين عن عضوية هذا الحزب ، مؤثراً النضال في منظمة وطنية خاصة . فكان ذلك المولد الحقيقي لنجمة شمال أفريقيا . وأخذ منذ ذلك الوقت يقلل تدريجياً من ارتباطاته السابقة مع الحزب الشيوعي ، حتى انتهى به الأمر إلى الدخول في صراع معه وقد ثبت أن الشيوعيين إذ ذاك لم يتخلصوا تماماً من الروح العنصرية عند معاملتهم للجزائريين .

وأراد مصالي الحاج أن يجعل من النجمة حركة للشمال الإفريقي بأكمله، فطالب بالإستقلال لأقطاره كلها . وقد قدر لهذه الفكرة أن تظهر أكثر من مرة في سير الحركة الوطنية الجزائرية .

وسرعان ما سيطر العمال الجزائريون على النجمة ، واتجه اهتمام إخوانهم التونسيين والمراكشيين إلى الأحداث الداخلية في بلادهم ذاتها . وباستثناء الهدف العام في الحصول على الاستقلال ، فقد كانت للناضلين الأوائل في النجمة عقائد يشوبها الغموض ، وصفت بأنها تجمع بين الشعارات الماركسية ، والوطنية الجزائرية العاطفية ، والتمسك بفكرة التضامن الإسلامي .

وحلت الحكومة الفرنسية النجمة سنة ١٩٢٩ وانتقل عدد كبير من أعضائها إلى الحركة السرية ، وتجدد نتيجة لذلك اتصالهم بالحزب الشيوعي الفرنسي ثم، عادت النجمة إلى الظهور من جديد سنة ١٩٣٣ وعقدت مؤتمراً عاماً في فرنسا ، واتخذت قرارات هامة تعتبر في حينها غاية في الجرأة ، فنادت بالإستقلال التام للجزائر ولكن يبدو أنها ميزت بين مرحلتين . فاختص القسم الأول من القرارات بتنظيم المرحلة الانتقالية وتناول القسم الثاني تنظيم البلاد بعد الاستقلال .

غير أن النجمة كانت تغفل دائماً التعرض للوسائل المؤدية إلى ذلك . مما سيكون نقطة ضعف مستمرة في حركة مصالي التي فقدت قيادتها في النهاية .

وقد طالب القسم الأول من القرارات بالآتي :

١ - إلغاء جميع القوانين الاستثنائية وفي مقدمتها قانون السكان الأصليين .

- ٢ - العفو عن جميع المجرمين السياسيين .
  - ٣ - حرية التنقل في فرنسا وخارجها .
  - ٤ - حرية الصحافة والاجتماع وتأليف الأحزاب والنقابات العمالية .
  - ٥ - الاستعاضة عن الوفود المالية برلمان جزائري منتخب على أساس الاقتراع العام .
  - ٦ - إلغاء المجالس البلدية والقروية المختلطة والمناطق العسكرية الخاضعة للحكم العرفي .
  - ٧ - المساواة في توظيف الجزائريين والمستوطنين .
  - ٨ - فرض التعليم الإلزامي باللغة العربية وإتساع المجال للطلاب لدخول المدارس على جميع المستويات . وجعل اللغة العربية رسمية في الدوائر الحكومية .
  - ٩ - تطبيق قوانين العمل على الجزائريين بما في ذلك حق التعويض على البطالة .
  - ١٠ - زيادة القروض الزراعية لصغار المزارعين الجزائريين وتنظيم وسائل الري وتحسين طرق المواصلات .
- أما الشرط الثاني من القرارات فنص على المطالبة بالاستقلال الكامل وسحب القوات الفرنسية من البلاد ، وتأليف جيش وطني ، وقيام حكومة ثورية وطنية تتولى تنفيذ الإجراءات التالية .
- ١ - إيجاد جمعية تأسيسية تنتخب على أساس الاقتراع العام .
  - ٢ - الاقتراع العام على جميع المستويات لجميع المجالس

٣ - استخدام اللغة العربية كلغة رسمية .

٤ - تملك الدولة الجزائرية لجميع الممتلكات بما فيها المصارف والمناجم والسكك الحديدية والموانئ والمرافق العامة .

٥ - مصادرة الأملاك الكبيرة وإعادتها إلى الفلاحين ، مع إعادة أملاك الدولة والغابات إلى الحكومة .

٦ - اعتراف الدولة الجزائرية بحرية تكوين النقابات والأحزاب السياسية وإبداء الآراء في القوانين الاجتماعية .

ومن هذه القرارات يتضح أن نجمة شمال أفريقيا قد اعتنقت منذ البداية مبادئ ثورية شاملة في الميدانين السياسي والاجتماعي ، وأنها بحكم نشأتها العالية سبقت كثيرا من الحركات الوطنية في البلاد العربية الأخرى في ربط التحرر السياسي بالإصلاح الاجتماعي .

وبينا اقتصر نشاط النجمة بصورة رئيسية على فرنسا ، فقد أقامت اتصالات لها مع تونس ومراكش وغيرهما من البلدان الإسلامية والعربية . وشهد مصالي الحاج في سنة ١٩٢٧ مؤتمر مناهضة الاستعمار الذي عقد في باجيجا . وبعث في سنة ١٩٣٠ بمذكرة إلى عصبة الأمم يناشدها عونها في تحقيق مطالب النجمة .

وفي سنة ١٩٣٤ أعاد مصالي الحاج تكوين النجمة باسم جديد هو الاتحاد الوطني لمسلمي شمال أفريقيا . لكن هذا لم يغير من موقف السلطات الفرنسية ، التي اعتبرت هذه الهبات غير مشروعة ، فحوكم مصالي وسجن - ولكن أنصاره رفضوا قضية أمام محكمة النقض والإبرام ، فقضت بالإفراج عنه باعتبار أن منظمته هيئة نقابية .

سأم مصالي الحاج مع اليساريين الفرنسيين في الحملة ضد العدوان الإيطالي على الحبشة . ولكن لكونه جزائريا هدد مرة أخرى بالإعتقال ،

خسار ع بالخروج إلى سويسرا حيث قضى ستة أشهر في حالة نفي اختياري .  
وفي جنيف اتصل برائد من رواد الحركة العربية هو الأمير  
شكيب أرسلان ، الذي كان له تأثير كبير على زعماء المغرب . وساعد  
هذا الاتصال إلى تحول مصالي من صورته الشيوعية الفرنسية إلى مظهره  
العربي الإسلامي . وأثر الأمير شكيب على مصالي لخملة على معارضة  
اقتراحات بلوم - فيوليت وعلى نقل نشاطه إلى أرض الجزائر نفسها .

وبعد قيام حكومة الجبهة الشعبية في فرنسا تمكن مصالي من إدخال  
النجمة إلى الجزائر لأول مرة في أغسطس ١٩٣٦ . وعقد اجتماعاً  
عاماً في الملعب البلدي بمدينة الجزائر بحضور نحو من عشرة آلاف وطني .  
وقام مصالي بعد ذلك بجولة في أنحاء البلاد ، وقيل لهم أعضاء النجمة  
في هذه الأونة بلغوا ١١٠٠٠ شخص ، نظموا في سبعة فروع بفرنسا ،  
وفي نحو ٣٠ فرعاً تم تأسيسها أخيراً في الجزائر . وتم تأسيس ٣١ فرعاً  
أخرى أثناء الجولة التي قام بها مصالي في أنحاء البلاد .

وأدرك الحزب الشيوعي أن وجود النجمة يتروح منه معظم أعضائه  
الجزائريين فتحول إلى خصم ألد . وانهى الأمر إلى أن حكومة الجبهة  
الشعبية التي رحب بها كثير من الشباب الجزائري ، جاء على يدها الحل  
النهائي للنجمة في ٢ يناير ١٩٣٧ .

وفي كل مرة تحمل فيها المنظمة التي برأسها مصالي الحاج ، يعود إلى تشكيلها  
باسم جديد ، مستنداً إلى مبدأ حرية تكوين الأحزاب . وفي مارس ١٩٢٧  
أسس حزب الشعب الجزائري في فرنسا . ويتضح من الاسم أنه اختص  
بالقطر الجزائريين بخلاف النجمة ، التي كانت تنطق باسم الشمال  
الأفريقي كله . ويبدو أن التونسيين والمراكشيين قد انصرفوا عن  
الانخراط في سلك النجمة ، وفضلوا العمل على مستوى إقليمي خشية  
أن ترتبط بلادهم بشكالة الجزائر الأكثر تعقيداً .

## الجبهة الشعبية واثرها في الجزائر

ندين بما سبق أنه وجد في الجزائر سنة ١٩٣٦ ثلاثة اتجاهات في حياة البلاد السياسية . ومن المستحيل وصف اتجاه الإدماجيين بأنه جزء من الحركة القومية . كما أن جماعة العلماء ظلت تنفي عن نفسها الصفة السياسية . ومن ثم فحركة مصالي الحاج هي الحركة السياسية التي يمكن وصفها إذ ذاك بأنها حركة قومية . على أنه لا بد من ذكر اتجاه رابع لاستكمال الصورة ، وهو قيام الحزب الشيوعي الجزائري سنة ١٩٣٠ . وهناك شيء من التجاوز عند اعتبار هذا الحزب اتجاهًا جزائرياً رابعاً فقد كان جل أنصاره في البداية من أوربي الجزائر ، وظل مدة طويلة فرعاً من الحزب الشيوعي الفرنسي ولم يعتنق الحزب سياسة ثابتة تجاه المشكلة الجزائرية . فذكرت صحيفة «لومانيتيه» بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٣٠ بأنها ترحب باستقلال الجزائر في ظل حكومة تقدمية . ولكن الاتجاه السائد الذي عرف عن قادة الحزب وبخاصة «موريس توريز» أمينة العام للحزب هو أن المساواة بين الجزائريين والفرنسيين في ظل دولة اشتراكية هو الحل الأمثل للمشكلة الجزائرية . وادعى الشيوعيون بأن الأمة الجزائرية تكونت حديثاً في ظل الاستعمار ويدخل في تكوينها الأوربيون بجانب العرب والبربر أما قبل سنة ١٨٣٠ فكان الولاء للقبيلة أو الإقليم أو العنصر . ويرى الشيوعيون أن المستوطنين الأوربيين جزائريون ، ولذلك فلا بد أن يشاركوا في أي حل لمستقبل الجزائر<sup>(١)</sup> .

وفي سنة ١٩٣٥ سعى الحزب الشيوعي لكسب أنصار جدد من الجزائريين وأقام حزباً شيوعياً خاصاً بالجزائر ، انفصل انفصالاً

---

(١) شرح هذه النظرية الكاتب الشيوعي ليون لكس في كتاب أصدره عن الجزائر سنة ١٩٥٧ بعنوان «الجزائر هدف الاستعمار» .

شكليا عن قيادة الحزب في باريس . وكان من مؤسسيه عمار وزغان<sup>(١)</sup> وعلى بوخرط . ومن المعروف أن الأول قد انفصل عن الحزب وصار من أعضاء جبهة التحرير ويشغل حالياً منصب وزير الإصلاح الزراعي . ورغم هذه القيادة الجزائرية فإن الحزب ظل ضعيفاً حتى انتهى أمره إلى الزوال بعد الاستقلال .

والحق أن سياسة الحزب الشيوعي الفرنسي نحو الجزائر تقلبت حسب حالة الحزب في فرنسا والظروف الدولية المحيطة بها . فحينما يكون الحزب على علاقة سيئة بالأحزاب الحاكمة يؤيد الوطنيين الجزائريين، والعكس بالعكس . حدث ذلك مثلاً سنة ١٩٣٦ حينما كان الحزب مؤيداً مع الجبهة الشعبية . فبعد أن أظهر ميله إلى تأييد الحركة العمالية الجزائرية ، عاد وشن حملة عنيفة على مصالي الحاج واصفاً نجمة شمال أفريقية بأنها فاشستية . كذلك نادى توريث بفتح باب المواطنة أمام الجزائريين دون اشتراط التخلي عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامي ، مذكراً بأن فرنسا قبلت تجنيس السنغاليين مع أنهم يمارسون تعدد الزوجات . ومن ثم فإن فكرته تقرب كثيراً من الإدماجين غير أن الجبهة الشعبية لم تعمل شيئاً في هذا الاتجاه وعلى كل فإنها كانت تتألف أساساً من الاشتراكيين والراديكاليين .

وعلى أثر قيام حكومة الجبهة الشعبية تجدد نشاط الفئات المعتدلة من القادة الجزائريين ، فاتفق أنصار الإدماج مع جماعة العلماء والشيوعيين على عقد مؤتمر مشترك لتحديد مطالبهم ، وكان ذلك في يونيو ١٩٣٦ ، ومن المدهش أن تتلاقى هذه العناصر المتنافرة : العلماء بنزعتهم العربية الإسلامية ، والشيوعيون بنزعتهم العلمانية ، والمنتخبون الذين يمثلون

---

(١) أظن الترجمة العربية لكتاب « الجهاد الأفضل » لمؤلفه عمار بن وزغان ، وقد شرح فيه أسباب خروجه على الحزب الشيوعي ، سندداً بموقفه من المسألة الجزائرية .

البرجوازية . بينما يقف بعيداً حزب مصالى الحاج ذو النزعة الاشتراكية  
والذى كان من المفروض أن يكون الشيوعيون أقرب إليه . ولعل دافع  
الشيوعيين إلى الاشتراك في هذا المؤتمر هو خدم على نجمة شمال أفريقيا .

أما العلماء فلأنهم كانوا يريدون أن يحققوا أهدافهم الخاصة بصورة  
عاجلة دون اشتراط الاستقلال فأدخلوا مطالبهم ضمن قرارات المؤتمر .

ويبدو أن المنتخبين سيطروا على المؤتمر ، لذلك جاءت معظم قراراته  
متمشية مع مبادئهم . من ذلك المطالبة بإلغاء<sup>(١)</sup> جميع الأنظمة التي تميز  
بين فرنسا والجزائر كنظام الحاكم العام ، ومجلس الوفود المالية . وكذلك  
إبطال القوانين الاستثنائية ، وإمكان احتفاظ الجزائريين بقانون الأحوال  
الشخصية الإسلامى عند تحويلهم إلى مواطنين فرنسيين مع الموافقة على  
إدخال اصلاحات في هذا القانون . واحتوت القرارات على مطالب  
لإرضاء جماعة العلماء التي لا بد وأن تكون قبلت كارهة التوقيع على  
القرارات السابقة . فكان مما شملته فصل الدين عن الدولة . واسترداد  
الأوقاف الإسلامية ، وترك المسلمين يديرونها . وتقرير التعليم  
باللغة العربية .

واشتملت القرارات على مطالب اقتصادية واجتماعية كساواة الأجور ،  
وإيقاف المصادرات ، وإبطال تملك الدولة للغابات ، وإتاحة الفرصة  
لتطبيق التعليم الإجبارى في الجزائر .

أما المطالب السياسية فتشتمل على تقرير مبدأ المساواة في حقوق  
الانتخاب والتمثيل السيامى وفتح مجلس النواب أمام الجزائريين .

• • •

---

(١) انظر تفصيلات عن هذا المؤتمر في Le Tourneau P. 330. S. q.

أحدثت سياسة الجبهة الشعبية كما رأينا خيبة أمل كبيرة لدى الوطنيين الجزائريين ، فإن المشروع الذي تقدمت به لإصلاح الأحوال في الجزائر لم يقترب حتى من أكثر الوطنيين اعتدالا . وقد وضع هذا المشروع موريس فيولت الذي كان حاكما عاما للجزائر بين سنتي ١٩٢٥ ، ١٩٢٧ وعرف بنزعتة التحررية نسيا ، وكان وزير للدولة في حكومة بلوم . ونص مشروعه على فتح باب المواطنة أمام واحد وعشرين ألف جزائري دون التخلي عن وضعهم المدني وفتح الباب بإطراد لتجنس أعداد أخرى من الجزائريين . ونحويل المجالس البلدية المختلطة إلى مجالس تامة السلطة مما يتيح للجزائريين الفرصة للوصول إلى مناصب رؤساء تلك المجالس

لم تكن خيبة الأمل نتيجة لهذا المشروع في حد ذاته ، فقد قبله أنصار الإدماج على أنه مرحلة أولى نحو المساواة التامة . ولكن اليأس جاء من أن هذا المشروع رغم تحفظه أصطدم بمعارضة شديدة من أحزاب اليمين بصفة عامة ، ومن المستوطنين بصفة خاصة فاستقال رؤساء البلديات في الجزائر بصورة جماعية ، وأعلنوا أنهم يتمسكون بقانون سنة ١٩١٩ الذي وصفوه في حينه بأنه ثوري . وكانت النتيجة أن رفض البرلمان مجرد المناقشة في المشروع .

كان لهذا الموقف رد فعل متباين في مختلف الأوساط الجزائرية ، كل حسب اتجاهه السياسي . فأما بالنسبة لأنصار الإدماج فقد أنقسموا على أنفسهم كما رأينا فبدأ الكثيرون ومنهم فرحات عباس يتحولون عن الإيمان بفرنسا الديمقراطية . وألف هؤلاء هيئة خاصة أسموها اتحاد الشعب الجزائري . واتجهت الهيئة الجديدة إلى العمل على مستوى الجماهير دون أن تحصر نفسها في بيئات المشيعين بالثقافة الفرنسية . وذكر عباس أن فرنسا قد فوت بهذا الموقف آخر فرصة لضم النخبة المثقفة للتعاون معها .

وفي هذه الملاحظة شيء كثير من الصحة، ولكن بما لاشك فيه أن فوات هذه الفرصة كان لصالح الحركة القومية الجزائرية واتجاهها وطنيا سلبيا ويتضح ذلك من المقارنة بين الجزائر وأقطار أفريقيا الغربية التي كانت تابعة لفرنسا فقد نالت هذه الأقطار استقلالها دون نضال، وذلك بعد وقت قصير من ظهور النخبة المثقفة فيها، ومن ثم كونت هذه النخبة حكومات الجمهوريات الجديدة، ووجهت بلادها إلى البقاء مرتبطة بفرنسا ماديا ومعنويا بعد الاستقلال.

أما في الجزائر فإن الإصلاحات كانت تأتي دائما متأخرة عن وقتها. مثال ذلك أن القانون الذي أصدره دييجول في مارس ١٩٤٤ كان يحقق معظم مطالب المؤتمر الجزائري الذي انعقد قبل ذلك بثماني سنوات. غير أن مطالب الوطنيين كانت تطورت في ذلك الوقت فلم يصبح هذا القانون صالحا لاسترضائهم وهكذا سيكون مصير الحلول المتتالية التي ستقدمها فرنسا بعد قيام الثورة الجزائرية.

أما جماعة العلماء فلا بد وأن تكون قد رجحت بفشل مشروع فيوليت في البرلمان لأنه بمثابة خطوة أولى نحو سياسة الإدماج وقد أشرنا إلى أن موافقة هذه الجماعة على قرارات مؤتمر سنة ١٩٣٦ لم تكن صادرة عن اقتناع تام.

أما نجمة شمال أفريقيا التي أمرت حكومة الجبهة الشعبية بحلها في يناير ١٩٣٧ فقد أعاد مصالي الحاج تشكيلها باسم « حزب الشعب الجزائري » وهكذا أعطاهما صفة سياسية واضحة وظل اسم « حزب الشعب الجزائري » هو رمز الحركة القومية حتى قيام الثورة.

كان من المفروض أن يقف هذا الحزب القومي موقفا سلبيا من أجهزة الدولة الفرنسية وخاصة الترشيح لعضوية المجالس المحلية. ويقال إن

شكيب أرميلان هو الذي نصح مصالي بخوض المعركة الانتخابية للبعالين البلدية سنة ١٩٣٧ . وقد تمكن حزب الشعب إسقاط كثير من الشيوعيين ، غير أن الإدارة الفرنسية تدخلت في حرية الانتخابات ولم يظفر الحزب بعدد من المقاعد يتناسب وأهميته الشعبية . ومع ذلك فإن هذه التجربة لم تكن درسا كافيا لمنع حزب الشعب من خوض انتخابات نيابية أخرى داخل مؤسسات فرنسية كما سبى . وعلاوة على ذلك فإن مصالي اعتقل هو وبعض رجال الحزب وحوكوا ، وحكم عليه بالحبس مدة سنتين . ولم يكند يخرج من السجن حتى قامت الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ فأوقف نشاط جميع الهيئات الجزائرية سواء أكانت سياسية أو اجتماعية أو ثقافية .

---

## أثر الحرب العالمية الثانية

كانت الحرب العالمية الثانية هي الفرصة الذهبية التي أتاحت للإدارة الفرنسية القبض على الزعماء الجزائريين وحل منظماتهم دون محاكمة . وما لبثت أن تولت حكومة المارشال بيتان الحكم بعد توقيع الهدنة في يونيو ١٩٤٠ . وقد جعلت أول مبرر لوجودها هو المحافظة على سلامة الأبراطورية .

ويعتبر المستوطنون عهد فيشي عصرهم الذهبي . فهي قد حظرت على الجزائريين كل نشاط سياسي . واضطهدت اليهود تمثيلاً مع السياسة النازية . وانفقت بذلك مع المستوطنين الذين اعتنقوا من قبل نظرية التفوق العنصري وهي التي حكمت على مصالي الحاج سنة ١٩٤٢ بالسجن مدة ١٥ عاماً ، ثم نفته إلى إحدى واحات الجزائر الجنوبية .

وكان طبيعياً بعد ذلك أن يعلق الوطنيون الجزائريون الآمال على معسكر الحلفاء الذي أصدر ميثاق الأطلسي ، وما يحتويه من مبادئ بخصوص حق تقرير المصير - فلم يكذب جند الحلفاء ينزلون في الجزائر في ١١ نوفمبر ١٩٤٢ ، حتى حاول الزعماء الوطنيون الاتصال بهم . ولكن بما يلفت النظر حقاً أن الأمريكيين وقفوا من عرب المغرب موقفاً مختلفاً تماماً عن المشرق . فبينما سعوا في المشرق إلى استرضاء عرب سوريا ولبنان كان مهمهم في المغرب هو استرضاء السلطات الرسمية والمستوطنين لاعتقادهم بأن ذلك سيؤدي إلى تعاون الفرنسيين معهم عند تنفيذ عمليات النزول بالأرض الفرنسية ونصرفوا في الجزائر بالذات كما لو لم يكن العنصر الوطني موجوداً ، فأبقوا الإدارة بدران أي تغيير بما في ذلك الموظفين الذين تعاونوا

مع فيشى ولم يتدخلوا لإلّا من أجل الضغط على هذه الإدارة لكي تلغى القوانين التي اتخذت ضد اليهود ومع ذلك فقد ظلت تماطل في إعادة العمل بقانون كرميو حتى دخلت العناصر اليسارية في الحكومة المؤقتة سنة ١٩٤٣ .

وعما يلفت النظر إلى الجزائر جيرو الذي كان مسؤولاً عن الإدارة المدنية في الجزائر بعد نزول الحلفاء ، عارض السياسة الأمريكية الخاصة باليهود بحجة أن ٧٠ ٪ من المجندين في جيش فرنسا الحرة آنذاك هم من المغاربة وأن إعادة امتيازات اليهود ستثير استياءهم .

وبينما كان الفرنسيون يسيطرون على الجهاز المدني والإداري ، احتفظ الحلفاء بالشؤون العسكرية العليا . وفي ظل هذه الإدارة المشتركة أطلقت الحريات في نطاق محدود جدا لكي يعاود الجزائريون نشاطهم السياسي . وكان مصالى الحاج ما يزال يقضى الحكم الصادر ضده بالسجن ، وربما كان ذلك من الأسباب التي هيأت لفرحات عباس كي يبرز إلى مقدمة الصفوف خلال السنوات الأخيرة من الحرب فقط ( ١٩٤٢ - ١٩٤٥ ) ويدعى بعض الكتاب الفرنسيين أنه كان على صلة بروبرت ميرفي ممثل الولايات المتحدة بالجزائر على عهد حكومة فيشى .

وقد امتازت سياسة فرحات عباس أثناء الحرب بالتقلب . فعند إعلانها في سبتمبر ١٩٣٩ صارح بطلب الانخراط في الجيش الفرنسي قائلاً إن هزيمة فرنسا ستعني القضاء على الديمقراطية في جميع أنحاء العالم . والتحق بالوحدة الطلية حتى وقعت فرنسا الهدنة فعاد إلى الجزائر .

ويبدو أن الفترة التي أمضاها في الجيش كشفت له من جديد عن فساد نظرية النخبة المثقفة المتعاونة مع فرنسا ، تلك النظرية التي سبق أن تشكك فيها قبيل الحرب وقد لاحظ وجود تمييز صارخ بين الفرنسيين والجزائريين بالرغم

من أنهم يقاتلون تحت علم واحد ، وبصرف النظر عن ثقافة الوطني الجزائري أو مكانته الاجتماعية . ولعل هذا هو الذي أقنعه بضرورة قيام كيان جزائري مستقل ، وإن لم يحدد خلال هذه الفترة مفهوم الاستقلال . وسنراه يعود إلى التعاون مع فرنسا الديمقراطية سنة ١٩٤٦ مما جعل بعض الكتاب الفرنسيين يفسر تقلبه في الرأي بالتطورات التي طرأت على مركز فرنسا كقوة دولية فقد تأثر بهزيمة فرنسا سنة ١٩٤٠ ، وحينما كانت تعاني من الانقضاء الداخلي على السلطة في شمال أفريقيا وكان الحلفاء يتولون في ذلك الوقت القيادة العسكرية العليا ، نادي فرحات عباس مبدأ الاستقلال الذاتي . وبعد أن استعادت فرنسا مركزها سنة ١٩٥٦ عاد من جديد يدعو إلى تعاون النخبة المثقفة لأقامة حكومة ديمقراطية

وقد بدأ نشاط فرحات عباس عندما تقدم هو وأثنان وعشرون من أعضاء مجلس الوفود المائة بعدد من المطالب إلى القيادة الأمريكية إلى السلطات الإدارية الفرنسية ولكن السلطات الفرنسية رفضتها .

أولاً : لأنها قدمت لقيادة الحلفاء ، وهي هيئة غير مختصة بمسألة داخلية .

ثانياً : لأن تلك العريضة جمعت قبول هذه المطالب شرطاً لتجنيد الجزائريين في جيش فرنسا الحرة ، فاعتبرتها السلطات الفرنسية نوعاً من المساومة .

ومع أن أصحاب العريضة ، حاولوا استرضاء السلطات بعد ذلك بتقديم مذكرة أخرى معدلة ، لمخاوفها إلى أنهم يريدون المشاركة في جهود الحرب للحصول على الاستقلال في ( إطار فرنسي ) فإن السلطات رفضت تسلمها . وقال جيرو الحاكم العام الجديد : أنه أنى لتجنيد الرجال لا ليناقتس بمسائل سياسية .

وكان أن أصدر فرحات عباس وأصحابه في ١٠ فبراير ١٩٤٣ بياناً شهيراً ، حتى أصبح أنصاره يعرفون بأصدقاء البيان وهذا هو مضمونه :

بدأ البيان بسرد قائمة حساب عن الاحتلال الفرنسي في مدى قرن . وكيف أنه أدى إلى تلك الحالة المحزنة من البؤس والجهل . وطالب بحياة قومية ديمقراطية للجزائر وبالرغم من أنه لم ينكر قيمة الثقافة الغربية بصفة عامة ، والفرنسية بصفة خاصة ، إلا أنه رفض العبودية ، الناشئة عن نظام فرنسا الاستعماري . استنكر سياسة الأدماج مذكراً بالفوارق الروحية العميقة التي تفصل بين المستوطنين وأهل البلاد . ثم أكد ( أن الوقت قد فات كي يقبل الجزائري شيئاً آخر غير كونه جزائرياً ) .

ثم سرد بعض الإصلاحات المحددة مثل :

١ - تطبيق مبدأ المساواة والحرية على جميع الجزائريين دون تمييز في الجنس أو الدين أو اللغة .

٢ - القضاء على النظام الاقطاعي بواسطة إصلاح زراعي .

٣ - الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية على قدم المساواة مع اللغة الفرنسية .

٤ - تعميم التعليم الابتدائي الإجباري على جميع الجزائريين .

٥ - فصل شئون الدين الإسلامي عن الإدارة الفرنسية ، كما هو الحال بالنسبة للكنيسة .

٦ - اشتراك ( المسلمين ) مباشرة في إدارة البلاد .

ويلاحظ أن معظم الذين وقعوا على هذا البيان هم من الأماجيين القدامى وأنهم لم يبينوا الوضع السياسي للجزائر بصورة محددة ، بعكس المذكرة التي قدموها من قبل إلى قيادة الحلفاء في ديسمبر ١٩٤٢ ، والتي تضمنت فكرة دولة جزائرية ذات دستور خاص بها .

ولما وافق الحاكم العام مبدئياً على بحث مقترحات البيان ، وألف لجنة لهذا الغرض أكمل أصحاب البيان تصريحهم الأول بمقترحات جديدة تتعلق بالشكل السياسي للجزائر فقد طالبو بـ دولة جزائرية مستقلة استقلالاً ذاتياً وانتخاب جمعية تأسيسية لوضع دستور هذه الدولة . ولكن الملحق يميز بين مطالب عاجلة وأخرى يمكن تأجيلها إلى ما بعد الحرب مثل إعلان الدستور وكان من المطالب العاجلة ، اشراك الجزائريين فوراً في حكومة تنشأ في مدينة الجزائر على أساس المناصفة بين المستوطنين والجزائريين .

وأشار واضعوا الوثيقة إلى أن ( إنشاء هذه الدولة الجزائرية لا يحول دون تنظيم اتحاد لشمال أفريقيا مع مراکش وتونس ) ويلاحظ أن فكرة النجمة عن وحدة الشمال الأفريقي قد بعثت من جديد في هذا الاقتراح .

وكان ملحق البيان ، أول وثيقة مهمة وضعها الجزائريون المعتدلون عن الدولة الجزائرية ذات السيادة ، وعن الشعب الجزائري ، وهي عبارات لم تستعمل في البيان نفسه .

وبعد إرسال الملحق إلى السلطات الفرنسية ، تسلم دييجول السلطة في الجزائر ، واختار الجنرال كاترو حاكماً عاماً لها . فسارع إلى إعلان رفضه البات لهذه المطالب ، وأكد أن فرنسا لن توافق قط على استقلال الجزائر . وقد أدى رفض فرنسا للمرة الثانية ، قبول البيان كأساس للمحادثات إلى رد فعل شديد عند الوطنيين . ورفض المندوبون الجزائريون في شهر سبتمبر الاشتراك في دورة طارئة لمجلس الوفود المالية ، معربين بهذا عن تمسكهم بالبيان وولائهم له . وقد رد كاترو بحل الهيئات التي يشترك

الجزائريون فيها، وفرض الإقامة الجبرية على فرحات عباس وغيره من الزعماء.

ولم يعدل كاترو عن قرار الحل، إلا بعد أن ذهب إليه وفد من أعضاء المجلس معتذرا عن الأحداث الجارية، وأعلن رغبته في تطور الجزائر ضمن نطاق أنظمة الدولة الفرنسية. وكان مفهوماً أن هؤلاء لا يمثلون اتجاه الرأي العام. لمحاول ديجول استرضاء الوطنيين في تصريح قسنطينة في ديسمبر ١٩٤٣، والذي أصبح أساساً لقانون مارس ١٩٤٤ كما نرى.

ولكن هذه الاجراءات التي كان من الممكن أن ترضى الإجماعيين سنة ١٩٣٦ لم ترضهم الآن، فرفضوها، واشترك معهم في رفضها جماعة العلماء ومصالي الحاج أيضاً. ولم يتقبل القانون بالتأييد إلا عدد قليل من الأعضاء في مجلس الوفود المالية والذين كانوا قد تخلوا عن البيان تحت ضغط الفرنسيين.

وما يجدر بالملاحظة أن مبادئ فرحات عباس الاصلاحية التي ركزت على النواحي الاجتماعية، اقتربت من أهداف الحركة العمالية التي يمثلها حزب الشعب. وقد نجح فرحات عباس في عقد مؤتمر شامل في مارس ١٩٤٥ ومع وجود الرغبة في توحيد الكفاح الوطني، فقد كشف المؤتمر عن وجود خلافات عميقة بين أنصار البيان الذين يمثلون الثقافة الفرية، وجماعة العلماء التقليدية، وحزب الشعب يمثل الوطنية المتطرفة. وقد احتدم الخلاف، خاصة بين حزب الشعب والعناصر الأخرى حول التمسك برعاية مصالي الحاج للحركة الوطنية، ثم انتقد ممثلوه بشدة دعوة أنصار البيان إلى فكرة جمهورية متحدة اتحاداً فدرالياً مع فرنسا.

وكان لأنصار هذا الحزب في النهاية السيطرة على المؤتمر رغم تخلف زعيمهم الذي كان ما يزال معتقلاً وأدى ذلك إلى بث الانزعاج في نفوس المستوطنين وإلى رد فعل عنيف وسريع ظهر في مذبحة قسنطينة.

## انتفاضة قسنطينة

بالرغم من أن حوادث قسنطينة كانت من تدبير المستوطنين بقصد التخلص من الزعماء الوطنيين ، فإنها أدت إلى قيام ثورة وطنية تعد أعظم انتفاضة شهدتها الجزائر بعد ركود طويل ساد البلاد منذ القضاء على حركة المقراني .

وقد اتخذ المستوطنون من مناسبة الاحتفالات بعيد النصر يوم ٨ مايو ١٩٤٥ فرصة للفتك بالوطنيين . ذلك أن الجزائريين نظموا مظاهرات خاصة بهم خرجت في هذه المناسبة وكانت بعض الجماعات تحمل أعلاما وطنية على مثال علم الأمير عبد القادر وتنادى بإطلاق سراح مصالي وبجاية الجامعة العربية . وانطلقت الشرارة الأولى في « سطيف » إحدى مدن مدن قسنطينة حيث وقع صدام بين الشرطة والمتظاهرين ، وسرعان ما انضمت إلى الشرطة جماعات مسلحة من المستوطنين « ميليشيا » وأخذت تفتك بالمتظاهرين .

وفي الحال امتدت نيران الثورة في جميع أنحاء البلاد ، وتركزت الاضطرابات بصفة خاصة في شمال قسنطينة حيث تمكن الجزائريون من مهاجمة الأوربيين في المستعمرات المنعزلة ببلاد القبائل ، وانقطع الاتصال بين مدن الإقليم الرئيسية مثل عناية ، بجاية ، قاله ، وسطيف مدة أربعة أيام ، وبقى الوطنيون معتصمين ببعض المراكز الجبلية حتى منتصف يونيو . وترددت هذه الأحداث في أنحاء متفرقة من الجزائر . من ذلك مثلا تدبير الوطنيين لهجوم خاطف على المدرسة العسكرية في شرشال . ولسوء الحظ اكتشفت الخطة قبل التنفيذ بقليل .

انبع الفرنسيون ثلاث إجراءات لمواجهة هذه الثورة .

الأول : يتمثل في تدخل الجيش بأسلحته الثلاث ، ذلك أن اتساع الحركة في شمال قسنطينة استلزم تدخل الطيران والبحرية .

الثاني : انتقام ميليشيا المستوطنين من الجزائريين دون رقيب ، وكان هذا هو أفظع صورة من صور القمع .

أما الإجراء الثالث فهو : اعتقال عدة آلاف من الوطنيين المعروفين وتقديمهم للمحاكمة ، وإصدار أحكام قاسية عليهم . . . فحكم على تسعين بالإعدام ونفذ فيهم الحكم . كما حكم على أربعة وستين شخصا بالأشغال الشاقة المؤبدة .

ولم يرض ذلك كله المستوطنين فطالبوا بأن يشمل الإعدام جميع الرهوس الكبيرة . وإقامة حرس وطني منهم يتولى الإشراف على الأمن . وأن يختار الحاكم العام للجزائر من بينهم .

بلغ عدد الضحايا في هذه الجزيرة البشرية خمسة وأربعين ألفا حسب تقدير الكتاب<sup>(١)</sup> الجزائريين وقد يكون في هذا التقدير شيء من المبالغة ولكن مما لا شك فيه أنه أقرب إلى الحقيقة من الرقم الذي اعترفت به السلطات الفرنسية وهو ١٦٠٠ شخص ، لأن الضباط الفرنسيين الذين اشتركوا في عمليات القمع قدروا في اعترافاتهم الخاصة عدد الضحايا من ثمانية إلى عشرة آلاف .

ومما يذكر بهذه المناسبة أن الحكومة الفرنسية المسئولة عن هذه الأحداث كانت هي الحكومة المؤقتة التي يرأسها دييجول ، وكان الشيوعيون يشتركون فيها بثلاثة وزراء منهم وزير الطيران أحد المسئولين مسئولية مباشرة عن أعمال القمع . كما أن الصحف الشيوعية نددت بحوادث قسنطينة

(١) انظر وصف هذه الأحداث المدون في ١٧٧ :

وقالت إن الذين أثاروها هم أنصار النازية القداماء ، وكانت هذه التهمة توجه دون حساب إلى الزعماء الوطنيين في شمال أفريقيا .

ويوجد عند الجزائريين اعتقاد راسخ بأن المذبحة كانت مدبرة من قبل بواسطة المستوطنين الذين ساءم تكتل الوطنيين من جهة ، وإجراءات ديجول من جهة أخرى . ويستدل على ذلك بكتابات الفرنسيين أنفسهم الذين قرروا أنهم سمعوا المستوطنين يقولون ، إذا قامت الثورة فإن حكومتنا ستكون مضطرة لحمايتها ، كما أن اللجنة البرلمانية التي أرسلت للتحقيق سنة ١٩٤٧ اعترفت بأن الحكومة أخطأت في مسيرتها لسياسة المستوطنين .

أما المستوطنون فيدعون بأن تلك الاضطرابات اتفق عليها بين الزعماء الجزائريين منذ مقابلة فرحات عباس مع مصالي الحاج سنة ١٩٤٤ ولكن مجريات الحوادث تدل على عدم تنسيق للخطة بين المتظاهرين .

وأقصى ما يمكن تصديقه هو أن الملابس التي أحاطت بهذه الأشهر الأخيرة من الحرب قد بعثت في نفوس الجزائريين الهمة للعمل من أجل الاستقلال مثل .

- فقدان فرنسا لمهيتها بهزيمتها السريعة .

- ظهور الأمم المتحدة التي روجت لمبدأ حق تقرير المصير .

وأخيراً تكوين الجامعة العربية التي علق عليها الوطنيون في شمال أفريقيا آمالاً عريضة في ذلك الوقت .

ولقد كان دور أصحاب البيان بارزا حتى وقوع هذه المذبحة ، ولمكنهم أخذوا يتخلون عن القيادة لحركة مصالي الحاج ، حينما أظهرت تلك الأحداث بأن النضال السياسي لن يجدي كغيره .

وإذا كانت فرنسا قد نجحت في قمع هذه الانتفاضة وسادت البلاد فترة أخرى من الهدوء ، فما لا شك فيه أن فظائع هذه الأحداث لم تمنع ذكرها عند قيام الثورة الكبرى بعد تسع سنوات ، وكما يقول الأديب الجزائري كاتب بن يس ، إنه كان صغيرا حينما شهد هذه الأحداث ، ولكنها ظلت ماثلة أمامه حتى تحركت من جديد في اليوم الأول من نوفمبر ١٩٥٤ ، ولذا يعتبر أن مولد الثورة الكبرى كان يوم ٨ مايو سنة ١٩٤٥ .

## قانون عام ١٩٤٧

كانت الحكومات الفرنسية أقل إدراكاً للتطور الذي شهده العالم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وقد بنيت جميع الحلول التي قدمت لمواجهة الحركة الوطنية الجزائرية على مبدأ الهيمنة الفرنسية ، ولم يخرج واحد منها عن هذا المبدأ قبل مشروع ديجول سنة ١٩٥٩ .

وكانت السلطات الاستعمارية تعزو حوادث الشعب إلى سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية ، لأنه لا يوجد في رأبها ، لدى الجزائريين مقومات القومية التي تبرر لهم المطالبة بالاستقلال .

وبناء على هذه الأفكار الخاطئة صدر أول إجراء في عهد حكومة ديجول المؤقتة في ٧ مارس ١٩٤٤ وهو يعلن جميع الجزائريين مواطنين فرنسيين ، وبالتالي فلهم حقوق سياسية ويستمتعون نظرياً بالمساواة في تولى الوظائف العامة . ولكن القانون إذ فرق بين طائفتين انتخابيتين ، إنما دل بذلك على الاعتراف الضمني بفكرة التفرقة العنصرية ، وكأنه اعتبر الجزائريين مواطنين من الدرجة الثانية .

وتتألف الطائفة الانتخابية الأولى من المستوطنين وعدد من (المسلمين) الذين تتوفر فيهم شروط معينة ، اجتماعية وثقافية . ولكن ليس منها كما في السابق ، شرط التخلي عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامي ، وقد عدد الجزائريين الذين تنطبق عليهم تلك الشروط بنحو ٦٠ ألفاً . أما الطائفة الانتخابية الثانية ، فتألف من مجموع الشعب الجزائري .

وتنتخب كل طائفة ، على حدة ، ممثلها في المجالس البلدية والقروية والإقليمية . ويمكن أن يصل عدد (المسلمين) في أي من تلك المجالس

إلى الـ ٣ ، إلا إذا كان عدد الأوربيين في الدائرة يزيد على ٣ : ولعل واضع  
المرسوم كانوا يعتقدون بأن مجرد ممارسة الحق الانتخابي والذهاب إلى  
إلى صناديق الاقتراع كفيل بأن يرضى الوطنيين الجزائريين . وقد طبقت  
مبادئ المرسوم بمناسبة إجراء أول انتخابات الجمعية التأسيسية الفرنسية ،  
التي نيط بها وضع الدستور للجمهورية الرابعة بعد الحرب ، وقد خصص  
للطائفة الانتخابية الأولى بالجزائر سبعة مقاعد في الجمعية التأسيسية ،  
وللطائفة الانتخابية الثانية ستة مقاعد .

ودعا زعماء الحركة الوطنية لمقاطعة تلك الانتخابات ، فكان هناك  
رد فعل ظاهر ولكنه متفاوت . وقاز بالمقاعد المخصصة للجزائريين  
ابن جلول وأنصاره الذين لم يتخلوا عن مبدأ الإدماج حتى ذلك الوقت .  
ومن المعروف أن هذه الجمعية لم تنجح في سن دستور للجمهورية الرابعة  
فتقرر إعادة الانتخابات لجمعية تأسيسية أخرى .

وفي هذه الأثناء صدر عفو شامل عن المعتقلين السياسيين ومن بينهم  
مصالي الحاج وفرحات عباس الذي اعتقل أثر حوادث قسنطينة فاحتل  
أنصاره المقاعد المخصصة للجزائريين في الجمعية الثانية ، نظراً لأن حزب  
الشعب ظل محظوراً .

وكان عباس في هذه المرحلة من تطوره قد أعاد تكوين منظمته  
السياسية باسم الاتحاد الديمقراطي لأنصار البيان الجزائري ، غير أنها  
كانت أقل شعبية من جماعة أصدقاء البيان . والظاهر من تصريحات فرحات  
في هذه الحقبة أنه أصبح من أنصار الجمهورية الجزائرية المستقلة ، ولكن  
لم يتخلص بعد من إحساس الإعجاب بالحضارة الغربية . ولذا أقر بأن  
لفرنسا أن تلعب دور المرشد لتلك الجمهورية ، ففي نداء وجهه إلى الشبيبة  
الجزائرية قال : لا نريد إدماجاً ، ولا نريد سيدياً جديداً ، ولا انفصالاً .

وإنما يزيد شعباً فبأ يتولى تثقيف نفسه اجتماعياً وديمقراطياً ، محققاً للجزائر التطور الصناعي والعلمي وحاملاً رسالة بعثها خلقياً وفكرياً ، مرتبطاً بشعب عظيم متحرر للفكر . نريد ديمقراطية قوية في نشأتها توجهها الديمقراطية الفرنسية العظيمة . وإذا لم تتمكن الشبيبة الجزائرية من التجرد من الروح العنصرية القائمة بينها ، فإنها ستنتهي إلى انتحار أخلاقي بصورة حتمية مثقلة بالنتائج ، وانهى إلى القول .

• وإذا لم يتخلص الأوربيون في الجزائر من العقد الاستعمارية والكبرياء الذي يلازم الفاتح المحتل ، فلن يكون في الإمكان إقامة أي مجتمع جزائري .

وعندما جرت الانتخابات لأول مجلس نيابي في الجمهورية الرابعة ، خرج مصالي الحاج عن تقليده السابق . وقرر المساهمة فيها . وكان قد أعاد تشكيل حزب الشعب باسم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية وإن لم تلغ هذه المنظمة الجديدة كيان حزب الشعب ولم تسمح اسمه من أذهان الجزائريين . وهكذا نجد أن حركة الانتصار قد أتت بعد الاتحاد الديمقراطي لانصار البيان الجزائري لتجرب مبدأ النضال عن طريق المشاركة في أنظمة الدولة الفرنسية سواء أكانت البرلمان بمجلسيه : الجمعية الوطنية ومجلس الجمهورية ( الشيوخ ) أم كان مجلس الاتحاد الفرنسي الذي يسيطر به الإشراف على الامبراطورية . أو المجالس المحلية داخل الجزائر ، وعلى رأسها المجلس الجزائري الذي تأسس حسب قانون سنة ١٩٤٧ .

وكانت العقبة الأولى التي اصطدم بها الوطنيون ، هي تزييف الإدارة للانتخابات في الجزائر بالذات . ولذلك لم يطل العهد بهذه التجربة ، وعلى كل فقد دخل مصالي وبعض أنصاره إلى مجلس النواب ، كما دخل عدد من أنصار البيان إلى مجلس الشيوخ ورفعوا صوت الجزائر الوطنية

(تحت قبة البرلمان في باريس) ولكن دون جدوى لأنهم كانوا أقلية لا تذكر. فكان أهم إجراء اتخذته برلمان الجمهورية الرابعة بخصوص الجزائر، هو إصدار قانونها الأساسي في ٢٠ سبتمبر ١٩٤٧.

ويعتبر الثرنسيون هذا القانون حلاً وسطاً بين وجهة نظر اليمين المتطرف الذي كان يرغب في إبقاء الوضع في الجزائر دون تغيير، مع إلغاء مرسوم مارس ١٩٤٤ إن أمكن. وبين اليسار (اشتراكيون ورا ديكالين وشيوعيون) الذي جعل الإدماج أساساً لسياسة الجزائرية، وصرح الشيوعيون بأنهم مستعدون لقبول جميع النتائج التي تترتب على الإدماج الحقيقي. وأهمها إلغاء نظام الطائفتين الانتخابيتين، وتقسيم الجزائر إلى دوائر انتخابية مثل فرنسا. مما يسمح لها بانتخاب نحو ١٢٠ نائباً. باعتبار أن فرنسا التي يبلغ تعدادها ٤٠ مليون يمثلها ٦٠٠ نائب، فللملايين الثمانية في الجزائر الحق في انتخاب ١ هذا العدد.

وبما أن جميع الزعماء الجزائريين تقريباً كانوا قد انصرفوا عن فكرة الإدماج، فقد أصبحوا هدفاً لهجوم الشيوعيين.

صدر إذن قانون سنة ١٩٤٧ بأغلبية ضئيلة تمثل أحزاب الوسط بلغت ٣٢٢ صوتاً، مع تغيب الشيوعيين والنواب المسلمين. ومع أن الاشتراكيين تظاهروا بمعارضته، إلا أن حزبهم الحاكم في ذلك الوقت ساعد على إصدار القانون، وسنحاول فيما يلي تحليل مواد هذا القانون الذي استمر مدة ثمانية أعوام من ١٩٤٧ - ١٩٥٥ يعتبر القانون الأساسي للبلاد.

تقرر المادة الأولى<sup>(١)</sup>: المبدأ القديم الذي يرجع إلى سنة ١٨٤٨،

---

(١) انظر ترجمة هذا القانون في كتاب «تطور السياسة الفرنسية في الجزائر» للؤلف ص ٨٧ وما بعدها.

ويقضى بأن الجزائر جزء من الأراضى الفرنسية وتقرر نفس المادة بأن للجزائر شخصية مدنية وإدارية ومالية مستقلة ، ويترتب على القسم الأول من المادة أمران نص عليهما صراحة فى المواد اللاحقة .

( أ ) سريان المعاهدات الدولية التى تربط بها فرنسا على هذه المديرىات .

( ب ) انسحاب المبادئ الدستورية المعمول بها فى فرنسا على الجزائر ( نص صراحة على هذا فى المادة ١٢ ) وترتب على هذا المبدأ ، أن برلمان باريس يصدر التشريعات الخاصة بالجزائر ؛ ما لم ينص صراحة على استثناء الجزائر منها . وفى رأى المشرع الفرنسى أن هذا النص هو بمثابة ضمان للجزائريين إزاء تعسف السلطات الإدارية وأن الجزائريين يستطيعون دائماً أن يحتكموا لمبادئ الحريات العامة والخاصة السائدة فى فرنسا .

ويحتوى القانون ، بعد هذه القواعد الرئيسية ، على خمس نقاط قصد بها إرضاء الجزائريين ، من بينها النص على المساواة بين جميع السكان فى الحقوق السياسية والاجتماعية وتولى الوظائف العامة . ولكن توجد مغالطة فى مسألة مساواة الحقوق السياسية ، فالفرنسيون اعتبروا أن حق الانتخاب الذى منح للجزائريين جميعاً ، يعتبر مساواة سياسية ، ولكن كيف تتحقق المساواة ونسبة تمثيل المليون من المستوطنين مبعة نواب ، بينما يمثل ثمانية ملايين من الجزائريين نفس العدد .

فكرة المناصفة بين الفريقين ، كانت مسيطرة على جميع التشريعات الخاصة بالجزائر دون اعتبار للأهمية العددية أما المساواة فى تولى الوظائف فهو حبر على ورق ، فجميع الوظائف العليا فى الجزائر ، ظلت قاصرة على الأوروبيين ، حتى أن جى موابه ، اعترف سنة ١٩٥٦ ، صراحة ، بعدم

تطبيق هذا المبدأ حين قرر أنه ابتداء من صدور تصريحه ( سيراعى مبدأ المناصفة في احتلال الوظائف الإدارية بالجزائر ) .

المبدأ التالي هو تقرير حق الانتخاب ( للراة المسلمة ) ، مادة ٤ ، ، . ولكن بعد موافقة المجلس الجزائري ، وذلك جرياً على الفكرة الخاطئة ، من أنه كلما كان للجزائريين أصوات أكثر في الانتخابات ، تأكد السير قدماً نحو تحقيق المساواة .

ومن هذه المبادئ أيضاً ، الاعتراف ، باللغة العربية كافة تعليم بجانب اللغة الفرنسية في مديريات الجزائر . ولكن نص القانون على أنه يعترف باللغة العربية كافة من لغات الاتحاد الفرنسي<sup>(١)</sup> ومعنى هذا النص أن الفرنسيين لا يريدون الاعتراف بأن اللغة العربية ، إنما قررت في الجزائر لأنها لغة قومية .

ومن تلك المبادئ أيضاً ، فصل الشؤون الإسلامية عن الإدارة الرسمية وتحويلها مثل الكنيسة ، إلى هيئات خاصة يشرف عليها المهتمون بالأمر من المسلمين .

خامساً . إلغاء النظام العسكري من الجنوب وإخضاعه لإدارة مدنية تضمن في رأى المشرع الفرنسى تطبيق المبادئ الدستورية وكان من المفروض أيضاً أن يلغى في المستقبل نظام العمل بالمجالس البلدية المختلطة وتوحيد نظام البلديات ، غير أن هذه النقطة مثل بقية النقاط التي وضعها قانون عام ١٩٤٧ لإرضاء الجزائريين لم توضع قط موضع التنفيذ .

أما المواد الخاصة بتقرير مبدأ استقلال الجزائر إدارياً وهالياً ، فقد

---

(١) الاتحاد الفرنسى هو المصطلح الجديد الذى أحله دستور الجمهورية الرابعة ، محل كلمة الإمبراطورية وقد انتهى له مجاز خاص عام ١٩٤٧ ، مثلت فيه جميع المستعمرات .

وضعت في الحقيقة لمصلحة فرنسا والمستوطنين . فوجود شخصية إدارية مستقلة في الجزائر يترتب عليها النص على وجود حاكم عام للمديريات الثلاث . ولو كان الأدماج كاملاً لما كان هناك حاجة لوجود حاكم عام له سلطات خاصة لا يوجد نظيرها في فرنسا .

فقد نص على أن يكون للحاكم العام سلطات أوسع من سلطات مدير المديرية فهو يشرف مثلاً على تعليم المسلمين ، لأنه إذا أراد المسلمون أن يتلقوا نوعاً خاصاً من التعليم ، فعليهم أن يحصلوا على موافقة الحاكم العام رئيس المجلس التنفيذي في الجزائر وإلا التزموا ببرامج وزارة التربية في باريس .

ويعاون الحاكم العام مجلس تنفيذي من ستة أعضاء : يختار اثنان عن كل طائفة من الطائفتين المكونتين للمجلس الجزائري ، واثنان بحكم وظائفهم ، هما رئيس المجلس الجزائري ونائبه ، وينتسب أحدهما لطائفة انتخابية غير طائفة الآخر .

ومن أهم ما اشتمل عليه هذا القانون ، من نظم هو انشاء :

المجلس الجزائري : ويعتبر هذا المجلس امتداداً لمجلس الوفود المالية أو صورة جديدة له تناسب ظروف العصر ، فيتألف من ١٢٠ عضواً : نصفهم عن المستوطنين والمسلمين الخاضعين للقانون المدني الفرنسي ، والنصف الآخر يمثل بمجموع الشعب الجزائري ( المسلمون ) وينتخب أعضاء المجلس لمدة ست سنوات ، بالاقتراع العام ، على أن يجدد انتخاب نصف الأعضاء كل ٣ سنوات . ووظيفة المجلس الأساسية هي مناقشة ميزانية الجزائر ، وإصدار اللوائح المحلية في الشؤون الاقتصادية والتجارية والزراعية ، وغير ذلك من الأمور المحلية البحتة .

وتنص المادة ٥٤ : على أن أي قرار له صفة سياسية يعتبر لاغياً ، ومع جميع هذه الاحتياطات وتضييق سلطات المجلس فقد نصت المادة ١٥ على أن قرارات المجلس لا تصبح نافذة ، إلا إذا صدر بها مرسوم من حكومة الجمهورية ، فإذا رفضت هذه الحكومة إصدار المرسوم ، فإن الجمعية الوطنية الفرنسية تحسم النزاع بقرار منها . فالمجلس الجزائري إذن يكاد يكون مجلساً استشارياً .

وبخلاف ما كان عليه مجلس الوفود ، ينتخب ( المسلمون ) ممثلهم في المجلس الجزائري مثل المستوطنين . ورغم أن الجزائريين لم يحصلوا إلا على نصف المقاعد ، فقد حرص واضعوا قانون ١٩٤٧ على تضييق سلطات المجلس ، فالقرارات تصدر أصلاً بأغلبية ( ٦١ صوتاً ) ولكن إذا طلب الحاكم العام أو اللجنة المالية أو ١/٣ أعضاء المجلس الاستثناء من هذه القاعدة ، فلا بد من موافقة الثلثين على هذا القرار ، وذلك في الحالة التي لا تتوفر فيها أغلبية الأصوات لسكتا الطائفتين ( مادة ٣٩ ) والمقصود بهذا التحفظ هو تجنب احتمال أن يجمع النواب الجزائريون على قرار ما ويتفق معهم واحد أو اثنان من التقدميين الفرنسيين .

أما عن الشؤون المالية : فنص القانون الأساسي ، على وجود ميزانية مستقلة للجزائر ، تستمد مواردها من الرسوم والضرائب المفروضة محلياً وتستخدم في الإنفاق فقط على المديرية الجزائرية ، باستثناء الدفاع الخارجي والأمن الداخلي فتبقى في أصول الميزانية الفرنسية ، ويتربط على هذا الإستقلال المالي أن المنشآت العامة تصبح ملكاً للخزينة الجزائرية ، وأنه يجب موافقة المجلس الجزائري على جميع مشروعات القروض والضرائب ، وكان استقلال الجزائر المالي خدمة للمستوطنين ومن انفقت مصلحتهم معهم من كبار الملاك الجزائريين فأصبح وجود المجلس الجزائري

عقبة في سبيل زيادة ضرائب الدخل ، التي ظلت ضئيلة جداً إذا ما قيست بفرنسا .

وحتى عام ١٩٥٦ ، لم تزد ضريبة الدخل في الجزائر في أكبر شرائحها عن ١٦٪ وهكذا لم تستطع ميزانية الجزائر مواجهة الكثير من المطالب الاجتماعية - ويلاحظ أن الخدمات الاجتماعية في الجزائر ، كانت تسير في نطاق ضيق ، لا يقارن بمدى انشائها في فرنسا ولا سيما علاوات الأجرة .

تميزت الفترة التي انقضت منذ إصدار القانون الأساسي سنة ١٩٤٧ حتى قيام الثورة سنة ١٩٥٤ بتزايد السيطرة الاستعمارية ، على عكس ما كان يرجى من القانون فإن السلطات الاستعمارية بعد أن لاحظت تخوف المستوطنين من هذا القانون رأت أن تهدىء من روعهم ، فاستجابت لمطلب قديم ، وهو إقالة الحاكم العام شاننيو الذي كان معاصراً لحوادث قسنطينة وحدث من جرائم المستوطنين حينذاك . وعينت خلفاً له الزعيم الاشتراكي إدمون نيجلين الذي لم يتمتع حاكم من قبل لشعبية مثله بين المستوطنين . فأبطل بعض الإجراءات التحريرية التي أدخلها سلفه شاننيو ودل نيجلين عضو الحزب الاشتراكي على أنه مثل كثير من زملائه في الحزب يساري في فرنسا ، يميني في الجزائر .

وبينما اكتسح حزب الانتصار للحريات انتخابات المجالس البلدية سنة ١٩٤٧ جاءت انتخابات المجلس الجزائري التي أجرت في عهد الحاكم نيجلين هزيمة ساحقة للحزبين الوطنيين الرئيسيين . فن بن ٦٠ مقعداً المخصصة للجزائريين ، حصلت حركة الانتصار للحريات على ٩ مقاعد ، والاتحاد الديمقراطي لأنصار البيان الجزائري على ٨ مقاعد ، وأصبح تدخل

الإدارة في الانتخابات الجزائرية مثلا يضرب على التزييف ، فيقال  
( انتخابات على الطريقة الجزائرية ) .

ولم يختلف الوضع عند إجراء الانتخابات البرلمانية للدورة التشريعية  
الثانية سنة ١٩٥١ فقد فقد الوطنيون جميع مقاعد في البرلمان ، وحل  
محلهم جزائريون ينتمون إلى الأحزاب الفرنسية الكبرى .

وبدا للمستوطنين وكأن الأمور قد استقرت لهم . ولكن بعض  
المتبصرين منهم ، وعلى رأسهم جاك شيفالييه رئيس بلدية مدينة الجزائر  
أدرك مغبة تلك الأوضاع . فدعا إلى ضرورة تخفيف قبضة السلطات  
الإدارية عن الأفراد ، أو على الأقل تطبيق قانون سنة ١٦٤٧ بأمانة .  
وسمى سياسته سياسة التعاون الفرنسي الإسلامي وألف لذلك اتحاداً يضم  
بعض أعضاء المجالس البلدية .

... وحتى لو حقق هؤلاء سياستهم فإنها كانت ما تزال بعيدة عن  
أهداف الوطنين بما في ذلك المعتدلين منهم .

ذلك أن فكرة النضال بالطرق الشرعية أخذت تفقد أنصارها .  
وآخر محاولة من هذا النوع كانت دعوة فرحات عباس إلى مؤتمر جامع  
سنة ١٩٥١ وقد لبي الدعوة بالإضافة إلى حزبه جماعة العلماء والحزب  
الشيوعي أما أنصار مصالي فلم يشتركوا في أعماله بصفة جديدة .

وكشف المؤتمر عن الخلافات العقائدية العميقة بين رجال السياسة .  
فالشيوعيون مثلاً اهتموا بإثارة مشكلات دولية لا تعنى الجزائر وخاصة  
وهي ما تزال بعد في بداية الطريق الشاق سعياً وراء الاستقلال مثال ذلك  
التنديد بحلف الأطلنطي والقواعد الأمريكية في الخارج ، وغيرهما من  
المسائل التي تهم الشيوعية الدولية .

كذلك ظهر الخلاف بين الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، وبين حزب الانتصار للحريات . نعم أصبح فرحات عباس مقتنعا بمبدأ الاستقلال وإقامة جمهورية جزائرية ، غير أنه ما زال يأمل في إمكان تحقيق هذا الاستقلال على مراحل ويقال إنه يوم اندلاع الثورة كان يعد خطابا لإلقائه في المجلس الجزائري يهيب فيه بالسلطات الفرنسية ألا تضيع آخر فرصة للاتفاق على استقلال الجزائر بالطرق الشرعية .

أما حزب الانتصار للحريات فكان قد شرع فعلا في الإعداد للكفاح المسلح كما سنرى . لذلك لم يأخذ المؤتمر ما أخذ الجدد .

---

## مقدمات الثورة

عندما نشبت الثورة في اليوم الأول من نوفمبر سنة ١٩٥٤ لم تكن الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية قد تغيرت عما كانت عليه في نهاية الحرب العالمية الثانية ، بل على العكس ازدادت سوءاً في بعض النواحي . فقد رعد الجزائريين حينذاك بثمانية ملايين وسبعمئة ألف نسمة . والأوربيين يزيدون قليلا على المليون . مع ملاحظة أن الإحصاءات كانت تميل إلى المبالغة في زيادة عدد الأوربيين . وذلك لتؤكد الصفة الفرنسية للجزائر فكانت تدخل في الإحصاء اليهود المتجنسين ، وكذلك الموظفين ورجال الجيش لذا يعتقد الكتاب الجزائريون أن المستوطنين الأوربيين لم يزيدوا في ذلك الوقت عن ستمائة ألف . والذي يعني أن ذلك هو احتفاظ الأوربيين بمركزهم كألية ممتازة . فمن الناحية السياسية كان لهم ٥٠ ٪ من المقاعد في مختلف الهيئات النيابية . ومن الناحية الاجتماعية كانت أحوال الجزائريين تسير من سيء إلى أسوأ نتيجة تزايد السكان مع ضيق مجالات العمل .

وقد فكر بعض الفرنسيين في حل هذه المشكلة بزيادة الاستثمارات الصناعية في الجزائر ، غير أن النظام الاستعماري الرأسمالي كان يحرم الجزائريين من الاستفادة من هذه الاستثمارات ، فلا يحصلون إلا على فئات الأجور الزهيدة ، بينما تذهب جل الأرباح إلى جيوب المستثمرين الفرنسيين

وكانت المشكلة تزداد تعقيدا ، لأن نسبة المواليد بين الجزائريين تزيد على مثلتها عند الأوربيين . فقدرت بنحو ٤٤ في الألف . مقابل ١٩ في الألف وترتب على ذلك انتشار البطالة . وحسب الإحصاءات الفرنسية كان عدد العاطلين تيراوح ما بين ٩٠٠ ألف إلى مليون ونصف .

وإذا كانت هجرة الأوربيين قد توقفت، بل لو حظ هبوط عدد المستوطنين الزراعيين منذ سنة ١٩٥٠، فإن هذا لم يمنع من أن يبقى تلك الأراضي الزراعية، وهي أخصبها ملكاً للأوربيين وقدّر عدد هؤلاء الملاك سنة ١٩٥١ بـ ٢١,٦٥٩ يستغلون أكثر من مليونين وثلاثة أرباع مليون هكتارا، بينما كان يعيش ٠,٠٠٠ و ٦,٣٠٠ جزائري على استغلال أربعة ملايين من الهكتارات<sup>(١)</sup>. هذا مع ملاحظة أن لطبقة المستوطنين موارد أخرى، فهم يحتكرون التجارة والصناعة. ثم يحتلون جميع وظائف الإدارة الهامة<sup>(٢)</sup>.

وتدل الإحصاءات في مختلف الميادين على وجود التفرقة الاجتماعية، ففي التعليم مثلاً، كان عدد الأطفال الجزائريين سنة ١٩٥٧ في المدارس نحو ٣١٧ ألفاً، وهو، يوازي  $\frac{1}{8}$  عدد الأطفال الذين في سن التعليم. ولا يتمكن أكثر من ١٠٪ من هؤلاء من الوصول إلى المرحلة الثانوية. وفي الوظائف الإدارية بالجزائر، لم يترك لأهل البلاد سوى أربعة آلاف وظيفة من ٢٦ ألفاً منها ثمان وظائف كبرى فقط.

ولم نذكر هذه الإحصاءات لنستنتج - كما يجب الفرنسيون أن يفعلوا - أن ثورة الجزائر إنما قامت لأسباب اجتماعية فإن غرضهم من هذا التفسير هو الرغبة في إثبات عدم وجود دافع قومي وراء الثورة، وبالتالي فإن التغلب على المشكلة الاجتماعية من شأنه أن يزيل أسباب الاضطرابات، ولا داعي لفتح باب المناقشة في موضوع الاستقلال، وسنرى كيف أن المشروعات الأولى التي أرادت فرنسا أن تواجه بها

---

(١) يجب أن يؤخذ في الاعتبار من ذكر هذه الأرقام الخاصة بالأراضي الزراعية أن الزراعة في الجزائر ليست كثيفة ويجب ألا تقارن الأرض بمصر من حيث القدرة على الإنتاج كما فإن تلك خمسة هكتارات لا تكفي لمائة أسرة واحدة.

الثورة كانت تفنى على هذه النظرية . وظل مبدأ حق السيادة في الجزائر هو العقيدة الرسمية في الدولة ، حتى صدور مشروع ديجول لسنة ١٩٥٩ . ولا تنفي أهمية العامل الاقتصادي في الثورة ، بل إن تحول الجزائريين في مجموعهم إلى شعب كادح ، سهل عليهم مهمة العمل الثوري ، فلا توجد لديهم ممتلكات يخشون عليها من التدمير . ولكن الخطأ هو إنكار العامل القومي ، وبناء على هذا الاعتقاد الخاطئ ، تركزت الدعاية الفرنسية المضادة للثورة ، في إصدار الوعود الخاصة بتحسين أحوال السكان المعيشية ، كما حاولت تلك الدعاية أن تشوه عمل الثوار بأنه يهدف إلى مشاركة الفلاح البائس في كسرة الخبز .

ذلك هو الإطار الخاص الذي ولدت فيه الثورة الجزائرية . وإلى جانب هذه الأسباب الداخلية توجد ظروف خارجية عامة ساعدت على بعث الحركة الثورية ، ومن أهمها تحول كل من تونس والمغرب إلى أسلوب الكفاح المسلح سنة ١٩٥٤ ، وبشير أول يان للثورة إلى تخلف الجزائر في هذا المضمار عن جارتها .

ويقول الجزائريون إنه كان من المأمول تنسيق الحركات الثورية في الأقطار الثلاثة ، لكن الحزب الدستوري الجديد في تونس فوت هذه الفرصة حينما قبل إنهاء القتال في نفس الوقت الذي قامت فيه الثورة الجزائرية ، وذلك على أساس قبول مشروع فرنسي بالاستقلال الذاتي .

كذلك كان لأحداث الهند الصينية تأثير بعيد المدى في توجيه الحركة الثورية الجزائرية . وقد تأثرت بها من جهتين :

أولاً : أن الهند الصينية ضربت أول مثل لمستعمرة فرنسية تظهر باستقلالها نتيجة للكفاح المسلح . ومن المعروف أنه تم في أعقاب

موقعه يان - ديان فوتسوية جنيف في ٢٠ يوليو سنة ١٩٥٤ وبمقتضاها اعترفت فرنسا بالاستقلال التام لأقطار الهند الصينية الثلاثة ( فيتنام - لاوس - كمبوديا ) .

ثانيا : أن كثيرا من الجزائريين ذهبوا إلى القتال في الهند الصينية كجنود مرتزقة في الجيش الفرنسي<sup>(١)</sup> ، يدفعهم إلى ذلك البؤس المنجم على بلادهم وكانت هذه الحرب فرصة طيبة لتدريب طبقة من الشبان الجزائريين على حرب العصابات . ويقال إن حكومة فيتنام الشيوعية عمدت إلى تدريب الأسرى الجزائريين فازدادوا خبرة بأساليب حرب العصابات . وقد عاد هؤلاء وهؤلاء إلى بلادهم بعد وقوع الصلح في الهند الصينية وانخرط كثير منهم في جيش التحرير .

وإذا كان الجزائريون قد استفادوا من تجربة الهند الصينية فإن قادتهم لم يكونوا غافلين عن الفرق الشاسع بين أحوال بلادهم التي تجعل النضال فيها أشد صعوبة منه في الهند الصينية . وقد قارن أحدهم بين الوضعين على النحو التالي :

إن الهند الصينية تقع على بعد ١٣ ألف . ك . م من فرنسا ، بينما تقع الجزائر على ثلاث ساعات بالطائرة . وتجاور الهند الصينية دولة صديقة قوية تمدها بالمساعدة السافرة ، وهي الصين الشعبية ، بينما لا يتوفر هذا بالنسبة للجزائر .

والآن لا بد لنا أن نتناول التطورات الداخلية التي أخرجت الثورة إلى حيز الوجود . ويلاحظ أن أهم هذه التطورات تمت في كنف حزب الشعب ، وتمخضت عن الأزمات والانقسامات التي تعرض لها . ومنذ

(١) قدر عدد الجزائريين في الجيش الفرنسي حينذاك بـ ١٦٠ ألف .

إعادة تشكيل هذا الحزب سنة ١٩٤٦ وهو يعد أنثر الأحزاب تهيئة لفكرة الكفاح المسلح .

وكان ينظر إليه على أنه مناظر للحزب الدستوري الجديد في تونس، وحزب الاستقلال في المغرب الأقصى . واشترك مع هذين الحزبين في تأسيس لجنة المغرب العربي بالقاهرة . ومن المعروف أن عبد الكريم الخطابي كان يرأس هذه اللجنة ، فلا بد وأن يكون ممثلوا حزب الشعب في القاهرة قد تأثروا بأراء أمير الريف التي لا تؤمن بغير النضال المسلح وسيلة للتعامل مع الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي (١) .

إلا أن أم خطوة حققها حزب الشعب في السير نحو الكفاح المسلح كانت بلا شك تأسيس التنظيم السري الذي شرع في الإعداد للقتال .

وكانت تشكيلاته العسكرية نواة لجيش التحرير فقد قدم الجزائري إلى خمس ولايات ، تشتمل على ٢٣ دائرة ، وكل دائرة تضم عددا من الخلايا . ولا يعرف أعضاء الخلايا بعضهم بعضا ، بل يتم الاتصال بينهم عن طريق رؤساء الخلايا في الدائرة . وحرصا على هذه الصفة السرية حدد عدد أعضاء الخلية بثلاثة أفراد . وقد نجح التنظيم السري في ذلك إلى حد كبير ، فظلت السلطات الفرنسية تجهل وجوده حتى بعد أن بدأ التنظيم بشن الغارات الخاطفة سنة ١٩٤٩ .

وإذا تتبعنا تاريخ موسى الثورة الجزائرية نجد أن غالبيةهم العظمى قد بدأت حياتها العملية في كنف هذا التنظيم مثل بن بللا وخيضر وراجح يطات . أما كريم بلقاسم فقد مارس حياة العصابات في بلاد القبائل بصورة فردية . وفي سنة ١٩٤٩ نظم الجهاز السري أول أعماله المسلحة وكانت تهدف إلى

(١) أنظر المؤلف كتاب المغرب العربي . القسم الخامس بالحركات القومية .

مهاجمة مكتب بريد وهران والاستيلاء على ما فيه من أموال .  
وعهدت بهذه العملية إلى أحمد بن بللا ، فتمكن من القيام بها على أحسن  
وجه . غير أن التنظيم واجه صعوبة في العام التالي حينما افتضح أمر ابن  
بللا وقبض عليه وقدم مع بضعة وعشرين شخصا من أعضاء التنظيم  
للمحاكمة ، وحكم عليهم بمدد متفاوتة من السجن . وكانت بعض هذه الأحكام  
غياية . والظاهر أن السلطات الفرنسية اعتقدت بوجود مؤامرة ، ولكنها  
لم تدرك بالضبط طبيعة التنظيم وتقسيماته الدقيقة . فوصف نجلين  
الحاكم العام هذه الأحداث بأنها أعمال صيانية . ولذلك استطاع قادة هذا  
التنظيم الإعداد من جديد للعمل سنة ١٩٥٤ .

وفي خلال هذه المدة كان حزب الشعب قد تعرض لهزات عنيفة ، لذلك  
قد سيطرته على الجهاز السرى والراجع أن الجهاز أفلت من رقابة الحزب .  
منذ تأسيسه حتى أصبح الحزب مجرد واجهة تخفى هذا التنظيم . وترجع  
الهزة الأولى في الحزب إلى سنة ١٩٤٩ حينما اجتمع بعض أبناء القبائل في  
فرنسا واحتجوا على نزعة الحزب العنصرية وقالوا : إننا جميعا مسلمون .  
غير أن هذه الحركة لم تؤثر كثيرا ، ولحسن حظ الجزائر لم تظهر مشكلة  
عنصرية بين العرب والبربر أثناء الثورة أو الإعداد لها ، بالرغم  
من محاولات الفرنسيين إحداث هذه الفرقة .

أما الهزة الكبرى التي أطاحت بالحزب فقد أخذت بوادرها تظهر  
منذ سنة ١٩٥٢ ، إذ لوحظ أن مصالى الحاج أخذ يحيط نفسه بهالة من  
التقديس ، ويحرص على لقب الزعامة . وكانت السلطات الفرنسية قد  
حددت إقامته في ذلك العام ، لكنها أذنت له بأداء فريضة الحج وقد  
عاد وهو أكثر حرصا على السيطرة الأبوية ويقال إن شعرات لحيته  
كانت تؤخذ وتوزع على أنصاره ليتبركوا بها .

وفي نفس الوقت دخلت عناصر جديدة من الطلبة والموظفين والجنود إلى فروع حزب الانتصار للحريات ، [ الشعب ] فلم يعد هذا الحزب قاصرا على عمال المصانع . وقد جعل هذا التشكيل الجديد قبول زعامة مصالى الحاج الأبوية أمرا مستبعدا .

وفي أبريل ١٩٥٣ عقد قادة الحزب في الجزائر مؤتمرًا في غيبة الزعيم ، واتخذوا فيه قرارات ضد الزعامة الفردية وإن لم يذكر وافته مصالى بالاسم . وما جاء في هذه القرارات ، إن الغرض ليس هو أن نقيم جزائر تكون أداة يتخذها فرد أو جماعة للاستحواذ على السلطة . وإنما نريد إقامة جزائر حرة يستوى فيها جميع الناس دون تمييز في الجنس أو الدين . إننا نريد دولة ديمقراطية ، ولا بد للرجل الثوري أن يهبط من علياء نظرياته لينخوض في الواقع الملموس ، ويضع الخطط ويعد خطوات العمل ، ومن الواضح أن هذه العبارة الأخيرة تشير إلى مصالى الحاج . وأختار المؤتمر لجنة جديدة لقيادة الحزب أبعثت عنها شخصيتين كبيرتين عرفتا بإخلاصهما التام لمصالى ، وهما أحمد ميزرته ، ومولاي مرباح . وأصبحت اللجنة الجديدة تعرف باسم المركزيين . وأخذت بعض شخصيات الشباب تشق طريقها إلى الشهرة عن طريق هذه اللجنة مثل حسين الأحول ، ويوسف بن خدة .

أجاب مصالى على هذا المؤتمر بأن طلب نفسه سلطات مطلقة في الحزب وحل اللجنة المركزية . فلم تلتفت اللجنة إلى مطالبه . حينئذ اجتمع أنصار مصالى الموالون له في باجيكًا وقرروا اختياره رئيسًا مدى الحياة ، وطرد المركزيين من الحزب . وهكذا تمت القطيعة داخل حزب الانتصار للحريات .

والحق إن انشقاق الحزب لم يؤدي إلى ظهور فرعين ، بل ثلاثة لأن أعضاء التنظيم السري نظروا باستخفاف إلى مشاحنات السياسيين . وقرروا

أن يستقلوا بالعمل عن كلا الفرعين . وأخذ تسعة من هؤلاء يشكون اللجنة الثورية للاتحاد والعمل وهي اللجنة التي رتبت لقيام الثورة الكبرى . وكان ثلاثة من هؤلاء التسعة يقيمون بالقاهرة وهم محمد خيضر ، وحسين آيت أحمد ، وانضم إليهما سنة ١٩٥٢ أحمد بن بلا الذي تمكن من الفرار من السجن . أما الستة الآخرون فكانوا يقيمون بالجزائر ، ويستطيعون التنقل بينها وبين فرنسا ومنها إلى سويسرا التي أصبحت ملتقى بين التنظيم الداخلي ويمثل اللجنة في القاهرة . وهؤلاء الستة هم : زابح بيطاط ، وكريم بلقاسم ، ومحمد العربي بن مهيدى . ومحمد بوضياف ، ومراد ديدوش ، ومصطفى بو العيد .

ويلاحظ أن هؤلاء المؤسسين التسعة لم يكونوا من الساسة التقليديين ، ولم يحصلوا بعد على أية شهرة في الداخل<sup>(١)</sup> أو الخارج . ومع ذلك فإن شخصية ابن بلا كانت قد بدأت تلفت الأنظار ، إذا صدقت الرواية القائلة إن زعماء حزب الانتصار طلبوا من مصالي الاحتفال بفراره من السجن سنة ١٩٥٢ ولكنه رفض

ولد ابن بلا سنة ١٩١٩ ببلدة لالا مغنية ، على الحدود الجزائرية المغربية ، وكان أبوه تاجر صغيرا . وانخرط في سلك الجيش المغربي برتبة ملازم ، وجندته فرنسا في الحرب الثانية فاشترك في حملة إيطاليا وحملة تحرير فرنسا بين عامي ١٩٤٢ وحينما التحق بالتنظيم السري صار مسؤولا عن إحدى دوائر وهران . وهو الذي قاد هجوما على مكتب بريد وهران سنة ١٩٤٩ وقد رأينا كيف تمكن من الفرار في مارس ١٩٥٢ فرحل إلى فرنسا متخفيا ، ومنها إلى القاهرة . وقد عرفت السلطات

(١) انظر كتاب FAVROD ص ٢٥٠ وما بعدها وفيه ترجمات وإليه لهؤلاء الزعماء .

الفرنسية دوره الهام في الثورة بمجرد قيامها ، لذلك دبرت مخابراتها خطة لاغتياله في طرابلس وهو يقود قافلة محملة بالأسلحة كانت قد خرجت من مصر في طريقها إلى الجزائر سنة ١٩٥٥ و لكنه أفلت بأعجوبة . وظلت المخابرات تتبعه حتى غدرت به وبعض إخوانه في حادث الطائرة المشهور ( أكتوبر ١٩٥٦ ) .

كانت اللجنة الثورية للانحد والعمل تعتقد اعتقادا راسخا بأن العمل المجدى لا بد وأن يتم في أرض الجزائر . ولذلك تركت اقيادة الولايات هناك مهمة تحديد موعد الثورة وطريقة البدء بها . ولا يعنى هذا ضآلة الدور الذى قام به ممثلو اللجنة في القاهرة ، بل على العكس فإن الثورة في سنواتها الأولى كانت أكثر اعتمادا على مؤازرة مصر . ونظرا لأن أعضاء اللجنة لم يكونوا معروفين في ذلك الوقت فقد تردد مجلس قيادة الثورة المصرى أولا في إمدادها بمحاجاتها من المال والسلاح . وصرح ابن بلا فيما بعد أن الفضل يرجع إلى الرئيس جمال عبد الناصر في حسم هذا التردد حينما صمم على تقديم المساعدات اللازمة تمشيا مع مبدأ تأييد الثورات التحررية في كل مكان بصرف النظر عن احتمالات النجاح : وكان بعض الزعماء الجزائريين أنفسهم يتشكك حينذاك في هذه الاحتمالات .

ذلك أن لجنة المركزيين بعد أن تمت القطيعة بينها وبين مصالى الحاج أخذت تقرب سريعا من اللجنة الثورية للانحد والعمل . وكانت أول هيئة وطنية تقبل اللجنة ضمها إليها . ولذلك أحبطت علما بموعد الثورة . وعلى أثر ذلك قام حسين الأحول بزيارة القاهرة محارلا إقناع اللجنة بتأخير موعد الثورة ريثما تتم الاستعدادات ، ولكن مؤتمر العسكريين في الجزائر كان قد قرر في اجتماعه يوم ١٠ أكتوبر أن يكون أول نوفمبر هو الموعد المحدد لقيام الثورة . وحسب رواية أحد الشيوعيين الفرنسيين<sup>(١)</sup>

كان الموعد المقرر المتفق عليه هو سنة ١٩٥٦ لولا أن ممثلي اللجنة بالقاهرة أرسلوا تعليقات سرية بإمكان تقديم المعاد إلى أول نوفمبر ١٩٥٤ .

وأغرب ما في هذه الرواية ، هي أنها عزت هذا التقديم إلى اتصالات سرية جرت مع ممثلي الولايات المتحدة في القاهرة ، أغرى خلالها الأمريكيون الزعماء الجزائريين ، بتقديم موعد الثورة حتى يتمكنوا من ممارسة الضغط على فرنسا لكي توقع اتفاقيات الدفاع الأوربي التي ترددت طويلا في المصادقة عليها . وهذه الرواية تتفق مع شعور عام في فرنسا ، مؤداه أن الولايات المتحدة تميل إلى تأييد الحركات الاستقلالية في شمال أفريقيا ، وهو شعور خاطيء ، أضعفت منه تدريجياً المساعدات الأمريكية التي لم تنقطع عن فرنسا بل زادت إبان الثورة .

## جبهة التحرير الوطني

ظلت قيادة الثورة تطلق على نفسها اسم «اللجنة الثورية للاتحاد والعمل» حتى نهاية ١٩٥٥ ثم وجدت بعد أن توالى انضمام فئات جديدة إليها أن اسم «الجبهة» أكثر ملاءمة. والذي يقاد إلى الذهن من وصف الجبهة هي أنها ائتلاف من عدة فئات سياسية، غير أن قادة الثورة لم يفهموها على النحو الشائع في الدول البرلمانية، والذي يعني أن الجبهة ائتلاف من عدة أحزاب، يحتفظ كل منها بكيانه. أما جبهة التحرير الوطني الجزائرى فلم تكن تقبل أعضاء الأحزاب القديمة إلا بعد أن يتحلوا من عضويتها. وهكذا صارت الجبهة تعتبر نفسها المنظمة الوطنية الوحيدة، واحتفظت بتناسكها طوال عهد الثورة. والسؤال الذى يجدر طرحه فى هذه المناسبة؛ هو هل يعد الانقسام الذى حدث أثر الاستقلال تعبيرا عن الفئات السياسية السابقة؟ فيكون بن خدة مثلا ممثلا للجنة المركزيين وأحمد بن بلا، ممثلا للجنة الثورية للاتحاد والعمل التى أسست الجبهة؟ إننا لا نعتقد ذلك لأن الخصومة دبّت حتى بين من بقى حيّان الأعضاء التسعة المؤسسين للجنة.

كان المركزيون كما رأينا أول من تعاون مع اللجنة الثورية حتى من قبل قيام الثورة. ولذلك احتلوا بعض المراكز القيادية بعد تكوين الجبهة. وفى عام ١٩٥٥ حل فرحات عباس وأحمد فرانسيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وتركوا لأعضائه الحرية فى الانضمام إلى جبهة التحرير. أما زعيمها الحزب فقد تأخر انضمامها إلى الجبهة حتى أبريل ١٩٥٦ حينما غادرا فرنسا سرا ووصلوا إلى القاهرة.

ولم تكن ثمة مشكلة أمام جماعة العلماء لى ينضم أعضاءها إلى الجبهة، لأن الجماعة لم تعتبر نفسها يوما ما حزبا قائما بذاته. وعلى العكس ظهرت

هذه المشكلة بالنسبة للشيوعيين الذين يمتازون بالتنظيم الحزبي الدقيق ، وارتباطهم مع الأحزاب الشيوعية في مختلف أنحاء العالم . ومع ذلك فقد انتهى الحزب الشيوعي الجزائري بالتعاون مع جبهة التحرير ، ولكن لفهم الظروف الدقيقة التي أدت إلى قيام هذا التعاون لا بد أن نشير إلى موقف الحزب الشيوعي الفرنسي من الثورة نظراً لاحتفاظه بصفة الموجه للحزب الشيوعي الجزائري .

لقد كان الحزب الشيوعي أسبق الأحزاب الفرنسية إلى إعلان تأييده لمبدأ تقرير المصير في الجزائر . فصرحت بذلك صحيفة لومانيتية في ٨ نوفمبر ١٩٥٤ غير أنها قرنت الموافقة على هذا المبدأ بعدة تحفظات منها : أن تشارك جميع العناصر المكونة للأمة الجزائرية في بناء الجزائر المستقلة ، وهم يعنون بذلك أنه لا بد وأن تكون للأوروبيين كلمة في إجراءات المفاوضات ورسم مستقبل الجزائر . كذلك كره الشيوعيون ارتباط جبهة التحرير بالشرق العربي ، وكانوا يفضلون التعاون مع حركة قومية جزائرية تكون متأثرة بمبادئ الفرنسيين التقدميين . وحينما أعلن الحزب الشيوعي الجزائري استعداداه للانضمام تحت لواء الجبهة أضاف أنه يفعل ذلك حتى لا يفوته القطار عند جني ثمرات النصر كما حدث في تونس . وعلى أثر ذلك الإعلان تعرض الحزب الشيوعي الجزائري للحل في سبتمبر ١٩٥٥ .

واستمر الحزب الشيوعي في باريس على موقف التأييد المتردد ، فهو ينادي في المعركة الانتخابية بالسلام في الجزائر والتفاوض مع الشوار ، والاعتراف بحقيقة القومية الجزائرية ، ولكنه يفعل ذلك بدون إثارة جماهيرية كما كان يفعل أثناء مطالبته بالسلام في الهند الصينية ثم إن الحزب وقف موقفاً معادياً للثورة الجزائرية يوم أن وافق على منح حكومة موليه في ١٢ مارس ١٩٥٦ سلطات استثنائية لمواجهة الحرب الجزائرية . وقد برر الشيوعيون ذلك الموقف بأنهم يريدون المحافظة على نكتل اليسار ، تلك

الفكرة التي رفضها الزعيم الاشتراكي نفسه . ولكنه هو دأب الحزب الشيوعي الذي يعطى الأولوية لمشكلات فرنسا الداخلية ، وهكذا قبل التضحية بمبادئه تجاه الجزائر من أجل مناورة سياسية محققة الفشل .

لذلك كاه لم تقبل جبهة التحرير انضمام الشيوعيين إليها إلا بصفة فردية وكان من بينهم بعض الأوربيين الذين انخرطوا أيضا في سلك الجبهة، غير أنها استمرت تفرض على هؤلاء وهؤلاء رقابة خاصة وكان الشيوعيون أسبق من غيرهم إلى إظهار انتقاداتهم للجبهة فحينما لاحت بوادر النصر من بعيد أسرعوا إلى إعلان انتقادم لسياسة الجبهة التي تلغى وجود الأحزاب الأخرى وذلك منذ يناير ١٩٦٠ .

ولم يشذ عن تأييد جبهة التحرير سوى مصالي الحاج ومن بقي مواليا له . ورغم أنه كان ما يزال محدد الإقامة في فرنسا فقد أوعز إلى أنصاره بتكوين هيئة تنافر جبهة التحرير ، أطلق عليها « الحركة الوطنية الجزائرية »، وحاول أن يقلد الجبهة في تكوين جيش خاص به لمحاربة الفرنسيين وجيش التحرير في نفس الوقت . وكان طبعيا أن يسر الفرنسيون لهذا الانقسام لولا أن حركة مصالي الحاج كانت من الضعف بحيث عجزت عن النيل من جيش التحرير ، وانتهى بها الأمر إلى قبول التعاون مع الجيش الفرنسي مؤقتا، على أن تتفام على مسألة الاستقلال بعد التخلص من الجبهة . وخصصت القيادة الفرنسية أحد القطاعات في ميادين القتال لابن الوئيس وه و من قواد حركة مصالي الذي منح نفسه رتبة الجنرال وراح يقاتل ضد جيش التحرير ولما رأى أتباعه حرج مركزه تركه كثيرون منهم إلى جيش التحرير ولم يعمل عام ١٩٥٨ حتى كانت حركة مصالي قد اندثرت كقوة عسكرية وسياسية وهكذا ختم من كان يدعى بأبي الوطنية الجزائرية حياته بالخيانة واستمر الزعيم العجوز حتى بعد أن فقد أنصاره يراوده الأمل في التحدث باسم الأمة الجزائرية وقبل سنة ١٩٦١ أن يلعب دور القوة الثالثة التي أراد

ويجول أن يخلقها لتقف موقفا معتدلا بين فرنسا وجبهة التحرير . ولم تلبث آماله أن تبخرت حينما اضطرت الحكومة الفرنسية إلى أن تفاوض الجبهة وحدها في محادثات إيفان .

صرفت الجبهة معظم جهودها في تنظيم القتال وإن لم تغفل بيان الأهداف السياسية الكبرى منذ البداية وهي الاستقلال ، وتدويل القضية الجزائرية وربط الجزائر بحركة النضال العربي . وبعد أن ثبتت أقدامها في الميدان العسكري أصبح من الضروري تقوية الجبهة في الميدان السياسي ، وذلك بأمرين : إقامة تشكيلات سياسية وإدارية ولو على الورق ، وبيان عقيدة سياسية واضحة تشمل المسائل الداخلية والخارجية . ولهذا الغرض انعقد مؤتمر شهير في تاريخ جبهة التحرير في وادي الصمام داخل أرض الجزائر في ٢٠ أغسطس ١٩٥٦ .

فن ناحية التشكيلات السياسية أقام المؤتمر شبه مجلس حرب للشورة أسماه لجنة التنسيق والتنفيذ ، ويتكون من خمسة أشخاص عرفت أسماءهم فيما بعد ، وكانوا : كريم بلقاسم ، وبن يوسف بن خدة ، رسعد دحلب ، وعربي بن المهدي ، ورمضان عبانه . والظاهر أن هذا الأخير كان هو المسيطر على المؤتمر ، وأنه حرص على إعطاء القادة العسكريين الأولوية في الجبهة ويقال إنه استبعد أعضاء لبعثة الخارجية ، وإن ذكرت بعض الروايات الأخرى أنهم دعوا إلى المؤتمر ، ولكنهم لم يتمكنوا من الوصول إلى مكان الاجتماع . وقرر المؤتمر أن يكون قادة الولايات مسئولين أمام لجنة التنسيق هذه ، وهي التي تقوم بتعيين أعضاء المجلس الوطني .

ذلك أنه من أهم مقررات مؤتمر وادي الصمام إنشاء مجلس وطني من ٣٤ عضواً ، نصفهم بصفة أصلية والنصف الآخر بصفة احتياطية . والمقصود من هذا المجلس هو إعطاء الجبهة صفة نيابية في وقت لم يكن من المتيسر

فيه إجراء انتخابات في أرض الجزائر وقد زيد عدد النواب في العام التالي إلى ٥٤ ثم إلى ٧٢ قبيل الاستقلال . وبينما كانت الحكومة المؤقتة تنتقل بين تونس والقاهرة كان أكثر انعقاد هذا المجلس في طرابلس . وللمجلس الرأى النهائى فى مسألة وقف إطلاق النار . ولا بد أن يصدر رأيه فى هذا التصدد بأغلبية أربعة أخماس الأصوات . ولا يجوز فى هذه الحالة الامتناع عن التصويت .

ونظم المؤتمر جيش التحرير وحدد الرتب والمراتب . فميز بين نوعين من المقاتلين : أعضاء الجيش العامل الذين يرتدون الملابس الرسمية . والمسبلون أو المساعدون وهم الذين ينقلون المؤن ويقومون بأعمال الإسعاف ويقطعون الطرق على العدو . وقسم وحدات الجيش على النحو التالى : الفوج وهو أصغرها يتكون من أحد عشر رجلا . والنفيلة من خمسة وثلاثين رجلا ، والكتيبة من ١١٠ ، والفيلق من ٣٥٠ وحدد مرتب الجندى العامل بعشرة فرنكات ، وللزوجة خمسين فرنكا ، ولكل طفل عشرين .

ورأى المؤتمر أن يخلع على الجبهة صفة إدارية إلى جانب صفتها العسكرية والسياسية . فقرر إنشاء دوائر للفصل فى القضايا . ومن الطبيعى أن يكون الإلتجاء إلى هذه المحاكم اختباريا ومع ذلك فقد انصرف الوطنيون عن قضاة المصالحات الفرنسيين حتى أصبح هؤلاء ( يعانون من البطالة ) وأقيمت وحدات لجمع الضرائب . وكانت تحصل من الأوربيين عن طريق استخدام القوة والتهديد .

وقد أفادت هذه التنظيمات فى إيجاد قاعدة شعبية للجبهة لذلك توسعت حتى من قبل مؤتمر الصمام فى إثبات وجودها بمختلف الهيئات . وفى فبراير ١٩٥٦ أقامت الاتحاد العام للعامل الجزائريين الذى انتشل كثيرا من الجزائريين من النقابات الفرنسية .

وأصبحت هذه النقابة تضم ١١٠ آلاف من العمال بعد مدة قصيرة وقبلت سنة ١٩٥٧ في الاتحاد العالمي للنقابات الحرة ( وهو الاتحاد الذي تنتمي إليه النقابات الأمريكية ) وكان مصالى الحاج قد سبق إلى تأسيس نقابة عمالية جزائرية أخرى ولكن نشاطها لم يتعد الأراضى الفرنسية .

كذلك كونت الجبهة اتحاد الطلاب الجزائريين ، ودعتهم إلى مقاطعة الامتحانات في الكليات الفرنسية في دورة مايو ١٩٥٦ . ولقيت استجابة واسعة النطاق ، ولعل القصد من هذا الأمر هو اجتذاب الطلاب إلى العمل مع جيش التحرير وتقوية صفوفه بعناصر مثقفة . وأخيرا أقامت الجبهة اتحادا يضم التجار وصغار رجال الأعمال الوطنيين الذين اشتركوا مع العمال في تمويل جبهة التحرير . وأصدرت الجبهة مجلة عربية أسبوعية للتحدث باسمها وهي مجلة « المجاهد الحر » .

أما فيما يتعلق ببيان العقيدة السياسية فقد شرح المؤتمر أهداف جبهة التحرير في السياسة الداخلية والخارجية معا . وأظهر تمسكها منذ ذلك الوقت بمبدأ وحدة التراب الجزائري ، ليقطع على الفرنسيين خط الرجعة في سياستهم إزاء الصحراء . وبين رأيه في وضع المستوطنين بعد الاستقلال وكيف أنهم سيخبرون بين الجنسية الجزائرية ، أو العيش كأجانب في الجزائر المستقلة إذا أرادوا الاحتفاظ بجنسيتهم . وأكد تمسك الجبهة بمبدأ القيادة الجماعية وأعلن أن الجزائر المستقلة ستأخذ بالنظام الاشتراكي .

وفي السياسة الخارجية نادى المؤتمر بتدويل القضية الجزائرية ، وأعلن أن الجزائر المستقلة ستعمل على تحقيق الوحدة المغربية ، وستسير على سياسة الحياد بين المعسكرين .

ويلاحظ من هذا البرنامج كيف أن مبادئ جبهة التحرير ظلت ثابتة

حتى نيل الجزائر للاستقلال، بينما أخذت الحكومة الفرنسية تصدر المرسوم وتلو المرسوم لمواجهة الثورة حتى انتهى بها الأمر إلى الرضوخ لمطالب الجزائريين .

ويقال إن روح رمضان عبانة تجسدت في كثير من قرارات مؤتمر وادي الصمام . وكان معروفا بتأثيره بالجدل الماركسي وبنظريات ماوتسي تونج الاشتراكية . وأنه لذلك لم يرد ذكر لربط الاشتراكية بالإسلام ، كما قدمت فكرة الوحدة المغربية على فكرة الوحدة العربية الشاملة . ولو صح ذلك لقربنا من الروايات القائلة إن رمضان عبانة كان يمثل الجانب الأكثر تطرفا في جبهة التحرير ، وأن الانقسام صار خطيراً في السنوات التالية حينما أعيد تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ . وضم إلى أعضائها عناصر معتدلة مثل فرحات عباس . وعلى كل فقد انتهت حياة رمضان عبانة في أوائل سنة ١٩٥٨ في ظروف غامضة . ومن الشائع أنه كان ضحية الخلافات التي ظهرت بين صفوف جيش التحرير في بعض الأوقات ، تلك الخلافات التي لم تمنع من تماسك الجيش في معركة التحرير . وتذكر بهذه المناسبة صور غريبة عن الثورة الجزائرية ، وكيف أنه كان يحدث أحيانا أن يقف الجزائريون صفا واحدا لمقاتلة الفرنسيين ، حتى إذا انتهت المعركة أخذوا يصفون حساباتهم فيما بينهم . وربما اقتضت ظروف الحرب العصية تصفية المعارضة أولا بأول ضمانا لسلامة الجيش .

وأما بخصوص الزعم القائل باختفاء<sup>(١)</sup> الروح الإسلامية من الجبهة ، فهناك شواهد تدل على عدم صحته : من ذلك مثلا اختيار كلمة مجاهد ، لوصف الجندى في جيش التحرير . كما أن بعض أفراد جماعة العلماء احتلوا

---

(١) درس مؤلفان أمريكيان تفكيلا جبهة التحرير وقرارات وادي الصمام معتمدين على اتصالات شخصية مع أعضاء الجبهة . وماكلارك CLARK وجلسي GILESSPI ( م - ٦ الجزائر الماصرة )

مناصب قيادية في الجبهة . وأخيراً فإن المادة الرابعة من دستور الجزائر تنص على أن الإسلام هو دين الدولة .

ذكرنا أنه قد أعيد تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ في سنة ١٩٥٧ وتم ذلك في مؤتمر انعقد بالقاهرة ، وتقرر فيه زيادة أعضاء اللجنة إلى تسعة ، والمجلس الوطني إلى ٥٤ وأصبحت اللجنة تضم ثلاثة فواد عسكريين بالإضافة إلى ثلاثة من الأعضاء الخمسة السابقين ، كان من بينهم رمضان عبانة . كما ضم إليها ثلاثة من أعضاء البعثة الخارجية من بينهم فرحات عباس ، والدكتور أمين دباغين . وبعد التشكيل الجديد نواة لما ستكون عليه الحكومة المؤقتة في العام التالي . فقد وزعت الاختصاصات المختلفة على أعضاء اللجنة دون أن يحملوا لقب وزير .

وتدخل جبهة التحرير في مرحلة جديدة عند ما تقرر في مؤتمر طنجة في أبريل ١٩٥٨ بالاتفاق مع تونس والمملكة المغربية تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية حينما تسنح الظروف . وقبل أن يجرى ديجول الاستفتاء على دستور الجزائر بيضعة أيام أعلن عن تكوين الحكومة المؤقتة التي ضمت القادة العسكريين بجانب الزعماء السياسيين ( ١٩ سبتمبر ١٩٥٨ ) ويبدو أن اختيار فرحات عباس لرئاستها كان يرمى إلى تمهيد الجو للتفاوض مع فرنسا . ولكن أصبح وجوده غير ذي موضوع بعد أن تعثرت المفاوضات مدة طويلة .

## الثورة

من ١٩٥٤ - ١٩٥٨

سنناول باختصار الأحداث العسكرية للثورة، مركزين اهتمامنا على الملاحظات السياسية التي أحاطت بها، وخاصة المواقف المختلفة التي اتخذتها فرنسا. وإذا جعلنا سنة ١٩٥٨ حداً فاصلاً بين مرحلتين، باعتبار أن هذا العام شهد الانقلاب التاريخي الذي أطاح بالجمهورية الرابعة تحت تأثير ثورة الجزائر، ومهد السبيل أمام حكومة ديجول التي تطورت سياستها في اتجاه جديد.

في ليلة أول نوفمبر نسق جيش التحرير حوالي ثلاثين هجوماً في مختلف أنحاء الجزائر على المعسكرات الفرنسية ومراكز الشرطة. فدل ذلك على أن الأمر ليس حادثاً فردياً. وقدرت المصادر الوطنية عدد المشتركين في هذا الهجوم من ألفين إلى ثلاثة آلاف مقاتل، مستخدمين الأسلحة الخفيفة.

وكان هدف الثوار من اختيار المناطق المتباعدة هو تشتيت جهود الفرنسيين في مواجهتهم، غير أن الظروف الصعبة التي اعترضت طريق الثوار في بداية الأمر اقتضت حصر النشاط أولاً في منطقة القبائل الواقعة شمال قسنطينة وجبال الأوراس المنبوعة في الجنوب الشرقي. وهاتان المنطقتان كانتا دائماً مهد الثورات. وفي صيف سنة ١٩٥٥ عاد الثوار فوسعوا دائرة أعمالهم من جديد فشملت ولاية وهران للمرة الأولى في سبتمبر، ثم امتدت أعمالهم إلى الصحراء سنة ١٩٥٧ وأصبحت الولاية السادسة. وفي العام التالي نقلوا نشاطهم إلى أرض فرنسا ذاتها.

ذلك أن جيش التحرير كان قد قسم الجزائر إلى ست مناطق رئيسية

يطلق عليها اسم الولايات . كما قسم الولاية إلى نواحي ، والناحية إلى دوائر وكان للناحية أهمية خاصة لأنها تعتبر في نفس الوقت وحدة إدارية وعينت الثورة لكل ولاية قائدا عسكرياً ومديراً مدنياً . وكان مصطفى بو العيد يجمع بين السلطتين العسكرية والمدنية في جبال الأوراس . ويبدو أنه كان مقدرًا لهذا الرجل أن يلعب دوراً كبيراً في الثورة التي اتخذت من ولايته قاعدة رئيسية لها ، لولا أنه كان من أوائل القادة الذين استشهدوا في السنوات الأولى .

وظلت السلطات الفرنسية زمناً تحاول إخفاء الحقيقة فزعمت أن الثورة إنما هي فعل عصابات من قطاع الطرق ، لا هدف لها سوى السلب والنهب . فلم تجد هذه الدعاوى أية استجابة لدى الوطنيين ، بدليل أن الأهالي في جبال الأوراس رفضوا أن يدعنوا لإنذار القوات الجوية بإخلاء المنطقة تمهيداً لضربها من الجو .

ولم تلبث الثورة أن أثبتت قوتها وسطوتها بالأعمال التي قامت بها في يوم ٢٠ أغسطس ١٩٥٥ ، وبدل اختيار اليوم الذي يوافق الذكرى الثانية لخلع محمد الخامس ، على رغبة الثوار في ربط نضال الجزائر بالحركة الوطنية في الشمال الأفريقي . وركزوا هجومهم في ذلك اليوم على القرى المنعزلة في منطقة القبائل ، وخاصة مدينة صكيكده ، فليب فيل ، وقدّر عدد القتلى من الأوربيين بواحد وسبعين شخصاً . ولكن سرعان ما نظم المستوطنون أنفسهم على هيئة حرس غير نظامي وفتكوا بالأهالي العزل ، فأعادوا إلى الأذهان ذكرى مذبحة قسنطينة سنة ١٩٤٥ وقدّر ضحايا ذلك اليوم بألف ومائتي نفس (١) .

وكان للثوار من وراء توسيع أعمالهم عدة أهداف ، منها لفت نظر العالم قبل انعقاد دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وخاصة أن الكثرة

الآسيوية الأفريقية قررت لأول مرة عرض قضية الجزائر على هذه المنظمة الدولية . وربما تطلع الثوار إلى احتلال جزء من الأراضي الجزائرية احتلالاً ثابتاً في ذلك الإقليم الذي تنتشر فيه الجبال والغابات ، وفي هذه الحالة ربما يمكن تأسيس حكومة مؤقتة تسارع بتحويل القضية الجزائرية . كذلك أراد الثوار اجتذاب أنصار جدد ، سواء بتخويف المترددين أو باستنارة بغض الفرنسيين في قلوب مواطنيهم وذلك بإظهار وحشيتهم في القمع . وما يذكر بهذه المناسبة أن إشاعات روجت باحتمال نزول المصريين من البحر . وبالطبع كان القادة يعلنون استحالة هذا الأمر ، ولكن رواج هذه الشائعات في حد ذاته دليل على ما كان يعلقه الجزائريون من آمال على المساعدات المصرية . وقد أشرنا من قبل إلى أهمية هذه المساعدات في السنوات الأولى من الثورة . وكيف أنها كانت تنقل عبر طرابلس فجنوب الجزائر . والراجع أن منطقة الريف استخدمت في نهاية سنة ١٩٥٥ لبعث الثورة في وهران ، نظراً لتغاضي السلطات الإسبانية . وبعد استقلال تونس انفتح باب جديد سهل نقل المساعدات من مصر ، حتى اضطرت فرنسا إلى إنشاء خط مكهرب على طول الحدود التونسية الجزائرية . فعادت إلى ولاية الصحراء أهميتها من جديد . بل زادت أهميتها في هذا العام بالذات نظراً لبدء استغلال آبار النفط فيها ، ودخلت أعمال جيش التحرير إليها كما رأينا سنة ١٩٥٧ .

ونظراً لاتساع عمليات النقل بين مصر والجزائر كان لابد من عقد اتفاقية خاصة مع حكومة تونس تضع طرق المواصلات التي تمر بها تحت رقابة جيش التحرير .

حققت أحداث يوم ٢٠ أغسطس كثيراً من أهدافها . ومع أن الجمعية العامة رفضت مناقشة القضية الجزائرية في دورة سنة ١٩٥٥ إلا أن هذا الرفض تم بأغلبية صوت واحد . كذلك ازداد أنصار جبهة التحرير ازدياداً ملحوظاً وحتى هؤلاء الذين لم ينضموا إليها اضطروا إلى تغيير موقفهم . ففي سبتمبر

١٩٥٥ نادى بن جلول ولو متأخرا بضرورة الاعتراف بحقيقة القومية الجزائرية ، لكنه أضاف أنه على فرنسا أن تتفاوض معه ومع أقرانه من أعضاء المجالس النيابية ، لأنهم هم الممثلون الشرعيون للجزائريين . واستنكر أعمال القمع ، وتضامن معه في دعوته هذه خمسة وعشرون من الأعضاء الجزائريين المتين في المجلس الجزائري ، مما اضطر الحاكم العام إلى تعطيل انعقاد المجلس إلى أجل غير مسمى . وهكذا بدأ انهيار أنظمة الدولة الفرنسية بالجزائر متابعا خدام في النهاية أهداف الثورة .

وكان المظهر الثاني لهذا الانهيار هو اخراج ( المديرية الجزائرية ) مؤقتا من إجراء الانتخابات البرلمانية أول عام ١٩٥٦ لعجز السلطات عن تأمينها هناك .

### كيف واجهت فرنسا الثورة ؟

يلاحظ أن الحكومات المتوالية بفت خطتها على الجمع بين نوعين من الإجراءات . تلك التي اتخذت على الصعيد العسكري . أما النوع الثاني فيتمثل في الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على أن تكون في إطار السيادة الفرنسية .

ويتعلق بالنوع الأول تلك السلطات الاستثنائية التي منحت للحاكم العام : فوافقت الجمعية ، بناء على اقتراح الحكومة ، على إعلان حالة الطوارئ . في الجزائر شريطة أن تحدد المراسيم المناطق التي يطبق فيها القانون . وبمقتضى هذا القانون منحت السلطة الإدارية صلاحيات واسعة لتحديد إقامة الأفراد . وفرض رقابة على تنقلاتهم ، وإبعادهم عن الجزائر دون محاكمة ، وكذلك منع الاجتماعات ومراقبة المحال العامة ، ومن أهم الإجراءات الاستثنائية-

إنشاء محاكم عسكرية تحمل محل المحاكم الجنائية ، ولا يجوز للذين يخافون أمامها الطعن على أحكامها .

وقد جددت مدة سريان هذا القانون بستة أشهر ، ظنا بأن الثورة الجزائرية ان تعيش ولكنها عاشت طويلا ، وأضطر الفرنسيون إلى تجديد العمل بهذا القانون ، وإلى إصدار قوانين أخرى أشد تعسفا . وبما يستحق الملاحظة أنه عند مناقشة تجديد قانون الطوارئ صرح أحد النواب الشيوعيين في الجمعية الوطنية بأن المحاكم العسكرية أصدرت ستة أحكام بالإعدام ، واثنين بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وثلاثة أحكام بالأشغال الشاقة لمدة عشرين عاما . وذلك عقابا على حادث إلقاء قبلة لم تصب أحدا<sup>(١)</sup>.

أخذ الحاكم العام يوسع دائرة المناطق التي يطبق فيها قانون الطوارئ حتى شمل الجزائر بأسرها . ولما لم يؤثر هذا القانون في اشتداد الثورة المطرد ، رأت حكومة موليه عند توليها الحكم أن تدعّمه بقانون استثنائي آخر يعطى للوزير المقيم في الجزائر سلطات جديدة ، منها حل الجمعيات وتعطيل الصحف ، ومصادرة الأملاك بقرار إداري وقد وافقت الجمعية الوطنية على هذا القانون في مارس ١٩٥٦ ، على أن يكون سريانه مرتبطا ببقاء الحكومة . فيجب تجديده عند سقوطها .

لذلك عندما تولى بورجيس مونوري رئاسة الحكومة خلفا لبي موليه في يونيو ١٩٥٧ جدد العمل بالقانون . وعلاوة على هذا طالب بأن يمتد تطبيقه على الأشخاص المولودين في الجزائر والمقيمين بالأراضي الفرنسية . وقد شعر بعض الفرنسيين بأن مد هذه السلطات إلى فرنسا يوشك أن

يهدد مبادئ الحرية الفردية هناك . ومع ذلك فقد وافقت الجمعية الوطنية على اقتراح الحكومة .

ومن أفضع وسائل القمع التي اشتهرت بها الحرب الجزائرية إقامة المعسكرات لتجميع أهالي منطقة معينة تحت رقابة السلطة المباشرة ، والحيلولة دون اتصال جيش التحرير بهم . وقد عدد الذين وضعوا في المعسكرات بمليون وسبعمئة ألف نسمة ، مما كان له أسوأ الأثر على الإنتاج الزراعي في البلاد .

ومن الناحية العسكرية البحتة توالى إرسال التعزيزات حتى قررت حكومة موليه سنة ١٩٥٦ دعوة الاحتياطى . ووصل عدد القوات الفرنسية في الجزائر إلى نحو نصف مليون جندي . وتعرضت الثورة الجزائرية لكثير من الأزمات من جراء ذلك ، ولكنها خرجت منها منتصرة . وكان أخطرها سنة ١٩٥٧ حينما أرسلت فرقة المظلات إلى العاصمة فجذت في تتبع مراكز الثورة فيها . ومن المشهور أن الجزائر هي بلد المليون شهيد . وقد يكون ذلك صحيحا . وإذا تتبعنا البلاغات الرسمية الفرنسية نجد أنها كانت تعلن أسبوعيا عدد ضحاياها من الجزائريين ، ويتراوح المتوسط بين ٦٠٠،٥٠٠ نفس إلا في بعض الحالات الاستثنائية فإن خسائر الجزائريين في أوائل يناير ١٩٦٠ عند تنفيذ عملية شال تجاوزت ثلاثة آلاف .

فإذا كانت الثورة قد امتدت ثمانية وثمانين شهرا ، فإن التقدير التقريبي لمجموع الخسائر الجزائرية في الأرواح يبلغ ربع مليون ، ولا يدخل في هذا الإحصاء المدنيون الذين قتلوا في حوادث الاغتيالات الفردية سواء أكانوا بفعل العمليات الجوية أو المنسح أو بفعل جيش التحرير

أثناء تنبئه للنخوة . ويستحيل الوصول إلى تقدير حقيقى بل ولا تقريبي لهذه الخسائر .

وتبلغ خسائر الفرنسيين  $\frac{1}{16}$  في المتوسط ، وعليه تكون النسبة أقل منها في الهند الصينية .

\* \* \*

وأما فيما يتعلق بالنوع الثانى من الإجراءات فقد افتتح جاك سوستيل سياسة الإصلاحات الاجتماعية ونادى بمبدأ الإلحاق Integration وهو غير الإدماج ، لأنه يعنى تطوير الأنظمة السياسية بحيث تصبح مطابقة لفرنسا ، ولكن مع الاعتراف بوجود شخصية جزائرية متميزة ثقافياً واجتماعياً . وتحتوى (١) خطته على توسيع ملكيات المسلمين ، وذلك بتقديم المساعدات المالية لهم لشراء الأراضى التى لم تستغل بعد . وفى هذه الحالة يمكن للدولة أن تصادرها من أيدي المستوطنين . وتقسيم المحصول بين المالك والمستأجر ( وهو جزائرى فى الغالب ) على أساس المناصفة ، بدلا من خمس المحصول . وإلغاء المجالس البلدية المختلطة وتحويلها إلى مجالس كاملة السلطة تنتخب بالاقتراع العام .

وشرع سوستيل فى إقامة إدارة متخصصة فى الشؤون الوطنية . وكان يريد إعطاء العسكريين نصيبا أوفى فى هذه الإدارة مذكرا بعهد ييجو حينما أنشأ المكاتب العربية ، مع ملاحظة اختلاف الزمن . فقد نجحت هذه المكاتب حينما كانت تواجه قبائل مفككة . أما الآن فإنها تواجه

---

(١) كان جاك سوستيل من النواب الديجوليين فى الجمعية الوطنية ، اختاره مندوبا لفرنس حاكما عاما للجزائر بييد قيام الثورة ثم أقاله موليه باعتبار أنه يمثل اليمين . وقد تحول سوستيل إلى خصم آل دييجول حينما أخذ بسياسة تقرير للصير . واد وضع سوستيل كتابين عن مهنة فى الجزائر . وهما مذكوران فى نيت المراجع .

ثورة وطنية عامة . كذلك أقام الحاكم العام قسماً خاصاً في جامعة الجزائر لتدريب ( المسلمين ) على الشؤون الإدارية تمهيداً لمنحهم نسبة أكبر من الوظائف .



اتبع الحزب الاشتراكي بعد أن تولى الحكم في يناير ١٩٥٦ نفس السياسة السابقة بالرغم من أنه أعلن أثناء الحملة الانتخابية أن هدفه هو تحقيق السلام في الجزائر . وحاول جى موليه أن يحدد موقفه من موضوع القومية الجزائرية ، وهل هناك مبرر حقيقي للاستقلال . فخرج بمبادئ غامضة غير مترابطة لخصها في العبارة الآتية : إن الجزائر ليست إقليماً فرنسياً ، لأن غالبية السكان تتصف بمميزات اجتماعية وثقافية مغايرة للفرنسيين . وليست الجزائر في نفس الوقت بلداً عربياً لأنه يسكنها عدد من البربر . وليست هي دولة إسلامية لاستيطان عدد كبير من الأوربيين لها . وإنما أقول إن للجزائر شخصية خاصة تربطها بفرنسا روابط لا تنفصم عراها في جميع الميادين .

واعتبر موليه أن قراره بإلغاء الدوائر الانتخابية المنفصلة وتقرير نظام الدائرة الواحدة لجميع السكان هو ثورة سياسية تتيح للجزائريين مساهمة فعالة في إدارة البلاد . وفي رأيه أن إجراء هذه الانتخابات هو الوسيلة الوحيدة لإيجاد المفاوض الجزائري الشرعي الذي سيكون أصدق تمثيلاً للشعب من جهة التحرير الأولى ولن يكون من حق هذا المفاوض على كل حال مناقشة مسألة السيادة الفرنسية . ووعده رئيس الحكومة بأن الانتخابات ستجرى بمجرد وقف القتال . ودعا جيش التحرير إلى تسليم سلاحه وليثق بأن الحكومة الفرنسية لن تنتقم من المقاتلين .

ربما أن مثل هذه العروض لم تكن لتؤثر في مجرى الثورة ، فقد رأى الحزب الاشتراكي أنه من الضروري فعل شيء يظهر للرأي العام الفرنسي الذي أبدى ميلا إلى اليسار في الانتخابات ، أن الحزب لا يسير بنفس درجة التشدد التي تتبعها الأحزاب اليمينية إزاء المشكلة الجزائرية . وعليه اتخذ مؤتمر الحزب توصية بإمكان إجراء محادثات لجس نبض جبهة التحرير غير أن الحكومة اعتبرت أن مثل هذه المفاوضات توريط لها إذ قد يتضمن ذلك اعترافا بجبهة التحرير . وسنرى كيف أن هذه المشكلة وقفت مدة طويلة عقبة في سبيل التفاوض .

هكذا اكتفت حكومة موليه بإرسال مبعوثين غير رسميين تقابلوا مع بعض أعضاء الجبهة في يوجوسلافيا في صيف ١٩٥٦ إلى أن توسط محمد الخامس وقبلت الحكومة الفرنسية على مفضل الاجتماع بممثلي الجبهة في مؤتمر بتونس يحضره مندوبون عن أقطار المغرب العربي الثلاثة .

لماذا أفسدت فرنسا المؤتمر بالسطو على الطائرة التي كانت تقل الوفد الجزائري برياسة بن بللا ؟

لقد ذكرت الحكومة الفرنسية إذ ذاك أن هذا الحادث كان من فعل المخابرات الجزائرية ، وأنها لا تستطيع بعد سقوط [زعماء العصاة] في يدها أن تطلق سراحيهم . ومهما يكن من تفاهة هذا التبرير فقد أصبح من المؤكد بعد ذلك أن للحادث علاقة بمؤامرة العدوان الثلاثي على مصر .

وقد كان من الممكن أن يؤثر تأثيرا سيئا على مجرى الثورة لو حقق العدوان الثلاثي أهدافه . ولكن بما أن النتيجة أنت على عكس ما اشتته الدول الاستعمارية فقد أصبح للحادث أثره السيء بالنسبة لفرنسا .

فإن فشل العدوان احتفظ للثورة بهيبتها ، بينما بدت فرنسا معزولة في الأمم المتحدة لأنها انتهكت القانون الدولي مرتين (١) .

إن الحزب الاشتراكي حينما نشط في تدبير العدوان عمل على توثيق الروابط بين مصر والثورة الجزائرية ، وعلى عكس ما كان يرجوه الفرنسيون أكد هذا الحادث الصفة الدولية للقضية الجزائرية . كذلك أظهرت أحداث أكتوبر ١٩٥٦ أن الحزب الاشتراكي انتهى باتباع سياسة جزائرية لا تقل رجعية عن أشد أحزاب اليمين تطرفا ، وأصبح موقف الحزب شاذا بين نظائره في أوروبا الغربية . فمن المعروف أن الحزب الاشتراكي الفرنسي ينتمي إلى الدولية الثانية ، وهي نفس الهيئة الاشتراكية التي ينتمي إليها حزب العمال البريطاني . وقد استنكرت جميع الأحزاب المنتهية إلى تلك المجموعة العدوان الثلاثي .

أصبح الحزب الاشتراكي بعد هذه الأحداث في موقف حرج فقد جاء إلى الحكم نتيجة ميل الرأي العام الفرنسي إلى اليسار . ووقع على عاتق الحكومة التالية التي ساهم فيها الاشتراكيون أيضا أن تخرج المشروع الذي بدأه موليه للجزائر في صورته النهائية . وقد عرف هذا المشروع باسم القانون الإطارى Les Lois Cadre وعندما تقدم مونورى بهذا القانون إلى الجمعية الوطنية رفضه اليمينيون لأنهم رأوا فيه تقرير حقوق أكثر مما ينبغي للجزائريين . كما رفضه الشيوعيون لأنهم رأوا فيه قانونا رجعيا . ولكن الجمعية التي أسقطت حكومة مونورى بسبب رفضها لهذا القانون ، عادت فوافقت عليه في ٣١ يناير ١٩٥٨ بأغلبية ٢٩٦ صوتا ضد ٢٥٤ . وهذا يدلنا على أن موافقتها لم تكن صادرة عن اقتناع ، بل كانت لتلأفي أزمة وزارية جديدة لا تقوى على حلها .

---

(١) بحث هذه النقاط محمد البيجاوي في كتاب وضعه عن الثورة الجزائرية والقانون الدولي - أنظر نهج المراجع .

لم يخرج القانون الإطاري قط إلى حيز التنفيذ ، لأن الجمهورية الرابعة نفسها سقطت بعد قليل . ومن المفيد مع ذلك عرض خطوطه الرئيسية باعتبارها آخر حل قدمته الحكومة الفرنسية للجزائر قبل الأخذ بسياسة تقرير المصير .

تنص المادة الأولى على أن الجزائر جزء مكمل للجمهورية الفرنسية . وبناء عليه صارت جميع الإصلاحات الأخرى التي شملها القانون غير ذات موضوع في نظر الثورة الجزائرية التي لم تكن ترضى بغير الاستقلال التام بديلا . فهو لا يصل إذن إلى درجة الحل الوسط .

وتجرى الإصلاحات الأخرى على أساس المبدأ السابق . ومن بينها الأخذ بنظام الدوائر الموحدة . وينص القانون على إقامة جمعيات إقليمية ذات سلطات تشريعية في الأمور الداخلية . وفي نظر المشرع الفرنسي يعد إنشاء هذه الجمعيات خطوة هامة نحو تحقيق الحكم الذاتي المحلي وبما أن تطبيق نظام الدوائر الموحدة يؤدي إلى حصول الجزائريين على أغلبية المقاعد في هذه الجمعيات الإقليمية ، فقد رؤى من باب الاحتياط أن يكون لكل إقليم مجلس أعلى هو بمثابة مجلس شيوخ توزع فيه المقاعد مناصفة بين الجزائريين والمستوطنين . ولذلك سمي مجلس الطوائف . فكان فكرة امتياز الأقلية الأوربية لم تختف من القانون الإطاري .

ونص القانون على أن تكون لكل إقليم حكومة مسؤولة أمام الجمعية الإقليمية ولكن ليس للجمعية حق إسقاطها . فالوزير المقيم هو الذي يهين هذه الحكومات وله أن يقبلها .

ومن الواضح أن تقسيم الجزائر إلى وحدات تشريعية متعددة إنما يهدف إلى تفتيت السلطة المحدودة التي منحت للجزائريين . ولم يحدد القانون عدد هذه الوحدات ، بل ترك ذلك لحكومة الجمهورية .

وعما يدل على نية التفتيت أن نقد النواب للقانون انصب على الفقرة الخاصة بإقامة المجلس الفدرالى الذى يمثل جميع أقاليم الجزائر إذ كان يخشى أن يتحول إلى صورة للكيان الجزائرى . لذلك تقرر تأجيل إنشاء هذا المجلس إلى ما بعد سنتين من قيام المجالس الإقليمية وضيق اختصاصاته ما أمكن . فترك للجمعيات الإقليمية تحديد السلطات التى تريد أن تنازل عنها للمجلس الفدرالى . كذلك تقرر أن يرأس الوزير المقيم جلسات هذا المجلس ، وهو الذى يدير فى نفس الوقت جميع مصالح الجمهورية فى الجزائر .

ويتألف المجلس الفدرالى مثل الجمعيات الإقليمية من قسمين .

القسم الأول تكون المقاعد فيه مناصفة بين الأوربيين والجزائريين ، على هيئة مجلس الطوائف .

والثانى ينتخبه أعضاء المجالس الإقليمية ، أى أنه سيضم أغلبية من الجزائريين .

لذلك منح القسم الأول من المجلس الفدرالى اختصاصات أكثر تجديدا . ومن بينها الإشراف على تنفيذ قرارات حكومة الجمهورية الخاصة بالجزائر .

أثار هذا القانون سخط الجزائريين والمستوطنين معا . أما الوطنيون الجزائريون فقد رأوا فى هذا التفتيت تلبية بالتقسيم ، بالإضافة إلى أنهم أصبحوا لا يلتفتون إلى أى مشروع فرنسى يقبى على مبدأ السيادة ولا يصل القانون بالجزائر حتى إلى درجة الحكم الذاتى .

أما المستوطنون فإنهم لم يكونوا قد غيروا عقليتهم بعد ، ورأوا أن تطبيق مبدأ الدوائر الموحدة بمس كيانهم كأقلية ممتازة ، وكان هذا القانون من بين أسباب سخطهم على الجمهورية الرابعة .

## ٢ - الثورة

١٩٥٨ - ١٩٦٢

اعتدنا أن نتناول تاريخ الجزائر على أنه متأثر بالأحداث في فرنسا ، ولكن يجوز لنا أن نعكس الآية فندرس تأثير الجزائر على حياة فرنسا وذلك منذ أن تدعمت الثورة ، ولو أن هذه الدراسة تخرج بنا عن موضوع الكتاب ، إلا أنه من المناسب تتبع هذا الأثر في خطوطه العريضة ، لأن التأثير كان متبادلا بين البلدين . (١)

وحتى من قبل وقوع انقلاب مايو ١٩٥٨ صارت المشكلة الجزائرية تتحكم في سياسة فرنسا الخارجية والداخلية معا . فهي التي جرتها إلى العدوان الثلاثي ، وما ترتب عليه من انزاعها وقتا ما في الأمم المتحدة . وذلك بمناسبة التصويت على موضوع الانسحاب من سينا فكانت هي الدولة الوحيدة التي صوتت بجانب إسرائيل . كذلك أثرت الثورة الجزائرية على علاقات فرنسا مع الدول الآسيوية والأفريقية بصفة عامة ، وعلى علاقاتها مع تونس والمغرب بصفة خاصة . وإذا تتبعنا الأزمات الوزارية منذ سقوط حكومة منديس فرانس فبراير ١٩٥٥ حتى نهاية الجمهورية الرابعة نجدها جميعا دون استثناء قد نشأت عن مشكلات تتعلق بشمال أفريقيا ، وبالجزائر بصفة خاصة . وقد وقع انقلاب مايو إبان أزمة من هذه الأزمات الوزارية وكان سببها هو موضوع الجلاء عن تونس .

---

(١) خصت مؤلفة انجليزية كتابا لبحث أثر الثورة الجزائرية في أوضاع فرنسا . انظر

Pickles كما أن الفرنسيين اهتموا بدراسة انقلاب ١٣ مايو دراسة قصيلة

ولد ذكرنا بعضا من هذه المؤلفات الجديدة في نيت المراجع

كذلك أصبحت الحرب في الجزائر عبئا ثقيلا على اقتصاديات البلاد . إذ قدرت نفقات الحرب خلال عامي ١٩٥٦ ، ١٩٥٧ بسبعائة مليار فرنك ولا يدخل في ذلك التقدير حسب تصريح مندوب فرانس في البرلمان الأضرار التي ترتبت على حرمان فرنسا من اليد العاملة نتيجة دعوة الاحتياط .

وتتلخص أحداث مايو في أن المستوطنين قاموا بالاستيلاء على دار الحكومة في مدينة الجزائر يوم ١٣ وسرعان ما انضم إليهم معظم رجال الجيش العامل وعلى رأسهم راؤول سالان قائد الأركان ، وجاك ماسو قائد فرقة المظلات . ثم عمدوا إلى تأليف ايجان أمن عام في مختلف أنحاء الجزائر لتدير البلاد مستقلة عن حكومة باريس . واهل المستوطنين كانوا يستوحون أحداث الثورة الفرنسية حينما ألغوا هذه اللجان . وسرعان ما امتد العصيان إلى كورسيكا ، وبانت فرنسا مهددة بحرب أهلية . حينئذ رضى البرلمان لمطالب المستوطنين وقبل دعوة ديجول إلى الحكم ومنحه سلطات استثنائية مع علم أعضائه أنه كان ينوى تغيير نظام الجمهورية الرابعة ، وإقامة نظام رئاسي يتمتع فيه رئيس الجمهورية بسلطات قوية .

ولم تكن هذه هي المرة الأولى خلال الثورة الجزائرية التي يتمرّد فيها المستوطنون على سلطة الحكومة . فقد حدث يوم ٦ فبراير ١٩٥١ أن أجبر المستوطنون حكومة موايه على إقالة الحاكم العام الجنرال كاترو بعد تعيينه يوم واحد . ومنعوه من دخول البلاد ، محتجين بأنه اشترك منذ قبل في المفاوضات التي أدت إلى عودة محمد الخامس إلى حكم المملكة المغربية . ولا شك أن حركة ٦ فبراير كانت مجرد إرهاب بما سيحدث في ١٣ مايو .

ومن دواعي العجب أن القائمين بانقلاب مايو أشركوا معهم بعض الجزائريين سواء في ايجان الأمن العام أو في المظاهرات التي خرجت

يوم ١٦ مايو تنادى بالجزائر فرنسية . ولا شك أنهم اهتموا بإشراك الجزائريين خداعا منهم للشعب الفرنسي ، حتى يوهوه بأن مجموع الجزائريين مازال متمسكا بالولاء لفرنسا . غير أنه لا يستبعد في نفس الوقت أن تكون قلة من الجزائريين قد رحبت بعودة الجزائر ديجول إلى السلطة ظنًا منهم أنه قادر على إنهاء الحرب الأليمة بشكل ما ، وعلى كل فلا بد أن يكون المستوطنون قد استخدموا وسائل الإرهاب والضغط لضم هذه الجماعات من الجزائريين إليهم .

ما هي أسباب هذا الانقلاب ودوافعه .

يبدو أن هذه الأسباب اختلفت باختلاف القائمين به . أما المستوطنون فكانوا يرمون إلى الإتيان بحكومة قوية تسخر إمكانيات البلاد للقضاء على الثورة عن طريق القوة . وكان بعض ضباط الجيش مرتبطًا ارتباطات أسرية بالمستوطنين . أما غالبيتهم فكانوا مدفوعين بدوافع متباينة . فظن بعضهم أن عودة ديجول تعني القضاء على تيار الشيوعية الصاعد في فرنسا . وربما اعتقد آخرون أن الجيش إذا تولى السلطة أصبح أكثر قدرة على تحقيق الوثام بين الجزائريين والسلطات الفرنسية قياسًا على ما حدث في عهد نابليون الثالث . كما شعر آخرون بأن هيبة الجيش معلقة بالانتصار في الجزائر . ومن شأن هذا الانتصار أن يحو عار هزيمتين حلتا بالجيش الفرنسي : الأولى عند توقيع الهدنة سنة ١٩٤٠ والثانية في حرب الهند الصينية .

ونستخلص من ذلك كله أن ضباط الجيش أصبحوا مشتغلين بالشئون السياسية ، وذلك بحكم طبيعة عملهم في الجزائر : وكثيرًا ما وجهوا النقد المر للحكومة باريس لتساهلها في إدارة دفة القتال مراعية اعتبارات سياسية . كأن تمنع تتبع الثوار وراء الحدود التونسية . كما أنها تهاون في نشر أخبار تعذيب الوطنيين مما يثبط روح الجيش المعنوية .

وبالإضافة إلى هذه الأسباب الرئيسية اقترن شهر مايو ١٩٥٨ ببعض الأحداث التي أسرعت بوقوع الانقلاب . من ذلك رواج الشائعات بأن فلان الذي دعى حينذاك لتولى رئاسة الحكومة ينوى التفاوض مع جهة التحرير . ومنها ورود أنباء عن مقتل ثلاثة من الأسرى الفرنسيين ، وذلك رداً على أحكام إعدام نفذت منذ قليل في الوطنيين الجزائريين .

والذي يعنينا هنا هو معرفة موقف ديجول من قضية الجزائر ويلاحظ أنه تميز بالغموض في الأشهر الأولى من حكمه . والأمر الوحيد الذي اتضح سريعاً هو أنه رفض أن يكون أداة في يد القائمين بالانقلاب . ولعله حين طلب السلطات الاستثنائية كان يقصد مقاومة زعماء الانقلاب ، وليس فقط متابعة الحرب في الجزائر كما فهم في حينه . ولم يلبث أن أخرج سالان وبعض الضباط الذي ساءموا في الانقلاب من الجيش . ومنع جميع العسكريين من الاشتراك في إجان الأمن العام .

ويشير هذا الغموض تساؤلات عدة بين الكتاب الذين تناولوا هذا الموضوع . فهل كان الجنرال يريد تطبيق سياسة تقرير المصير على الجزائر ، لكنه لم يستطع أن يفصح عنها إلا بعد أن واثته الظروف وقضى على المعارضة ؟ أم أنه حاول مثل سابقه أن يحل القضية الجزائرية حلاً عسكرياً ؟ فلما عجز عن ذلك اضطر إلى التسليم بالأمر الواقع وتطورت سياسته تدريجاً تحت ضغط الحوادث حتى انتهت بالتسليم بالاستقلال ؟؟ .

ولكل من الاحتمالين المذكورين شواهد تدل على صحته . فمن شواهد الاحتمال الأول مواقف ديجول السابقة من المسائل الاستعمارية ، وهي تدل على نزعة تمركزية نسيانية ، فهو الذي أسقط نظام الاحتكار الاقتصادي في الامبراطورية سنة ١٩٤٤ . كما أنه طالب عند وضع قانون سنة ١٩٤٧ بتوسيع اختصاصات المجالس المحلية في الجزائر . وأهم من ذلك كله ترك

الحرية أمام المستعمرات في أفريقيا الغربية والوسطى لكي تختار بين البقاء  
في العائلة الفرنسية أو الانفصال عنها. ومن المعروف أنه أجرى استفتاء  
في هذا الصدد، وأن غينيا استطاعت أن تختار الانفصال دون أن تتعرض  
لأي ضغط.

ومن هذه الأدلة أيضا أن دييجول تجنب في خطبه التلفظ  
بشعار «الجزائر فرنسية»، أو بكلمة الإلحاق. ويروى عنه أنه<sup>(١)</sup> صرح  
في مجالسه الخاصة أنه لا يخشى من تطبيق سياسة تقرير المصير في الجزائر.  
مهما كانت نتائجها.

أما شواهد الاحتمال الثاني فترتكز إلى أسس أقوى. فإذا كان دييجول  
لم ينطق بكلمة الإلحاق فقد تفوه ببعض العبارات التي تدل عليه. من ذلك  
مثلا ما ردد في الخطاب الذي ألقاه بمناسبة زيارته للجزائر عقب توليه  
الحكم إذ قال: إن المسلمين، مواطنون، ويجب أن يكونوا متساوين في جميع  
الحقوق مع بقية الفرنسيين. كما ذكر في مناسبة أخرى أن حدود فرنسا  
تمتد من بحر الشمال شمالا حتى الصحراء الكبرى جنوبا.

ثم كانت طريقة الاستفتاء على الدستور في الجزائر فيينا خيرت أقطار  
أفريقيا الغربية والوسطى بين البقاء في مجموعة الشعوب الفرنسية  
أو الانفصال عنها، كان السؤال المطروح في الجزائر هو نفس السؤال  
المطروح في فرنسا للاستفتاء، وهو الموافقة على دستور الجمهورية الخامسة  
أو رفضه. وفضلا عن ذلك استخدمت وسائل الضغط والإكراه المعهودة  
في هذا الاستفتاء حتى جاءت نسبة الموافقة في الجزائر أعلى منها في  
فرنسا (٩٦ ٪ مقابل ٧٩ ٪).

وعلى أثر موافقة الجزائر المزيفة على الدستور فتحت أبواب المجالس النيابية

(١) ورد هذا التصريح على لسان «راسل جريدة لوموند في ٢٥ / ٦ / ١٩٥٨

الفرنسية أمام الجزائريين ، وزيد عدد الأعضاء في مجلس النواب إلى ٤٤ ، والسيوخ إلى ٣٣ . وصارت نسبة الجزائريين إلى المستوطنين الثلثين إلى الثلث بدلا من نظام المناصفة . ولوحظ أن معظم النواب الجزائريين الذين دخلوا البرلمان من أنصار المناصفة ، فهم إذن ممن ينطبق عليهم المثل القائل « ملكي أكثر من الملك » .

ويعد هذا الإجراء في حد ذاته دليلا على الاتجاه نحو سياسة الإلحاق . وأكدت تصريحات ديبريه رئيس الوزراء وجود هذا الاتجاه لدى حكومة ديجول حينما أعلن عن نيته في توحيد النقد والميزانية ، والقانون المدني بما في ذلك قانون الأحوال الشخصية إذا أراد الجزائريون .

وعلاوة على ما تقدم سار ديجول على نهج الحكومات السابقة من الجمع بين وسيلتين : مضاعفة المجهود الحربي ، ووضع المشروعات ذات الصبغة الاجتماعية لرفع مستوى الجزائريين . وكما فعل جى موليه من قبل طلب ديجول إلى المقاتلين الجزائريين التسليم واصفا إياهم بأنه صلح الشجعان ، وكان في إطلاق وصف الشجاعة إغراء يكفى لإقناع الجزائريين بالاستماع إليه . وهكذا واصل الحرب وتفنن في تنظيمها بقدر المستطاع .

أما المشروعات الاجتماعية فتتمثل في مشروع « فسنطينة » للسنوات الخمس . وقد رسمه في أوائل سنة ١٩٥٩ وهو يهدف إلى فتح مجالات العمل أمام أكبر عدد من الجزائريين بحيث يصل إلى تشغيل أربعائة ألف في خمس سنوات . ويقوم المشروع على التوسع في الخدمات العامة ، لا على إنشاء الصناعات الثقيلة . من ذلك إقامة ربع مليون مسكن ، والتوسع في إنشاء المدارس حتى تستوعب ثلثي الأطفال في سن التعليم بدل الربع كما كان الحال سنة ١٩٥٩ . وحجز ١٠٪ من الوظائف العليا في الجزائر لأبناء البلاد مع ملاحظة أنه لم يكن هناك سوى ثمانية جزائريين يشغلون

حوظائف كبرى من بين ٨٢٤ وظيفة هامة ١٩٥٦ . كما اقتضى المشروع شراء الأراضي من كبار المستوطنين وبيعها للجزائريين على أقساط . وكان من المفروض أن تقدم الحكومة ثلثي نفقات المشروع ويسهم الرأس مال الخاص بالباقي ، على أن يعفى من الضرائب . وعلاوة على ذلك تقدم الحكومة الفرنسية مساعدة قدرها ٤٠ ٪ من تكاليف كل وظيفة جديدة توجد هيئة المشروع .

اعتبر مشروع قسنطينة دليلا على الاتجاه نحو الإلحاق . ولم تكن هذه الصفة السياسية وحدها هي التي أفسدته . فمن جهة لم يكن الرأسماليون الفرنسيون مستعدين للمخاطرة بأموالهم في هذه الأحوال . ومن جهة أخرى قارم الوطنيون الجزائريون مساهمة الرأسمال الوطني الذي كان ديجول يود اجتذابه أكثر من غيره المشروع . وقيل في هذا الصدد إنه كان يقصد إني إقامة برجوازية جزائرية تتعاون مع فرنسا . لذلك قارمته الثورة بشدة ، بل إنها هددت المزارعين الذين يقبلون الأرض الموزعة بواسطة السلطات الفرنسية وأزهقت أرواح جزائرية من جراء ذلك .

ومهما يكن من قوة الأدلة التي يقدمها القائلون بالاحتمالين السابقين ، فما لا شك فيه أن ديجول لم يكن عند توليه السلطة مستعدا لتقبل النهاية التي وصلت إليها الثورة الجزائرية ، وهي الاستقلال التام ، ووحدة الأراضي الوطنية وتسليم السلطة إلى خصوم الأمم . لذلك نميل إلى الرأي القائل بأنه لم تكن لدى ديجول سياسة محددة تماما عند توليه السلطة ، وأن آراءه تطورت إزاء ضغط الظروف ، وأمام صعود الثورة الجزائرية على وجه الخصوص . وقد مر هذا التطور بثلاث مراحل رئيسية :

المرحلة الأولى هي صدور تصريح ١٦ سبتمبر ١٩٥٩ الخاص بتطبيق مبدأ تقرير المصير . وكان ذلك قبيل انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة التي كانت قضية الجزائر مدرجة ضمن أعمالها .

وتتمثل المرحلة الثانية في تحول ديجول إلى مبدأ إقامة جمهورية جزائرية تختار هي نوع الارتباط بفرنسا .

أما المرحلة الثالثة فتبدأ بقبول المفاوضات مع جهة التحرير في أبريل ١٩٦١ وتنتهى بتوقيع اتفاقات إيفيان في مارس من العام التالي .

ولتتبع هذه التطورات بشئ من التفصيل .

احتوى مشروع سبتمبر على نقطة واحدة جديدة. ولكنها غاية في الأهمية، وهي الاعتراف بحق الجزائر في تقرير مصيرها ، حتى ولو أدى ذلك إلى الانفصال عن فرنسا فهو إذن قد نخلى عن فكرة السيادة الفرنسية ، لأن السيادة عموما ليست من الأمور التي يستغنى عنها . غير أن المشروع قد أحاط مبدأ تقرير المصير بتحفظات خطيرة أفقدته قيمته العملية في نظر الجزائريين . فبعد المشروع بإجراء استفتاء تقرير المصير بحضور مراقبين دوليين وذلك بعد<sup>(١)</sup> ضي أربع سنوات من الهدوء ومحدد حالة هذا الهدوء . بأنها السنة التي يقل فيها القتل عن مائتين . وفي هذا ما يدل على عدم واقعية المشروع . ويخير الجزائريون في هذا الاستفتاء بين ثلاثة أمور :

أولا : الانفصال واختيار نوع الحكومة التي يريدونها . ولكن ديجول لم يترك هذا الحق دون قيد ويصف الانفصال بأنه ضياع لمستقبل الجزائر ، وتمكين للشيوعية منها . ويضيف ، إلى اعتقده بأن هذه الطريقة من التفكير غير معقولة . بل ستجر حتما إلى كارثة كبرى . وبما أن الجزائر قد وصلت إلى هذه الدرجة من الرقي بفضل فرنسا ، والعالم كله يشهد بذلك ، وأقولها بصراحة - فإن هذا النوع من التفكير سيؤدي حتما إلى الفوضى ويتيح الفرصة للتنكيل والتعذيب والذبح والشنق . وتكون النتيجة الحتمية لكل هذا أن تغفل الشيوعية بسيطرتها ونفوذها .

(١) انظر ترجمته العربية الكاملة في محاضرتنا عن السياسة الفرنسية في الجزائر من ١٩٥٢

، وإني أقترح أن يبتعد الجزائريون عن هذه الفكرة الشيطانية ،  
وإذا هم تمادوا في تنفيذ هذه الخطة ، فإن فرنسا تقرر من الآن أنها لن تتحمل  
هذه التكاليف الباهظة من أجل قضية لا فائدة من ورائها . وعلى كل  
إذا قرر الجزائريون اللجوء إلى تطبيق هذه الفكرة الخطأية . فإن الجزائريين  
الآخرين الذين يريدون أن يظلوا فرنسيين لن تتخلى عنهم فرنسا .  
وستعمل ما في استطاعتها بأن تجمعهم في مكان معين وتشرف على أموالهم  
وأرواحهم . ويجب أن أقول إن إستغلال البترول وشحنه باق من  
اختصاص فرنسا . وأن للغرب مصالح فيه ، وسنحافظ عليه ولن ندعه  
ولو أدى ذلك إلى متاعب كثيرة .

فديجول إذن يهدد بالتقسيم في حالة اختيار الجزائريين للانفصال .  
وكأنه يريد أن يجعل من الجزائر فلسطين أخرى .

ثانيا : الإدماج ، وهو المساواة في الحقوق والواجبات بين جميع  
سكان الجزائر من ( مسلمين وغيرهم ) . وهذا الإدماج يتيح للجزائريين أن  
يمارسوا جميع الوظائف السياسية والإدارية والقضائية ، وأن يكون  
لهم الحق في الترقى إلى جميع الوظائف والحصول على جميع أنواع المرتبات  
والتأمين الاجتماعي والتعليم المهني ، كما يتمتعون بجميع المزايا التي  
للفرنسيين أنفسهم .

ثالثا : الفدرالية . وفي هذه الحالة يمكن للجزائريين أن يشكلوا  
الحكومة الجزائرية ويكون جميع الوزراء من الجزائريين وتعتمد  
الحكومة على تأييد فرنسا وإعانتها وترتبط معها برباط وثيق في ميدان  
الاقتصاد والتعليم والدفاع والعلاقات الخارجية . وفي هذه الحالة يبقى  
النظام الداخلي في الجزائر خاضعا للنظام الفدرالي ، بحيث أن الجاليات

الفرنسية والعربية والقبائلية والإباضية<sup>(١)</sup> وغيرها من الجاليات التي تسكن  
وطنا واحدا ؛ نجد الظروف المواتية لها لتعيش عيشة هادئة .

ويفهم من العبارة الأخيرة كيف أن ديجول يريد أن يخلق في الجزائر  
مشكلة عنصرية وطائفية علاوة على مشكلة المستوطنين . وذلك بتقسيم  
السكان إلى عرب وبربر وإباضية . ويتوقع رئيس الجمهورية من تلقاء  
نفسه أن الجزائريين لن يختاروا الانفصال ، لأنه كما قال في مقدمة  
المشروع : لم تقم في الجزائر حكومة مستقلة أو وحدة قومية منذ أن  
وجد العالم . فكان يتعاقب عليها الغزاة من قرطاجنيين ، ورومان ،  
ورندال ، ويزنطيين ، والعرب السوريين ، وعرب قرطبة ، والأتراك ،  
والفرنسيين .

وفي النهاية يعلن ديجول أنه غير مستعد للتفاوض مع هؤلاء الذين  
شنوا الحرب على فرنسا ، وإنما يسمح لهم فقط بالعودة إلى الحياة الطبيعية  
للشاركة في الانتخابات ، لأن فرنسا لن تتفاوض إلا مع حكومة منبثقة  
عن الانتخابات التي تجريها هي .

لم يحدث هذا المشروع أثرا يذكر لدى الوطنيين رغم تسليمهم بأهمية  
مبدأ تقرير المصير . ولم يتحقق ذلك الاحتمال الذي قيل إن ديجول توخاه  
في هذا التصريح ، وهو اجتذاب المعتدلين في جبهة التحرير . غاية الأمر  
أنه من الجائز أن يكون قد مهد لعقد محادثات مع الجبهة في صيف سنة ١٩٦٠ .

وعلى العكس من ذلك أحدث هذا الخطاب رد فعل قوى في أوساط  
المستوطنين وصرح جاك ماسو في أوائل يناير ١٩٦٠ بأن الجيش قد

---

(١) الإباضية فرقة دينية تسكن واحات الميزاب جنوب الجزائر ، وطى خلاف الإباضية  
نعمان تعاونت هذه الطائفة مع الاستعمار الفرنسي حتى أبان الثورة .

يضطر أحيانا إلى عدم الرضوخ لأوامر الحكومة . ومع أن ديجول رد على هذا التصريح بفصل صاحبه من الخدمة ، إلا أنه كان من بين العوامل التي شجعت المستوطنين على القيام بأول عصيان منذ مجيء ديجول إلى الحكم .

وفي المدة ما بين ٢٦ يناير ، ٢ فبراير قام المستوطنون بمحاولة للاستيلاء على السلطة في الجزائر . وأقاموا المتاريس على غرار ما حدث في باريس إبان ثورتها على شارل العاشر سنة ١٨٣٠ . ولحسن حظ الجمهورية الخامسة أطاع الجيش الأوامر وقضى على حركة العصيان ، وإن كان بعض الضباط قد فعل ذلك على مضض .

لماذا أطاع الجيش هذه المرة ، وهو الذي سيتزعم التمرد الثاني في أبريل ١٩٦١ ؟؟

والجواب على ذلك أن الجيش كان ما يزال يعتقد في أوائل ١٩٦٠ بأن وجود ديجول هو خير وسيلة لتحقيق النصر في الجزائر وهناك ظواهر تدل على أن حق تقرير المصير لم يكن جديا . وبعد ذلك يمكن إقناع الجنرال بالتراجع . أما بعد إجراء الاستفتاء على سياسة ديجول الجزائرية في يناير ١٩٦١ والشروع فعلا في التفاوض مع جهة التحرير وحدها؛ فقد تأكد الاختلاف الشاسع بين بعض الضباط وبين ديجول .

ويبدو أن الرئيس الفرنسي تأثر بأحداث العصيان فعاد إلى غموضه السابق ، بينما ترك لرئيس وزرائه دبيريه مهمة إصدار التصريحات التي تنطوي على تشدد جديد في السياسة الجزائرية . مثال ذلك قوله إنه مهما كانت نتيجة الاستفتاء فإن فرنسا لن تقبل انسحاب جيشها من الجزائر ، ولا بد أن تكون هي المشرقة على الاستفتاء .

ماذا حدث إذن سنة ١٩٦٠ حتى اضطر دييجول إلى أن يخطو الخطوة الثانية في خطاب ٤ نوفمبر ؟ ؟

لقد أصبحت المسألة الجزائرية مثار انقسام شديد في الرأى العام الفرنسى واتسعت دائرة الانقسام فلم تصبح قاصرة على الخلاف التقليدى بين اليمين واليسار على المشكلات الاستعمارية ، بل انضمت فئات كثيرة إلى معارضة الحرب فى الجزائر ، وكان أشهرها صدور بيان عن ١٢١ شخصا يمثلون أهل الفكر والأدب من أمثال بول سارتر ، وميمون دى بوفوار ، وفرانسوا زساجان وغيرهم ، ودعوا الشبان إلى تبرئة ضمائرهم إذا عمدوا إلى إهمال الأوامر التى لا تتفق مع المبادئ الإنسانية وأنضم رجال الكنيسة إلى التنديد بأعمال التعذيب واستنكروها ، ودلوا بذلك على تطور فى موقف<sup>(١)</sup> الكنيسة إزاء القضايا الاستعمارية . ثم جاءت محادثات المهيمين فى عصيان مدينة الجزائر فأججت الخلافات فى الرأى العام ، وكانت منارا لمظاهرات معادية لدييجول نادى بتولى الجيش السلطة .

أما التطور الذى حدث فى سياسة دييجول فهو إعلانة أن الجزائر لابد وأن تكون لها أنظمتها وإدارتها الخاصة ؛ وهو ما عبر عنه بعبارة «الجزائر الجزائرية» ، وقال إن ذلك سيتضمن إقامة جمهورية يمكنها أن تتحد اتحادا فدراليا مع فرنسا وعلى ذلك فإن التخير فى الاستفتاء المقرر سيكون بين أمرين ، لا ثلاثة ، وهما : الانفصال أو الاتحاد الفدرالى . غير أنه استمر يلح إلى التقسيم فى حالة الانفصال . وكان دييجول يعول لنجاح خطته الجديدة على إيجاد قوة ثالثة فى الجزائر ، ليست من الأوربيين ولا من أنصار جهة التحرير ، غير أنه افتقد تماما وجود هذه القوة .

---

(١) نشرت المجلة المسيحية Tomoignage Chrétien 7 - 4 - 1959 بياناً مؤلفاً من ٣٥ قسيساً بهذا المعنى ، ويبدو أن المسيحيين العرب رحبوا بهذا التحول فنشر اليسار زهوى أحد المطارنة كتاباً أسماه «الكنيسة والثورة الجزائرية» .

وربما كان يتوقع وجودها بين النواب المسلمين في البرلمان الفرنسي ، ولكن حتى هؤلاء أصبحوا يخشون في عام ١٩٦٠ التورط في معاداة جبهة التحرير بعد أن أثبتت قدرتها على الصمود وازداد احتمال نجاحها . لذلك نصح عدد من هؤلاء النواب الرئيس الفرنسي بأن يتجه إلى الجبهة إذا أراد التفاوض مع الشعب الجزائري :

ولم يلبث ديغول أن لمس الحقيقة بنفسه ، وهي أن أية مفاوضة مع غير جبهة التحرير ستكون عبثا فحينما قام بزيارة الجزائر في ديسمبر ١٩٦٠ ليشرح سياسته الجديدة استقبلته جموع الجزائريين وهي تحمل علم جبهة التحرير وتنادى بشعاراتها . واستغل الأوربيون نفس المناسبة لإبراز قوتهم . ومرة جديدة راحوا يفتكون بالجزائريين العزل . ومن المعروف أن لمثل هذه الصور من الصراع بين الأجناس أثرا أعمق بكثير مما تتركه الحرب المألوفة . وقد علق صحيفته الإيكونومست الإنجليزية على هذه الأحداث بنفس المعنى فقالت ، ربما يقول التاريخ بأن المائة والخمسة والعشرين ضحية التي سقطت في تلك الأيام قد تركت أثرا أعمق من عشرات الآلاف الذين ماتوا في معارك الثورة .

عاد ديغول من الجزائر وهو مقتنع باستحالة سياسته الجديدة . وربما بدأ يؤمن منذ ذلك الوقت بعدم جدوى الحلول الوسط في تلك القضية . فتمهد السبيل لكي يخطو الخطوة التالية .

## مفاوضات إيفيان

نتبين مما سبق أن عقبتين رئيسيتين حالتا دون تفاوض فرنسا مع الثوار الجزائريين لإعادة السلام إلى الجزائر .

الأولى : هي عدم الرغبة في الاعتراف بجهة التحرير كطرف شرعي في النزاع .

والثانية : هي اشتراط فرنسا أن تنصب المفاوضات أولا على وقف إطلاق النار ، ثم تجرى بعد ذلك المفاوضات بشأن الحل السياسي للقضية الجزائرية ، مع النواب الذين يتم انتخابهم في ظل السلطة القائمة . ولم تزحزح حكومة ديغول كثيرا عن هذا الموقف حينما دخلت للمرة الأولى في محادثات مع جهة التحرير في يونيو ١٩٦٠ .

في ذلك التاريخ دعيت الجهة إلى إرسال مندوبين عنها للتباحث مع الحكومة الفرنسية دون التقييد بجدول أعمال . وسافر أحمد بومنجل مندوب الجهة إلى ملان ، قرب باريس ، حيث عاملته الحكومة الفرنسية معاملة لا تقوم على أساس المساواة ، فحظر عليه الاتصال بالعالم الخارجي حتى لا تتضمن المحادثات اعترافا بجهة التحرير .

وقد تبدل الوضع تماما حينما بدىء بمحادثات إيفيان بعد أقل من سنة . فإن الحكومة الفرنسية لم تعامل مندوبين الجهة على قدم المساواة فحسب ، بل اعترفت بجهة التحرير على أنها المتحدث الشرعي الوحيد باسم الجزائر . فما الذي أدى إلى هذا التبدل في الموقف ؟

هناك أولا حوادث الجزائر المشار إليها والتي أكدت لديغول مدى ازدياد نفوذ الجهة في البلاد .

ثانيا : مهد الرئيس الفرنسي للمفاوضات المقبلة بإجراء استفتاء في فرنسا بصدد سياسته الجزائرية . وحصل على ٧٠ ٪ من الأصوات المؤيدة ، فأصبح أكثر حرية لمواجهة الموقف .

ثالثا : تجددت وساطة كل من المغرب وتونس ، وقابل الحبيب بورقيبة الرئيس ديغول في فبراير ١٩٦١ .

وأخيرا تزايد الضغط الدولي على فرنسا . ففي دورة الجمعية العامة لسنة ١٩٦٥ - ١٩٦١ طرحت توصية تستنكر أعمال فرنسا في الحرب الجزائرية .

وكادت هيئة الأمم المتحدة أن تصدر هذه التوصية لولا أن نقص صوت واحد عن الثلثين وهو العدد المطلوب للواقفة على التوصيات في الجمعية العامة .

وفي نهاية مارس ١٩٦١ أعلن أن المفاوضات ستبدأ في أوائل الشهر التالي . ولكن قبل الشروع فيها فاجأت الحكومة الفرنسية الجبهة بأنها ستفاوض مصالى الحاج في نفس الوقت . وهو ما لم تقبله الجبهة بأى حال من الأحوال .

لذلك أوشكت فرنسا أن تقضى على المساعي الشاقة التي بذلت من أجل إجراء المفاوضات حتى من قبل الشروع فيها . حينئذ عرضت الولايات المتحدة وساطتها ، مما يؤكد ما بلغته القضية الجزائرية من أهمية في المحيط الدولي . وما يذكر بهذه المناسبة أن سياسة الولايات المتحدة إزاء الجزائر تارجحت بين عاملين : الرغبة في المحافظة على حاف الأطلسي ، وكانت تجرهما إلى تأيد فرنسا على طول الخط . والعامل الثاني : هو أن قسما كبيرا من الرأي العام في الولايات المتحدة يعارض الاستعمار بشكله

التقليدي المباشر . وهي الصورة السائدة في الجزائر . وكان للعامل الأول الرجحان في السنوات الأولى ، ولكن يبدو أن حكومة الولايات المتحدة أصبحت مقتنعة بأنه طالما أن فرنسا لا تستطيع القضاء على الثورة فإن استمرار الحرب مدة أطول يؤدي إلى تقرب الجزائريين من الكتلة الشيوعية . وهاهو فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة يقوم بزيارة موسكو وبكين على أثر التجربة السيئة في ملان .

على أن الوساطة الأمريكية لم تكن الحافز الرئيسي لدى ديجول لكي يغير موقفه ويقبل التفاوض مع جهة التحرير وحدها . فقد وقع خلال شهر أبريل حادث خطير كان له أعمق الأثر في إقناع رئيس الجمهورية بأن يسلك مسلكا جديدا .

في المدة من ٢٢ إلى ٢٦ أبريل قام أربعة من الجنرالات هم سالان ، وشال ، وجوهو ، وزيلر بمحاولة للاستيلاء على السلطة في الجزائر . وكان شال هو أكبر الشخصيات من بين أعضاء الجيش العامل التي اشتركت في المحاولة لكنه لم يكن زعيم الحركة ، والظاهر أن جماعة من الكولونيلات هم الذين دبروها . لذلك حينما رأى شال أن الجيش لم يلتف حول الحركة آثر هو وزيلر تسليم نفسيهما تجنباً للحرب الأهلية ، سيما وأن رئيس الجمهورية أظهر عزمًا أكيدا على قمع التمرد . حينئذ أسرع مدبرو الانقلاب الحقيقيون إلى التخفي وأخذوا يعدون لمنظمة الجيش السري التي اتخذت من سالان زعيما لها . وقد لعبت الفرقة الأجنبية دورا بارزا في تلك الحركة ، لأن مصالح ضباطها ارتبطت بالحرب الجزائرية . وهذه الفرقة تتكون من الجنود المرتبقة الذين ألفوا أساليب الحرب العتيقة تلك الأساليب التي تتلاءم مع الحرب الجزائرية ، ولكنها غير قابلة للتطور الذي أراد ديجول أن يدخله على الجيش .

وبالقضاء على هذا التمرد أصبح ديجول يملك من السلطة ما لم يتأت  
لحكومة فرنسية منذ زمن بعيد . وقد كشفت له هذه الأحداث أن استتباب  
سلطة الدولة في فرنسا يتطلب إنهاء المشكلة الجزائرية في أسرع وقت ممكن .  
وليس معنى ذلك أن الجنرال صار مستعدا للتسليم بمطالب الوطنيين  
الجزائريين . فإن الهوة كانت ما تزال بعيدة بين الفريقين حينما بدأت  
مفاوضات إيفيان في ٢٠ مايو ١٩٦١ وهكذا لم يتم الوصول إلى الاتفاق  
إلا بعد مضي عشرة أشهر من بدء المحادثات وفي خلال تلك المدة تعرضت  
المفاوضات لأكثر من مرة للانقطاع النهائي .

اختيرت إيفيان، وهي مدينة فرنسية صغيرة مشهورة بالسياحة، لوقوعها  
على الحدود السويسرية فيستطيع الوفد الجزائري أن يقيم في أرض محايدة ،  
وينتقل أثناء العمل عبر الحدود . وقد رأس الوفد الفرنسي في معظم جلسات  
المفاوضات لوى جوكس وزير الدولة لشئون الجزائر . أما الوفد الجزائري  
فقد رأسه كريم بلقاسم . وكانت الحكومة المؤقتة قد طالبت بالإفراج عن  
ابن بللا ليرأس وفد المفاوضات فلم تستجب فرنسا لهذا الطلب ، ولكنها  
سمحت للمفاوضين أن يتصلوا به .

كانت المشكلات الرئيسية التي طال حولها الجدل تتعلق بضمانات  
حرية الاستفتاء ، وبوضع المستوطنين في الجزائر بعد الاستقلال ،  
ثم مشكلة الصحراء الكبرى .

ومن السهل فهم الأسباب التي جعلت الجزائريين يتشددون في ضمانات  
حرية الاستفتاء . لأن فرنسا إذا كانت قد قبلت مبدئيا إجراء استفتاء  
تقرير المصير ، فهذا لا يكفل قط نزاهة الإجراءات . وقد دلت التجارب  
السابقة على أن الاستفتاء في ظل سلطة فرنسية غير مضمون . ومن هنا انتقلت  
المناقشة إلى البحث في إيجاد فترة انتقالية يساهم الجزائريون خلالها مساهمة

حقيقية في السلطة . وقد سلم الفرنسيون بالمبدأ ولكنهم اختلفوا اختلافاً  
كباً في التفاصيل . وبينما تشدد الجزائريون في ضمانات سلامة الاستفتاء  
تشدد الفرنسيون في الضمانات الخاصة بالمستوطنين . وطالبوا بحقهم في أن  
يحملوا جنسيتين : الجنسية الجزائرية كي يتمتعوا بجميع حقوق المواطن  
الجزائري ، والجنسية الفرنسية كي لا تفصم صلاتهم بالوطن الأم .  
ومن الواضح أن هذا المطلب يتعارض مع السيادة الجزائرية .

أما مشكلة الصحراء الكبرى فقد نشأت عن مناورات الفرنسيين  
لاقتطاعها من الجزائر المستقلة ، بعد أن كانت فرنسا هي التي دعمت روابط  
الصحراء بالجزائر إبان عهد استعمارها الطويل وذلك على أساس أن وضعها  
في الجزائر أقوى منه في جميع الاقطار الأخرى التي تحتلها شمال الصحراء  
أو جنوبها . وقد تصادف اكتشاف النفط في الصحراء قبل اندلاع الثورة  
الجزائرية ، اذ لك قلبت فرنسا سياستها القديمة رأساً على عقب . فند سنة  
١٩٥٧ أخذت تعمل على فصل الصحراء إدارياً عن الجزائر ، واستنتتها من  
القانون الإطاري لسنة ١٩٥٨ وأصدرت القوانين التي تؤكد أن الصحراء  
جزء من الأراضي الوطنية وأنشأت وزارة خاصة بالصحراء، ولكن هذه  
الإجراءات لم يكن بوسعها أن تبطل الحقائق الجغرافية . فليس لأهل  
الصحراء اتصال بالعالم الخارجي إلا عن طريق الجزائر . كما أن أنابيب  
النفط لا بد وأن تمر بأراضيها وهي ترتبط بالجزائر ارتباطاً وثيقاً  
من النواحي البشرية والروحية، لذلك كان على فرنسا أن تبحث عن مناورة  
جديدة . وفي يوليو أثار موضوع حقوق الدول الواقعة على حافة  
الصحراء فيها وفي نقطها . وصرحت بأن هذه المشكلة لا يمكن أن تسوى  
مع الجزائر وحدها . ولحسن حظ الجزائر أعلنت جميع الدول المعنية  
أنها ستترك البحث في هذا الموضوع حتى يتم استقلال الجزائر .

نعم أثار الحبيب بورقيبة مطالب تونس في جزء من الصحراء ، ولكنه جعل المشكلة بينه وبين فرنسا ، وكانت النتيجة أن وقع الصدام الشهير حول بنزرت في نفس الوقت الذي احتدمت فيه مشكلة الصحراء الكبرى . وكانت مناسبة طيبة لتحول الرئيس التونسي عن سياسته في ملاينة فرنسا ، وسيره في ركب الدول العربية المتحررة .

لقد كان موضوع الصحراء سببا مباشرا في انقطاع المفاوضات فترة طويلة منذ ٢٨ يوليو ١٩٦١ حتى نهاية العام . وظهرت بوادر تدل على أن الموقف يزداد تعقدا ، فمن جهة ؛ استمر ديجول يشير إلى تجميع هؤلاء الذين لا يريدون العيش في ظل حكومة وطنية جزائرية ، وكان هذا التلبيح ينطوي على التهديد بأمرين : إحياء فكرة التقسيم . أو ترحيل الأوربيين لحومان الجزائر من الخبرة الفنية .

ومن جهة أخرى أدخلت تعديلات هامة على الحكومة المؤقتة ، كان أبرزها إبعاد فرحات عباس المعروف بالاعتدال ، وإسناد رياستها إلى يوسف بن خدة . وهو صيدلي مثل سلفه ، ولكنه يختلف عنه تماما في النشأة السياسية . فقد كان أمينا عاما لحركة الانتصار للحريات . ثم انفصل عن المصاليين عند تأسيس اللجنة المركزية سنة ١٩٥٣ وكان مسئولاً عن عمليات جيش التحرير في منطقة العاصمة وقتاً ما ، ففهم هذا التعديل على أنه اتجاه نحو التشدد بعد أن يئس الجزائريون من المفاوضات .

والحق إن موقف جبهة التحرير في المفاوضات كان محددًا من قبل ، وهو يبنى على قرارات مؤتمر الصمام ولم يكن بوسع أحد أن يتنازل عن شيء منها لذلك فإن فرنسا كانت هي التي تضطر إلى تقديم التنازل لتلوا الآخر حتى أمكن الوصول إلى اتفاق . وقد تعاقبت هذه التنازلات في خريف سنة ١٩٦١ . ففي سبتمبر أعلن ديجول بأن أية حكومة جزائرية لا يمكنها التخلي عن

الصحراء الكبرى . ثم أخذ يؤكد رغبته في أن تلعب فرنسا دورا قياديا في أوروبا ، وأن تنفض عنها غبار التبعية في حلف الأطلسي . ولتحقيق هذه الأهداف لا بد من التخلص من أعباء الحرب الجزائرية . وهكذا نستطيع أن نفسر تطور موقف دييجول من الجزائر بسياسته العامة . ألا وهي تحقيق زعامة فرنسا في أوروبا الغربية ، واسترداد مركزها كإحدى الدول الكبرى . وحتى من قبل أن يتم الاتفاق في « إيفيان » شرعت الحكومة الفرنسية في سحب بعض قواتها من الجزائر .

ومن جهة أخرى ساعد ظهور المنظمة السرية على التقريب بين الخصوم القدامى . إذ أصبحوا أمام عدو مشترك . فالمنظمة السرية تهدف إلى إقامة الفاشستية في فرنسا والاطاحة بحكومة دييجول ، مما جعل أحزاب اليسار تلتف حوله بالرغم من اختلافها معه حول السياسة الداخلية . وصار الرأي العام أكثر تقبلا لمبدأ استقلال الجزائر . وكانت المنظمة تسعى في نفس الوقت لتمكين المستوطنين من السلطة والقضاء على العنصر الوطني قضاء مبرما . وراجت شائعات بإقامة جمهورية أوروبية في مدينتي الجزائر ووهران .

ومن أمثلة هذا التأثير الذي أحدثه وجود المنظمة السرية في سير المفاوضات ذلك التقارب الذي تم حول المشكلة المعقدة الخاصة بالمرحلة الانتقالية حينما استؤنفت المحادثات بصورة سرية في ديسمبر . فقد اتفق الطرفان على ضرورة تقصير تلك المرحلة إلى مدة تتراوح بين ثلاثة أشهر وستة ، وكان الفرنسيون يريدون في بداية الأمر إطلاتها إلى نحو سنة . كذلك اقتنع الفرنسيون بضرورة وضع قوات كافية تحت تصرف الهيئة التنفيذية المؤقتة لتضمن سلامة الإستفتاء ، على أن تتكون هذه القوة من الجزائريين . ويمكن أن تصل إلى ستين ألفا . وفي نفس الوقت تساهل

تالوفد الجزاىرى فى نقطة اخرى . فبالرغم من احتياطه الشديء لضمان حرية الاستفتاء فإنه قبل استمرار إشراف الجيش الفرنسى على الأمن فى المءن الكبرى ، لأنه أفءر على مواجهة المنظمة السرية .

### تحليل الاتفاقيات :

يقءم للاتفاقيات تصريح عام يءتوى على المبادئ العامة الواردة فيها . وعلاوة على ذلك ينص على الأمور الآتية :

فى حالة اختيار الاستقلال تعترف به فرنسا فورا . وتكون للجزائر مطلق الحرية فى اختيار نوع الحكومة وقرير سياستها الخارجية وأوضاعها الاقتصادية . وإذا وقع خلاف حول تفسير الاتفاقيات يلجأ البلدان المتعاقدان إلى تسويته بالطرق السلمية أو التحكيم ، وإلا رفع إلى محكمة العدل الدولية . وينص التصريح كذلك على ضرورة انتخاب جمعية تأسيسية لوضع الدستور بعد ثلاثة أسابيع من إجراء الاستفتاء على تقرير المصير . وقد تعذر وضع هذا البءء موضع التنفيذ مثل كثير من بنوء الاتفاقيات الأخرى ، ويرجع ذلك إلى الخلافات التى اقترنت بظهور الجمهورية الجزائرية .

وبلى هذا التصريح تسع اتفاقيات مختلفة تناول الثلاثة الأولى منها موضوع الاستفتاء وضمانات حرته ، وتنظيم المرحلة الانتقالية ، وكيفية تنفيذ وقف إطلاق النار . وكلها مسائل مؤقتة انتهى دورها ، ومع ذلك فمن المناسب ذكر أبرز النقاط التى اشتملت عليها نظرا لما لها من أهمية تاريخية .

أحيط الاستفتاء بالضمانات التى تكفل حرته وسلامته ، فوضعت

أنظمة للتقييد في جداول الانتخاب حتى لا تندس فيها عناصر غريبة من الفرنسيين الذين لا تطبق عليهم شروط الاستيطان كالجنود .

وتقرر تأليف لجان للرقابة ، وتقرح الهيئة التنفيذية المؤقتة أسماء أعضاء اللجنة المركزية للرقابة . وأطلقت الحرية لجميع الأحزاب لكي تمارس نشاطها ودعايتها الانتخابية قبل الاستفتاء . ويمكن للصحفيين الأجانب حضور عمليات الاقتراع .

وفي خلال المرحلة الإنتقالية بين وقف إطلاق النار والاستفتاء تحتفظ فرنسا بالسيادة ، ويمثلها في الجزائر مندوب سام يشرف على الدفاع والشئون الخارجية والأمن العام . ولكن تشارك في إدارة البلاد هيئة تنفيذية مؤقتة تضم غالبية من الجزائريين ( ٩ من ١٢ ) ويرأسها جزائري . وتوزع على أعضائها الاختصاصات الإدارية المختلفة . ولم يؤخذ بالاقتراح الجزائري بجعل المندوب السامي ملزما بتنفيذ قراراتها . ومع ذلك فقد اكتسبت الهيئة سلطة فعلية بعد أن وضعت تحت تصرفها قوة كبيرة من الشرطة الوطنية . ومهمة الهيئة الرئيسية هي الإشراف على استفتاء تقرير المصير . ويلاحظ أنه عندما تم تأليف الهيئة التنفيذية اشترك فيها خمسة من أعضاء جبهة التحرير .

ومن الأجهزة المؤقتة التي نصت عليها الإتفاقية لجنة مختلطة لمساعدة المهاجرين الجزائريين في الخارج على العودة إلى بلادهم قبل إجراء الاستفتاء . وكان هؤلاء يقدرون بنحو ربع مليون يعيش معظمهم في تونس والمغرب . ثم محكمة مختلطة للنظر في قضايا الأمن العام . وكان من المفروض أن تختص بالنظر في الجرائم التي يرتكبها أفراد الجيش السرى .

أما اتفاق وقف إطلاق النار فقد نظم وضع قوات جيش التحرير في هذه المرحلة الإنتقالية . فيجب عليه أن يربط في الأماكن التي كان به

يوم توقيع الاتفاق . ويجوز اجنوده أن يتجولوا في الجزائر دون أن يحملوا أسلحة .

وعلى كل فإن هذه الاتفاقيات الثلاثة لم تكن بالنسبة لفرنسا سوى طريقة لحفظ ماء الوجه . إذ كانت نتيجة الاستفتاء معروفة مقدما ، ولكنها لم تشأ أن تتراجع دفعة واحدة وتسلم باستقلال البلاد .

على أن فرنسا قد احتفظت بمقتضى الإتفاقيات الأخرى بكثير من الامتيازات . وكان أخطرها ما يتعلق بالشئون العسكرية ، والضمانات التي نص عليها للأوربيين . ومع ذلك فقد فقدت هذه الضمانات خطورتها بعد أن غادر معظم المستوطنين البلاد ولم يبق منهم سوى العناصر المسالمة التي قبلت التعاون مع الجزائريين .

قد أشرنا من قبل إلى أن فرنسا طالبت أن يحتفظ المستوطنون بجنسيتين ، مما يتضمن انتهاك الاستقلال الجزائر . وسويت هذه المسألة المعقدة على النحو التالي : أعطى للمستوطنين مهلة قدرها ثلاث سنوات يظلون خلالها رعايا فرنسيين ، ويستطيعون في نفس الوقت ممارسة الحقوق المدنية الجزائرية وحدها ، وبعد هذه المدة عليهم أن يختاروا بين الجنسيتين . فإذا اختاروا الجنسية الجزائرية أصبحوا مواطنين لهم ما للجزائريين من حقوق ، وعليهم ما عليهم من الواجبات . ومع ذلك فعلى الجزائر أن تراعى مميزاتهم الخاصة في الشئون الثقافية واللغوية والدينية . وأن يحتفظوا بقانون أحوالهم الشخصية .

وقد وصف هؤلاء المستوطنون باسم « الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام ، ولا بد أن يكون لهم تمثيل عادل في المجالس ذات الصبغة السياسية أو المدنية . وكذلك في وظائف الدولة .

وإذا بلغ عددهم في قرية ، خمسين شخصا فأكثر دون أن يحصلوا على مقعد في المجلس المحلي ، فلا بد وأن يعين منهم مندوب يمثلهم . وإذا كانوا يشكلون الأغلبية في إحدى الدوائر أمكنهم أن يديروا الشئون البلدية فيها .

كذلك نصت الاتفاقية على ضرورة تمثيلهم في القضاء بجميع درجاته . طالما أن أحد المائتين في المحكمة ينتمي إلى فئة « الجزائريين التابعين للقانون المدني العام » ، وإذا كان هناك محلفون في القضاء الجنائي ، فلا بد أن يكون ثلثهم من هذه الفئة . وإذا كانت المحكمة تتألف من قاض واحد فيجب أن يعين له مساعد فرنسي .

ونصت الاتفاقية على أنه لا يجوز مصادرة أملاكهم إلا بعد دفع تعويض عادل يتفق عليه مقدما .

وعلاوة على ذلك كله تقام محكمة للضمانات تتكون من قاضيين وطنيين وآخرين من فئة « الجزائريين التابعين للقانون المدني العام » ، وذلك للنظر في كيفية تنفيذ الضمانات . على أنه بعد خروج غالبية المستوطنين لم تدع الحاجة إلى إقامة مثل هذه المحكمة . ومن جهة أخرى فإن الحكومة الجزائرية خصصت للأوربيين في الجمعية الوطنية ، وهي أهم هيئة سياسية ستة عشر مقعدا من بين ١٩٦ ، وهي نسبة تزيد على أهمية المستوطنين العددية حاليا . ومن حيث الواجبات فقد أعفت الاتفاقية الأوربيين الذين يختارون الجنسية الجزائرية من الخدمة العسكرية لمدة خمس سنوات .

أما إذا اختاروا الاحتفاظ بالجنسية الفرنسية فإنهم يعتبرون أجناب ، ويتمتعون بنفس الضمانات التي يكفلها القانون الدولي للأجناب . فضلا عن ذلك فقد نصت الاتفاقية على امتيازات خاصة : حق دخول الجزائر والإقامة بها بمجرد حمل البطاقة الشخصية . وحق التملك والاشتغال

بجميع المهن اشتغالا مشعرا . وحق نقل الاموال خارج البلاد على الا يضر ذلك بالاقتصاد الجزائري . ولا يجوز التمييز بينهم وبين الجزائريين في الضرائب ، أو قوانين الإصلاح الزراعي . مع ملاحظة أن للجزائريين تسهيلات مماثلة بخصوص الإقامة والعمل في فرنسا .

أما الامتيازات العسكرية التي احتفظت بها فرنسا فهي استئجار قاعدة المرسى الكبير البحرية لمدة خمسة عشر عاما قابلة للتجديد . مع النص على أن أراضي القاعدة جزء من التراب الجزائري . وتبع القاعدة مطارات ومنشآت عسكرية حولها تخضع لنفس نظامها . وبمقتضى هذا النظام يكون للفرنسيين وخدمهم حق التحليق فوقها ، واستخدام مياهها الإقليمية ، والإشراف على الأمن فيها ، واستخدام شبكات المواصلات اللاسلكية الخاصة بها وأعطى الفرنسيون حق الاستيلاء على الأبنية اللازمة داخل منطقة القاعدة مع دفع التعويضات المناسبة .

وبجانب القاعدة تحتل فرنسا بعض المواقع في الصحراء الكبرى لمدة خمس سنوات أهمها في كولبي شار وريجان . ولها أن تستخدم المحطات الفنية القائمة بها . وتشير هذه العبارة إلى محطات التجارب النووية ولوان الإتفاقية لم تذكر صراحة حق فرنسا في إجراء هذه التجارب . ومع ذلك فقد كان من الضروري تعديل الإتفاقية العسكرية لتناسب مع موقف الجزائر من هذه المسألة . ولم تعارض فرنسا في أن تنقل هذه المحطات الفنية إلى بعض ممتلكاتها في المحيط الهادي بعد أن أعلن الرئيس بن بلا في مارس ١٩٦٣ عدم موافقة بلاده على إجراء التجارب النووية في أراضيها . ونصت الإتفاقية على منح التسهيلات للقوات الفرنسية في لكي تستخدم الطرق البرية والبحرية والجوية التي تصل بين قواعدها المختلفة . وللجنود الفرنسيين قضاء مستقل ، ولكن إذا ارتكبوا مخالفات تضر بأمن الجزائر فإنهم يقدمون إلى محاكم جزائرية . وفي هذه الحالة يتم اعتقالهم داخل

سجون القوات الفرنسية . ولهذه القوات أن تنقل في الجزائر  
حاملة السلاح .

ويقصد بأفراد القوات الفرنسية القائمون بالخدمة فعلا ، أو الذين  
يمرون بالجزائر في طريقهم إلى جهات أخرى ، أو الذين يقضون  
إجازات فيها .

وفيما عدا ذلك نظمت الإتفاقية مواعيد الجلاء على النحو التالي :

تخفض القوات الفرنسية بعد عملية الاستفتاء بنه واحدة إلى ثمانين  
ألفا . ثم يتم جلاؤها عن بقية البلاد بعد سنتين ، أى عند انقضاء المهلة  
التي أعطيت للأوربيين لاختيار جنسيتهم .

\* . \*

أما التعاون المالى والاقتصادى فقد جاء فى مقدمة الإتفاقية الخاصة به  
أن فرنسا تقدم إعانة مالية بقدر ما لها من مصالح فى الجزائر . وتشمل هذه  
الإعانة التعويضات التى تدفع للأوربيين نتيجة لتطبيق قانون الإصلاح  
الزراعى أو التاميم . وتذكر الإتفاقية أنه يجب أن تكون الإعانة  
مساوية لمعدل المشروعات التى يجرى تنفيذها فى السنوات السابقة على تقرير  
المصير . ويقصد بذلك مشروع قسنطينة .

وتص الإتفاقية على مبدأ الأفضلية فى المعاملة بالنسبة للرسوم الجمركية  
ويتفق على السلع الجزائرية التى تعفى تماما من الرسوم الجمركية فى فرنسا  
وسيرتب على هذا النص وضع ترتيبات خاصة بين الجزائر والسوق  
الأوربية المشتركة .

وحسب الإتفاقية تدخل الجزائر فى منطقة الفرنك ، ولكن يخصص

لها جزء من العملات الصعبة التي تحصل عليها فرنسا . وتنص الإتفاقية على إقامة مؤسسة في المستقبل لإصدار النقد الجزائري .

وعما يلفت النظر أن يدخل ضمن هذه الإتفاقية البند الخاص بوضع الجزائريين في فرنسا فنص على أنهم، وخاصة العمال، يتمتعون بنفس الحقوق التي للفرنسيين ماعدا الحقوق السياسية . وفي ذلك ما يغري العمال الجزائريين بالبقاء في فرنسا ، بل وهجرة أعداد جديدة إليها كما حدث فعلا .

• • •

وبلى ذلك إتفاقية خاصة باستغلال نפט الصحراء وغيره من المعادن الموجودة في باطن الأرض وأبرز ما في هذه الإتفاقية هو للنصر على أنه ، في خلال ست سنوات يكون للشركات الفرنسية الأولوية في الحصول على امتيازات التنقيب ، وذلك إذا تسارت عروضها مع الشركات الأخرى . ويستمر العمل بالامتيازات التي تم منحها قبل الاستقلال . وكذلك قانون نפט الصحراء الذي وضع في عهد الحكم الفرنسي . ولا يجوز لفرنسا أن تمنح رخصا جديدة في الفترة الانتقالية . وبعد ذلك ينتقل حق منح التراخيص إلى الدولة الجزائرية كما تنتقل إلى إشرافها الامتيازات الممنوحة من قبل .

ويلاحظ أن الجزائريين استهدفوا المشاركة الإدارية والفنية في نפט الصحراء ، دون أن يكتفوا باستلام الأرباح . ولهذا الغرض نصت الإتفاقية على إنشاء هيئة فنية مستقلة لها شخصية اعتبارية ، تساهم الدولتان في تمويلها ، ويكون القصد منها وضع الخطط لاستثمار الصحراء بطريقة علمية ، وتطوير الاستغلال ، والنظر في العروض المقدمة من الشركات من الناحيتين الفنية والإدارية . وتشرف كذلك على صيانة منشآت النفط والآنابيب .

يبقى بعد ذلك اتفاقيتان : إحداهما خاصة بالتعاون الثقافي ، والأخرى بالتعاون الفني وأغلب ماورد فيها يحقق منافع بالنسبة للجزائر .

من ذلك تسهيل التحاق الجزائريين بالمعاهد الفرنسية وإعطاؤهم منحاً دراسية ودورات تدريبية . ومع ذلك فإن الإتفاقية الثقافية تهدف أيضاً إلى الإبقاء على نفوذ فرنسا الثقافي ، وذلك بالنص على حرية إنشاء المدارس والمعاهد والمكاتب الجامعية . وتراعى الجزائر في توزيع أقسام كلياتها الجامعية التوزيع الشائع في فرنسا .

وحسب اتفاقية التعاون الفني تضع فرنسا تحت تصرف الجزائر الموظفين الذين هي في حاجة إليهم ، وتقدم الجزائر كشفاً بهذه الوظائف كل سنتين ، وهي مدة العقد ويتبع الموظفون السلطات الجزائرية ، ولا يجوز لهم الاشتغال بالسياسة ، كما لا يجوز للحكومة الجزائرية طردهم من البلاد إلا بعد إخطار مسبق . وتحدد اتفاقية تالية تنظيم مراتبهم وتوزيع الأعباء المالية بين البلدين .



حققت الجزائر استقلالها بعقد هذه الإتفاقيات . وكانت مضطرة في سبيل ذلك إلى تنازلات هائلة كما رأينا ولذلك لم يعتبر الجزائريون اتفاقيات إيفيان سوى مجرد مرحلة ، كما عبرت عن ذلك مجلة المجاهد عندما نشرت ملخص للإتفاقيات بتاريخ ٢٠ مارس ١٩٦٢ .

وليس الإتفاقيات محدودة بزمن ، باستثناء مواعيد الجلاء ، وتأجير قاعدة المرمى الكبير . ولا بد أن يكون الجزائريون قد عولوا على تطورات الحوادث بعد الاستقلال لكي يحرصوا مساويء الإتفاقية في أضيق نطاق وكان بوسعهم أن يجدوا المبررات التي تحقق لهم أغراضهم ، سواء

بالاستناد إلى تفسير للنصوص ، أو الانتفاع بأحداث جدد وظروف تغيرت مثال ذلك :

وضع نهاية لحق فرنسا في استخدام محطات تجارها النووية في الصحراء الكبرى نزولا على إجماع الدول الأفريقية ، وعدم التقيد بالنص القائل بضرورة احترام أما كن العبادة الكاثوليكية والبروتستنتية واليهودية . فإن الحقوق التاريخية كانت تبرر للجزائر ارجاع المساجد التي حولها الفرنسيون إلى كنائس إلى ما كانت عليه قبل الاحتلال . وتم ذلك بالاتفاق مع السلطات الكنسية مباشرة .

وأم من ذلك الاستيلاء على مليونين ونصف مليون هكتار من ممتلكات المستوطنين الذين غادروا البلاد . فقد اعتبر أنهم ياهملهم زراعتها يضرون بالاقتصاد الجزائري . وتقررت مصادرتها دون تعويض . كذلك فرضت القيود على تنقل الأموال استنادا إلى ماورد في الاتفاقية الاقتصادية من اشتراط ، ألا يضرب انتقال الأموال بالاقتصاد الجزائري ،

ولم يمض عام واحد على استقلال الجزائر حتى شرع في تعديل بعض الاتفاقيات وخاصة الاتفاق العسكري . واتفاق النفط . فقصّر أمد الجلاء إلى نهاية ١٩٦٤ باستثناء قاعدة المرسى الكبير .

• • •

أما في فرنسا فقد أثارت اتفاقيات إيفيان ردود فعل متباينة . وطبيعي أن تعترض عليها أحزاب اليمين التي تؤيد المستوطنين . وقد حاول هؤلاء الآخرون إفسادها ، وذلك بمضاعفة نشاط الجيش السري ، رجاء أن يجرؤوا الجزائريين إلى الإخلال بشرط وقف إطلاق النار . واضطر الجزائريون إلى كثير من ضبط النفس لكي يفوتوا عليهم هذا الغرض . فلما يتسوا من إفسادها طالبوا بتعديلها على الأقل ، وذلك بتقوية ضمانات

الأوربيين ، واستشهدوا بوضع الأتراك في قبرص ، وذلك إذا تعذر<sup>(١)</sup> التقسيم .

وحجة المعارضين هو أن السوابق دلت على أن مثل هذه الاتفاقيات لا تعمر طويلا ، بدليل ما حدث في تونس سنة ١٩٥٥ ، وكيف أن الاتفاقية التي ضمنت حقوق المستوطنين ألغيت بعد عشرة أشهر . وقد أجاب أنصار الاتفاقية بأن المعونة الاقتصادية ضمان كاف لكي يحترم الجزائريون الاتفاقيات . فرد المعارضون بأنه من الممكن أن تلجأ الجزائر إلى دول أخرى . وعلى كل فهذه المناقشات لم تكن لها سوى قيمة نظرية . وكان المعول عليه هو روح السياسة العامة لكلا الدولتين ، وليست نصوص الاتفاقية . فمن المعروف أن حكومة دييجول لم تتخذ من المعونة الاقتصادية وسيلة للضغط على الجزائر . فاستمرت في تقديمها حتى بعد إجراء التعديلات .

وحتى يتغلب دييجول على المعارضة بشأن سياسته الجزائرية اضطر إلى طرح هذا الموضوع على استفتاء جديد إثر توقيع الاتفاقيات . ويبدو أن وجود الجيش السرى قد اضطر الكثيرين إلى الموافقة دون أن يكونوا مقتنعين بذلك . وهكذا جاءت النتيجة في استفتاء ٨ أبريل ١٩٦٢ بنسبة ٩١ ٪ بالموافقة .

وقد يكون من المناسب أن نستطرد قليلا فنطرح السؤال الآتي :

هل تعد سياسة دييجول الجزائرية نجاحا بالنسبة لفرنسا ؟ لقد توقع بعضهم سقوط حكمه عند انتهاء المشكلة الجزائرية التي كانت مبررا لوجوده ولقبول الرأي العام الفرنسي للسلطات الواسعة التي يتمتع بها .

وإذا أردنا أن نجيب على السؤال فإن ذلك يتوقف على مدى النجاح الذي أحرزه دييجول في تحقيق أهدافه الأخرى . فقد ذكرنا أنه سارع إلى التخلص من المشكلة الجزائرية ليسلك بفرنسا في المحيط الدولي مسلكا جديدا . فهل حقق زعامتها في غرب أوروبا ؟ وهل استطاع أن يجعل منها قوة نورية مستقلة تقوم على قدم المساواة مع حلفائها في الأطلسي ؟

مهما كانت الإجابة على هذه الأسئلة ، فما لا شك فيه أن دييجول صدر في سياسته الجزائرية عن نظرة واقعية ولم يتدفع وراءه المشاعر العاطفية التي كانت توهم بعض الفرنسيين بأن الجزائر هي جزء من تاريخ فرنسا التليد .

---

## الجمهورية الجزائرية

جرى الاستفتاء على تقرير المصير في أول يوليو ١٩٦٢ ، وكان السؤال المطروح هو : هل توافق على استقلال الجزائر وتعاونها مع فرنسا في إطار اتفاقيات إيفيان ؟ وكانت النتيجة هي موافقة ٩٧٪ من الأصوات ومراعاة للشكل القانوني حرصت الحكومة الفرنسية على أن تقوم هي بإعلان الاستقلال في اليوم الثالث . ولم يتخذ الجزائريون هذا الإعلان أساسا لقيام الجمهورية ، بل اعتبروا قيامها منذ اليوم الخامس . وهو اليوم الذي يصادف إحتلال الفرنسيين للبلاد سنة ١٨٣٠ .

وقد تهدد الجمهورية عند نشأتها خطر ان رئيسيان الأول يتمثل في نشاط الجيش السرى، ومدى قدرة الحكومة الفرنسية، إن صدقت النية، على قمعها. والحق إن العاملين في هذه المنظمة لم يزيدوا وقتا ماعن ثلاثة آلاف ولكنها اكتسبت أهميتها وخطورتها من تواطؤ بعض الضباط وكثير من الموظفين الإداريين معها. وقد تمكن الجيش السرى خلال المرحلة الانتقالية من أن يقوم بأعمال تخريبية هائلة ، مركزا هجماته على المدارس ومكاتب الضرائب كما أحرق مكتبة جامعة الجزائر ، فعبّر بذلك عن الحقد الذي كان يملأ نفوس المستوطنين ، الذين أرادوا ألا يتركوا للجزائر المستقلة الوسائل اللازمة لإدارة البلاد ومكافحة الجهل المستشري فيها. وتمشيا مع هذه السياسة استولى الجيش السرى بتواطئه مع الجيش الرسمي على المطارات والموانئ لكي يسهل عمليات خروج المستوطنين بأموالهم وما نهبتة المنظمة من أموال ، وما يترتب على ذلك أيضا من حرمان البلاد من كثير من الفنين . هذا مع ملاحظة أن سياسة المنظمة كانت حتى توقيع إتفاقيات إيفيان هي منع الأوربيين بالقوة من مغادرة البلاد ، حتى إذا تأكد قرب الاستقلال

انعكست الآية وبعد أن ارتكبت المنظمة جميع هذه الفظائع عمدت قبيل إنتهاء المرحلة الانتقالية إلى محاولة الانفاق مع الهيئة التنفيذية المؤقتة ، وذلك بقصد تأمين الأوربيين وعدم الانتقام منهم بعد الاستقلال . وفي مقابل ذلك تعهدت المنظمة بإيقاف أعمالها في نهاية شهر يونيو . وهكذا زال أول خطر هدد الجمهورية الناشئة .

أما الخطر الثاني فيتمثل في النزاع حول السلطة ، ذلك النزاع الذي ظهر قبيل الاستفتاء وأوشك على تحطيم الوحدة القومية في بداية عهد البلاد بالاستقلال، إلى تمكن بن يلا من السيطرة على الموقف فخفت حدة النزاع دون أن يختمى . وقبل أن تناول التفسيرات المختلفة التي ذكرت لتعليل هذا النزاع نلخص وقائمه فيما يلي :

في نهاية شهر يونيو ١٩٦٢ اجتمع المجلس الوطني كعادته في طرابلس . وكان من بين أعماله اختيار مكتب سياسي يمثل جبهة التحرير أثناء الفترة الواقعة بين إعلان الإستقلال، وبين إنتخاب الجمعية التأسيسية التي كان من المفروض أن تسلم السلطات من الهيئة التنفيذية المؤقتة . وحسب رأى أغلبية المجلس شكل المكتب السياسي من ستة أعضاء من بينهم بن يلا وثلاثة من زملائه في الأسر . واعترض يوسف بن خدة على هذا التشكيل وغادر المجلس وفي نيته أن يدخل الجزائر عند إعلان الإستقلال ويتسلم السلطة بإسم الحكومة المؤقتة . ولما كان المجلس الوطني يضم عدداً كبيراً من القادة العسكريين ، وكان هؤلاء هم الذين رجحوا كفة الإختيار المذكور للمكتب السياسي ، فقد ربط بن خدة بين قادة جيش التحرير وبين خصومه السياسيين ، ولذلك أعلن بإسم الحكومة المؤقتة ليلة الإستفتاء عزل هواري بومدين القائد العام لجيش التحرير قائلاً بأنه يريد أن يمنع بذلك قيام دكتاتورية عسكرية . وقد أثار هذا الإجراء سخط الكثيرين ، إذ لم يكن من المعقول أن يحرم المناضلون يوم النصر من جنى الثمار . وهكذا

كان طبيعيا أن يميل قواد جيش التحرير إلى تأييد بن يلا . وبفضل تأييد الجيش وغالبية الرأي العام تمكن من دخول البلاد بعد إعلان الاستقلال بأكثر من شهرين . ولم يعن هذا استقرار الأوضاع نهائيا ، فقد وجد بن يلا نفسه صعوبة في انتزاع السلطة من القواد العسكريين . وبالملاينة تمكن رئيس المكتب السياسي من إدماج القوات غير النظامية بالجيش الرسمي للدولة . وهي عملية شاقة إذ أن القادة العسكريين اعتادوا أثناء الثورة أن يجمعوا بين السلطات العسكرية والسياسية .

يتضح من رواية هذه الأحداث أن أقرب التفسيرات التي ذكرت إلى الصواب هو القول بأن الخلاف كان يمثل الصراع بين السياسيين والعسكريين . وأن العسكريين بحكم تكوينهم مالوا إلى روح بن يلا الثورية وشاهد ذلك أن بن يلا أسند مرارا كقيادة هامة في حكومته للعسكريين وخصص لهم أكثر من نصف المقاعد في الجمعية التأسيسية . ولكننا نرى أن التمييز بين العسكريين والسياسيين في الثورة الجزائرية ينطوي على كثير من الاصطناع ، لأن طبيعة الثورة اقتضت أن يجمع الزعماء بين الصفتين السياسية والعسكرية . وأوضح مثل على ذلك أن بن خدة نفسه كان قائد منطقة العاصمة في بعض مراحل الثورة فهو لا يمثل بالضرورة فريق السياسيين . وليست التفسيرات الأخرى بأكثر حسما في هذا الموضوع . فمنها القول بأن الخلاف هو استمرار للأنقسامات الحزبية السابقة على تكوين جبهة التحرير ، وأن الخلاف قد عاد إلى الظهور بعد انتهاء مرحلة الكفاح المسلح . والحق إن طول مرحلة الكفاح ومرارتها قد عملت على إدماج الأحزاب القديمة إدماجا حقيقيا في الجبهة ، وأقصى ما يمكن تصديقه هو أن يكون بن خدة قد أحيا جماعة المركزيين ودخل في صراع مع مؤسس اللجنة الثورية الأتحاد والعمل ، غير أن بعض الذين انشقوا على بن يلا كانوا من هؤلاء المؤسسين مثل كريم بلقاسم . ثم انحاز منهم

إلى المعارضة أيضا حسين أيت أحمد، ومحمد بوضياف، ويلاحظ أن الصراع بين بن خده وأنصار الحكومة المؤقتة من جهة وبين بن يلا والمكتب السياسي الجديد لجبهة التحرير من جهة أخرى قد اختلف تماما بعد قيام الجمعية التأسيسية، وظهرت صور أخرى من النزاع مما جعل بعض البكتات يفسرها تفسيراً آخر، وهو الاختلافات العقائدية داخل جبهة التحرير وهناك مبادئ أساسية يتفق عليها زعماء الجبهة، وهي تطبيق النظام الاشتراكي في الداخل وسياسة عدم الانحياز وتأييد الثورات التحررية في الخارج وإعتبار الجزائر جزء من العالم العربي ولكن الزعماء قد يختلفون في التفاصيل مثال ذلك مدى تطبيق الاشتراكية وهل ترد إلى أصول عربية إسلامية. أم يستفاد من تجربة الأقطار الاشتراكية في الخارج، ولا سيما كوبا ويوغسلافيا، اللتين إعتنقتا المبادئ الماركسية دون أن تكون خاضعة للاتحاد السوفيتي، ويمكن القول بوجود ثلاثة إتجاهات في هذا الصدد: الإتجاه الأول يمثله بوضياف ويمكن تسميته باليسار المتطرف وهو يدعو صراحة إلى الأخذ بالعقيدة الماركسية وتطبيقها في الجزائر والاتجاه الثاني يمثله المتأثرون بالثقافة الإسلامية وقد إنتهز هؤلاء فرصة إنعقاد مؤتمر جبهة التحرير من ١٦ إلى ٢٠ أبريل سنة ١٩٦٤ ونشروا بياناً على لسان بشير الإبراهيمي رئيس جماعة العلماء، أهابوا فيه بالمؤتمر ألا يسترشد بمبادئ أجنبية لا تقرها بالأديان. وبين هذين التيارين وقف بن يلا موقفاً وسطاً وإستطاع بذلك أن يخرج من المؤتمر وهو أقوى مما كان عليه في السابق ويبدو أن حسين أيت أحمد وأنصاره في بلاد القبائل هم أقرب إلى تفكير الفريق الثاني المتمسك بشخصية الجزائر الإسلامية ولم يمنعم ذلك من أن يسموا حركتهم باسم جبهة القوى الاشتراكية.

ومن المعروف أن هذه الجبهة تركز على بلاد القبائل وربما كان أهل هذه المنطقة أكثر ميلا إلى تصوير استقلال الجزائر بصورة انتصار إسلامي ، وهذا في رأينا تفسير أقرب إلى الحقيقة ، ما قيل من أن معارضة بلاد القبائل تنبئ على أساس عنصرى ، وتمثل منحنى البربر على حكومة بن يلا العربية ، وقد سبق أن أثبتنا اختفاء النزعات العنصرية من الثورة الجزائرية ، وهذا لا يبنى الحقيقة من أن بلاد القبائل كانت منذ الاستقلال أقوى معاقل المعارضة لابن يلا ، فقد كانت قيادتها العسكرية هي آخر من سلم للحكومة الوطنية الجديدة . وفيها وقعت حركة العصيان المسلح التي لم تنته إلا بسبب وقوع النزاع على الحدود بين الجزائر والمغرب مما أهاب يقائد الثورة ولد الحاج أن يتغاضى عن الخلاقات الداخلية حتى تتفرغ الحكومة الجزائرية لتسوية مشكاة الحدود مع المغرب .

كذلك لوحظ عند الاستفتاء على الدستور أن نسبة كبيرة في بلاد القبائل امتنعت عن التصويت

وخلاصة القول إنه من الجائز أن تكون جميع هذه التفسيرات صحيحة في بعض الأحوال ، كما يمكن أن يضاف إليها تفسير أبسط ، وهو النزاع الشخصى حول السلطة .

ولكن هذا النزاع قد فقد شرعيته بعد إجراء الاستفتاء على الدستور في ٩ سبتمبر ، ثم على رئاسة الجمهورية في ١٥ منه .

ما هي مكانة جبهة التحرير في الجمهورية الناشئة ؟

لقد كان من المقرر عند إجراء الاستفتاء على تقرير المصير أن تطلق حرية تكوين الأحزاب . وقد سمح فعلا لثلاثة أحزاب بالعمل في بداية الأمر ، وهي جبهة التحرير ، والحزب الشيوعى الجزائرى ، وحزب اشتراكى صغير . وبعد تكوين المكتب السيامى للجبهة وتسلم بن يلا للسلطة رأى

أن هذه المرحلة من حياة الجزائر لا تسمح بتعدد الأحزاب وانهم الحزب الشيوعي بالانحراف لا في عهد الاستقلال فحسب بل في مراحل الثورة ذاتها . وهكذا قرر المكتب السياسي أن تقدم جبهة التحرير قائمة واحدة بأسماء المرشحين للجمعية التأسيسية . ثم جاء الدستور فأكد صفة الجبهة الشرعية وبين دورها الكبير . فهي التي ترشح رئيس الجمهورية وتوافق على أسماء المرشحين للجمعية الوطنية ، وتراقب أعمال كل من الحكومة والمجلس الوطني<sup>(١)</sup> معا . كما أنها هي التي تنظم التشكيلات السياسية الشعبية وتقوم بنشر الوعي الاشتراكي بين أفراد الشعب . وهكذا انتهت الجزائر إلى نظام الحزب الواحد بنص الدستور .

• • •

وقد وافق المؤتمر العام الذي عقدته الجبهة من ١٦ إلى ٢٠ إبريل سنة ١٩٦٤ على برنامج تفصيلي بين التشكيلات السياسية وكيفية تطبيق الاشتراكية على ضوء تجربة ممارسة السلطة . وبخصوص التشكيلات تقرر أن تكون القاعدة الأساسية هي المؤتمر العام الذي ينعقد مرة كل سنتين . ويختب أعضاء اللجنة المركزية . وتشرف اللجنة المركزية على الحكومة والحزب معا . وهي التي تختار المكتب السياسي ، وتجتمع مرة كل أربعة أشهر على الأقل ، ويدعو التنظيم إلى أن يكون رئيس الحزب هو رئيس الدولة في نفس الوقت .

على أن المؤتمر وجد من الصعوبة أن يعهد إلى اللجنة المركزية . بتعيين أعضاء المكتب السياسي وتحديد عدد أعضائه فوكل هذه المهمة إلى الرئيس بن بلة باعتباره الأمين العام للمؤتمر ، ويلاحظ عند استعراض أسماء

(١) انظر المادة من ٥٦ - ٥٩ من دستور الجزائر .

الأعضاء السبعة عشر الذين وقع عليهم الاختيار لتكوين المكتب السياسي الخالي أن أكثر من النصف هم من الضباط القدامى في جيش التحرير وهذا يدعونا إلى التساؤل من جديد عن علاقة الجيش بالدولة وقد أشرنا من قبل إلى احتمال وجود نزاع بين السياسيين والعسكريين والأقرب إلى الصحة أن يقال أن الخلاف يدور حول هذه النقطة، هل من الأفضل للجزائر أن يعاد تشكيل الجيش بحيث تقتصر قيادته على المحترفين؟ أم يحتفظ جيش الثورة بكيانه القديم؟ وحجة أنصار الرأي الأول هو أن جيشا محترفا يكون أطوع للدولة وأقدر على التدريب على أحدث الوسائل، وبالتالي يستطيع أن يقوم بمهمة الدفاع ضد العدوان الخارجي وقد أثبت النزاع مع المغرب حاجة الجزائر إلى مثل هذا الجيش. أما أنصار الاحتفاظ بالجيش القديم فحجتهم أنه يوثق به أكثر من غيره على حماية مبادئ الثورة، وهذه إحدى مشكلات الجمهورية الناشئة.

ومن الموضوعات الأخرى التي تتعلق بالسياسة الداخلية اخترنا مشكلتين أساسيتين لمعالجتهما في هذا الفصل الأخير. الأولى تتعلق بالأوضاع الاقتصادية والثانية لمسألة التعليم.

والمشكلة الاقتصادية هي من مخلفات النظام الاستعماري الذي رزحت تحته الجزائر مدة طويلة، وإذا كان من اليسير إعلان الاستقلال السياسي باتفاق أو بقرار، فإن الاستقلال الاقتصادي للجزائر لا يتأتى دفعة واحدة بعد أن ارتبط باقتصاد فرنسا مدة طويلة. وبالرغم من الجهود العظيمة التي تبذلها الحكومة الجزائرية لتحقيق هذا الاستقلال فإن ٨٠٪ من تجارة الجزائر الخارجية لا زال قائما مع فرنسا، ولندكر مثلا على هذه الضرورات الاقتصادية التي ترتبت على النظام الاستعماري، نوسع المستوطنين في زراعة الكروم. نعم إن هذه الزراعة تفسح المجال لتشغيل عدد كبير من الأيدي العاملة، ولكن إنتاج النيذ بكميات كبيرة يجعل الجزائر في حاجة دائمة إلى

السوق الفرنسية وقد أصبحت فرنسا تنظر إلى شراء نبيذ الجزائر على أنه نوع من أنواع المساعدة الاقتصادية هذا في الوقت الذي تحتاج فيه الجزائر إلى استيراد كميات كبيرة من الحبوب .

لقد كانت الجزائر عبئا على الميزانية الفرنسية لأن الدولة كانت تعتبر نفسها مسئولة عن خدمة مصالح القلة من المستوطنين . ومن ثم لم تهتم فرنسا بإقامة أى نوع من الصناعة وكان المستوطنون يستثمرون أموالهم إما في الزراعة أو في التجارة أو الخدمات العامة في المدن ، زعما زاد مشكلة الجزائر تعقيدا في بداية عهد الاستقلال ذلك التدمير الذي أصاب مختلف أوجه الإنتاج سواء بفعل الثورة الوطنية أم بتخريب المنظمة السرية في السنة الأخيرة قبل الاستقلال . وقد حرمت المنظمة على إخراج المستوطنين بأموالهم، وحرمت البلاد بذلك من الفنيين في مختلف أوجه الحياة ، إذ أن الحكم الاستعماري شاء أن يقصر الخبرات الفنية على الأوربيين وهكذا وجدت الجزائر نفسها فجأة تواجه نقصا كبيرا في الأطباء، والمهندسين والعامل الفنيين وهم جرا .

إن الزيادة السريعة في عدد السكان تجعل الجزائر في حاجة ماسة إلى استيراد الحبوب وإنتاجها الزراعي لا يكفي لأطعام أكثر من نصف السكان . فالمشكلة إذن ليست في إعادة توزيع الأرض بقدر ما هي في زيادة المساحة المزروعة .

ومن المعروف أن الحكومة الجزائرية طبقت نظام الإصلاح الزراعي منذ تسلمها للسلطة . وشمل هذا الإصلاح نحو مليونين ونصف من الهكتارات كانت ملكا للمستوطنين . ولم توزع هذه الممتلكات على الأفراد ليملكوها بل أخذ بنظام المزارع الجماعية أو مزارع التسيير الذاتي كما تسمى هناك . وبالرغم من أن الجزائر كانت تعتبر في الماضي من

أشهر البلاد الرعوية في العالم فإنها تعاني الآن نقصا كبيرا في الثروة الحيوانية .  
ومن أسباب ذلك أن حرب التحرير تسببت في إهلاك كثير من المواشى .  
بلغت ميزانية الجزائر في السنة الأولى من الاستقلال ٢٦٨ مليون جنيه  
بينما قدر الدخل القومى بـ ٤٥ مليون . ومن هنا تبين مدى حاجة الجزائر  
إلى العون الخارجى . وقد قدمت فرنسا في هذا العام نحو ١٢٠ مليون جنيه  
من بينها خمسين مليوناً على شكل معونة فنية ؛ فهى إذن تغطى نحو ٤٠ ٪ من  
ميزانية الجزائر . ويجب ملاحظة أن جزءاً من هذه المعونة يخصص  
لتعويض الأوربيين وهذا هو المأخذ الأول على الإعانة الفرنسية . أما  
المأخذ الثانى فهى الاعتراضات التى يثيرها النواب عند مناقشة الميزانية  
الفرنسية . فقد حدث عند نظر ميزانية سنة ١٩٦٣ - سنة ١٩٦٤ أن  
طلب بعض النواب الفرنسيين بقطع المعونة وتخصيصها للتعويض عن الممتلكات  
التي أمتها حكومة الجزائر ، والحق أن دييجول استخدم نفوذه لكي تستمر  
المعونة الفرنسية كماهى دون نقص . وذلك بالرغم من أن الجزائر كانت قد  
أمت قبيل نظر الميزانية عدداً من الفنادق والممتلكات الفرنسية الأخرى ،  
ولم ير دييجول من الحكمة استخدام هذه المعونة كأداة للضغط تمنع حكومة  
الجزائر من متابعة سياستها الاشتراكية ، ورغم ذلك فإن الحكومة  
الجزائرية لا تريد أن تعلق مصيرها بالمعونة الفرنسية وأبدت استعدادها  
لتلقى المعونات من دول العالم المختلفة . وقد بادر الأتحاد السوفيتى فأقرض  
الجزائر ما قيمته ٣٧ مليون جنيه بشروط سهلة ، وعلى أثر زيارة بن بللا  
لموسكو سنة ١٩٦٤ تقرر أقرض الجزائر مبالغ جديدة بالإضافة إلى معونة  
فيه واسعة النطاق وتشمل إنشاء كلية للعلوم التطبيقية .

ويأتى الكويت فى الدرجة الثانية بعد الأتحاد السوفيتى من حيث قيمة  
القروض الخارجة .

أما الجمهورية العربية المتحدة فقد خصصت عشرة ملايين من  
الجنيهات كمنحة للجزائر فى السنة الأولى من استقلالها ، وقد كانت

كما رأينا أسبق دول العالم إلى تقديم المساعدة المادية والأدوية إلى الثورة الجزائرية منذ قيامها .

ويبدو أن أحوال البلاد الاقتصادية تدفع بآلاف السكان إلى الهجرة للخارج . وما زالت فرنسا هي المنفذ الأول للساعين وراء العمل وقد ازدادت نسبة المهاجرين إليها من الجزائريين في أوائل سنة ١٩٦٤ بحيث وصل المعدل إلى ألف شخص يوميا ، مما اضطر الحكومة الفرنسية إلى إعادة النظر في إتفاقات إيفيان التي تنص على حرية التنقل بين الجزائر وفرنسا بالنسبة لمواطني الدولتين . وفي ١٠ إبريل وقعت إتفاقية جديدة تنظم عملية الهجرة الجزائرية فأصبح من الضروري إجراء الفحوص الطبية وتوزيع المهاجرين حسب حاجات العمل والمناطق الصناعية الفرنسية .

وقد كان أنصار التمسك بالجزائر يحاولون المبالغة فيما ينتظر من أرباح ندرها الثروة المعدنية في الصحراء الكبرى . وذلك لإقناع حكومة ديجول بالإستمرار في الإنفاق على الحرب . والذي حدث هو أنه خلال السنتين الأوليين من الاستقلال لم تزد أرباح النفط على ثلاث الدخل القومي . ولكن من المنتظر أن ترتفع هذه النسبة باضطراد . وقد أصبحت الجزائر العضو التاسع في منظمة الدول المنتجة للنفط . ولا يقتصر إهتمام الحكومة الجزائرية على زيادة نصيبها من أرباح النفط ، بل أنها تسير بخطى أسرع من غيرها من الأقطار العربية للأشرف الإداري والعلمي . صناعة النفط ، وتجلت هذه السياسة منذ عقد إتفاقيات إيفيان التي تضمنت إنشاء هيئة فيه مشتركة لوضع خط إستثمار المعادن في الصحراء الكبرى .

وبعد الاستقلال عمدت الحكومة الجزائرية إلى إنشاء شركة وطنية لتسويق النفط في الداخل . كما شرعت في بناء أسطول لنقل النفط وذلك حتى تتجنب إحتكار الشركات الفرنسية لأعمال النقل والتسويق . ومن

جهة أخرى فقدت فرنسا إحتكارها لمد انابيب النفط وذلك حينما حصلت شركة بريطانيا في نهاية مارس سنة ١٩٦٤ على أكبر مشروع للأنابيب يصل ما بين آبار حاسي مسعود وميناء أرزو . ويختلف أمتياز خط الأنابيب الجديد عن الخطين الموجودين من قبل والذين تشرف عليهما فرنسا، في أن الجزائر ستسالم في إداره هذا الخط من الناحيتين الماليه والفنيه . وقد أثارت الشركات الفرنسيه إحتجاجات عند منح هذا الأمتياز وكان بوسع الحكومه الجزائريه أن تستند إلى النص القائل بأن لها حق الإختيار لأية شركة من الشركات العالميه إذا تساوت العروض ، ومع ذلك فقد أصبح من الضروري بعد إنخاذ هذه الإجراءات للسيطره على إنتاج النفط أن تعدل إتفاقية إيفيان الخاصة باستثمار المعادن ولم تستطع فرنسا أن تمتنع عن إجراء المفاوضات في هذا السبيل .

أما مشكله التعميم فهي ذات وجهين في الجزائر الأول : هو الحاجه إلى إنشاء جديد لمؤسسات تعليميه تستوعب جميع الأطفال والوجه الثاني تعريب التعليم ، وحينما غادرت فرنسا البلاد لم يكن يتوفر من الأماكن ما يستوعب سوى ربع الأطفال الذين في سن التعليم . وقد أشرنا إلى أن المنظمه السريه إتجهت بصفة خاصه إلى تدمير المدارس والمعاهد والمكتبات ولذلك فإن إنشاء عدد كاف من المدارس الابتدائيه يتطلب نفقات هائله سواء للأبنيه أم للأدوات أم لتعيين المدرسين . هذا مع ملاحظه أن تزايد السكان يسير بسرعة مضطرده وأن نسبة الشبان دون العشرين عاليه جدا . وكان هناك نحو ١٧ ألف مدرس فرنسي يعملون في الجزائر قبل الاستقلال . وحسب مشروع قنطينه عهد إلى الجنود والضباط بالقيام بالتدريس حتى دعت الضروره . وقد انسحب معظم المدرسين الفرنسيين مع مجموع المستوطنين . وإذا كانت الدراسة في تونس قد تعطلت سنة ١٩٦١ لإنسحاب ثلاثة آلاف مدرس . فمن باب أولى تعطل في الجزائر بهذا السبب وربما كان انسحاب الفرنسيين فرصه طيبه لتعريب التعليم في الجزائر . لولا أن مسألة

تغيير لغة التعليم ليست من الأمور التي تتحقق دفعة واحدة ومن جهة أخرى فلم يكن بإمكان الأقطار العربية رغم قنانيها في مساعدة الجزائر أن تقدم العدد الكافي من المدرسين .

وتنفذ حكومة الجزائر سياسة التعريب بأناه وتؤدة . وكان من الطبيعي أن تقصر التعريب في البداية على المرحلة الابتدائية . وقد أقر الدستور بإمكان إستخدام اللغة الفرنسية بصفة مؤقتة إلى جانب اللغة العربية . ولذا ناشدت الجزائر فرنسا لإعادة أكبر عدد من المدرسين ، وقدر العاملون منهم سنة ١٩٦٤ بأربعة عشر ألف مدرس .

والآن نتناول بإيجاز سياسة الجزائر الخارجية . ويلاحظ أن هناك مبادئ ثابتة تبعها جبهة التحرير حتى من قبل الإستقلال . كبدأ عدم الانحياز والتضامن مع الشعوب المكافحة ضد الإستعمار . وقد اتمركت الحكومة المؤقتة في مؤتمر بلغراد سنة ١٩٦١ .

أما الموضوع الذي يستحق المناقشة فهو التعرف على عوامل الجذب الثلاث الرئيسية لسياسة الجزائر الخارجية ، وقد بين الدستور هذه العوامل في المادة الثانية حيث ينص على أن الجزائر تكون جزءا متكاملًا مع المغرب العربي والعالم العربي وأفريقيا .

وهذا تيب منطق للأولويات إذ أننا نسلم بأن الوحدة المغربية خطوة بناءه ، سبيل الوحدة العربية الشاملة على خلاف ما يتصور بعض المراقبين . غاية الأمر أن أية خطوة في سبيل الوحدة لا بد وأن تتم في ظل حكومات تقدمية .

وقد كان من المتوقع أن الوحدة المغربية ستكون أيسر تحقيقًا بعد إستقلال الجزائر ، غير أن عوامل معاكسة تدخلت وجعلت هذه الخطوة تبدو أبعد

منالما كانت عليه في السابق ، فند سنة ١٩٥٦ والحبيب بورقيبة يبدو أكثر المغرب العربي تمحسا لإنشاء المغرب الكبير، وفي أكثر من مرة اقترح على فرنسا أن تساهل في قضية إستقلال الجزائر ، مقابل حصولها على إمتيازات خاصة في إتحاد مغربي كبير يتأسس أولا من تونس والجزائر ، ومن الواضح أن هذا الإقتراح كان يخفي وراءه فكرة تزعم بورقيبة لهذا الإتحاد ، إلا أن هذا الأسلوب لم يكن من شأنه أن يرضى زعماء الثورة الجزائرية لاسبب المنافسة على الزعامة فحسب بل بما ينطوي عليه الإقتراح من مساس بمبدأ الإستقلال التام ويمكن أن نستخلص بعض النتائج التي ترتبت على إستقلال الجزائر بالنسبة لفكرة المغرب الكبير على النحو التالي :

أولا : - تلاشى نجمس بورقيبة للفكرة بعد أن فقد الأمل في تزعم المغرب الكبير المقترح فإن تونس هي أصغر الأقطار الثلاثة من حيث الموارد والمساحة وعدد السكان .

ثانيا : - وجود خلاف عقائدي بين حكومات المغرب ، ليس فقط بين جمهوري وملكى بل بين إشتراكي ورأسمالي . ومن ظواهر هذا الانقسام عقد محالفة دفاعية سنة ١٩٦٢ بين الدولتين الملكيتين وهما ليبيا والمملكة المغربية .

ثالثا : - وقوع النزاع حول الحدود بين الجزائر والمغرب ، وفضلا عن ذلك يلاحظ أن الأقطار الثلاثة تتج الفوسفات وهو من أهم صادراتها وفي عهد الإستعمار الفرنسي كان هناك مكتب ينسق التوزيع بين هذه الأقطار . وعندما إجتمع ممثلوها في فبراير سنة ١٩٦٣ للسير قدما بفكره المغرب الكبير كان من بين قرارات المؤتمر إنشاء لجنة للوحدة الإقتصادية وأخرى للوحدة الثقافية ولم يوضع هذا القرار موضع التنفيذ . ولم تجرؤ حكومة من الحكومات أن تعلن عن طريقة تحقيق الوحدة السياسية

عما يجعلنا نقسامل : هل ستبقى فكرة المغرب الكبير كفكرة الوحدة العربية  
أملا عاطفيا تنادى به الشعوب ويبقى معلقا عند هذه المرحلة ؟ كذلك فإن  
التضامن الأفريقي لا يزال حركة الوحدة العربية طالما أنه يأتي في ترتيب  
الأولويات في الدرجة الثانية . وقد رأينا كيف أشار الدستور الجزائري  
إلى هذا الترتيب الطبيعي . والمقصود بالتضامن هو التعاون الوثيق بين  
الحكومات القائمة في مختلف الميادين ولأسيما التعاون الاقتصادي واتخاذ  
موقف محدد أمام المشكلات الدوائية غير أن الجزائر بحكم موقعها الجغرافي  
وبحكم مركزها في تاريخ الكفاح ضد الإستعمار تولى سياسة التضامن  
الإفريقي عناية خاصة فقد كانت من أسبق الدول التي اعترفت بحكومة  
انجولا الحرة وأبدت استعدادا لأرسال المقاتلين لمساعدتها .

وقد فكرت جبهة التحرير في تكوين فرقة إفريقية المساهمة في حرب  
التحرير وما زالت تنادى بنفس الفكرة لمساعدة الأقطار الأفريقية التي  
ما زالت ترزح تحت الاستعمار ، مثل جنوب أفريقيا والمستعمرات البرتغالية  
ولاشك أن إيجاد مثل هذا الجيش هو أفضل بواة لتحقيق فكرة الميثاق  
الدفاعي الأفريقي وهناك أسباب عدة تبرر للجزائر هذه الارتباطات  
الوثيقة بالقارة الأفريقية حتى تبدو أحيانا وكأنها في نفس درجة الارتباط  
بالعالم العربي ، فمن هذه المبررات متاخمة الجزائر لعدة دول أفريقية جنوب  
الصحراء . ثم تلك الصلات التاريخية والثقافية التي تربطها بالمستعمرات  
الفرنسية السابقة وجبهة التحرير تأثير فكري ملحوظ لدى المثقفين في  
كثير من الجمهوريات الأفريقية الناطقة بالفرنسية ولذا فإن الجزائر تستطيع  
أن تلعب في أفريقيا دورا قياديا قد لا يتبها في مجال آخر . إن مركز الجزائر  
في أفريقيا وذلك الدور الكبير الذي يحتمل أن تقوم به في حركة الوحدة

المغربية ثم سمعتها الدولية التي إكتسبتها منذ أيام النضال كل ذلك يهيء لها مركزا دوليا مرموقا وما يسترعى الانتباه أن خطب ود الجزائر لم تتنافس عليه الكتلتان الغربية والشرقية فحسب، بل أن كلام الصين والاتحاد السوفيتي تسابقتا بعد أن إحتدم النزاع بينهما على إكتساب جانب الجزائر وذلك لأن أحد أسباب النزاع الرئيسي بين الدولتين يكمن في الرغبة في تزعم الدول النامية ومعروف ما للجزائر من تأثير بين هذه الدول في أفريقيا.

---

# ملحق

اتفاقات إيفيان ( التصريح العام )



## اتفاقات إيفيان ( التصريح العام )

• أن المحادثات التي جرت بإيفيان من ٧ إلى ١٨ مارس ١٩٦٢ بين حكومة الجمهورية الفرنسية والحكومة المؤقتة الجزائرية انتهت إلى النتيجة التالية .

أبرم اتفاق لوقف القتال ووضع حد للعمليات العسكرية والقتال في مجموع التراب الجزائري يوم ١٩ مارس ١٩٦٢ في منتصف النهار .

أن الضمانات الخاصة بتطبيق تقرير المصير وتنظيم السلطات العامة بالجزائر أثناء الفترة الانتقالية قد حددت باتفاق مشترك . ونظرا إلى أن تكوين دولة مستقلة وذات سيادة على أثر تقرير المصير يتلأم مع الواقع الجزائري ونظرا إلى أن التعاون بين فرنسا والجزائر يتجاوب في هذه الحال مع مصالح القطرين . فإن الحكومة الفرنسية تعتبر بالإشتراك مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أن حل استقلال الجزائر بالتعاون مع فرنسا هو الحل الذي ينسجم مع هذا الوضع .

إن الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اتفقتا تبعا لذلك على تحديد هذا الحل في التصريحات التي ستعرض على موافقة الناخبين أثناء اقتراح تقرير المصير .

## تنظيم السلطات العامة

أثناء الفترة الانتقالية وضمانات تقرير المصير

( ١ ) بجرى الاستفتاء حول تقرير المصير للناخبين بأن يعلنوا هل يريدون أن تكون الجزائر مستقلة، وفي هذه الحال هل يريدون أن تتعاون فرنسا والجزائر في ظروف تضبطها التصريحات الحالية ؟

( ٢ ) يجرى هذا الاستفتاء في كافة أنحاء الجزائر ، أى في المقاطعات الخمس عشرة التالية : العاصمة الجزائرية - باتنة - عنابة - قسنطينة - المدية - مستغانم - الواحات - وهران - الأصنام - سعيدة - صاورا - سطيف - تيارت - تزي وزو - تلسان .

( ٣ ) تكفل حرية الاستفتاء وفقا للقانون الذى ينظمه .

( ٤ ) تنظم السلطات العامة إلى أن يتم الاستفتاء على تقرير المصير طبقا للقانون المرفق بهذا التصريح وتنشأ هيئة تنفيذية مؤقتة ، ومحكمة للنظام العام ويمثل الجمهورية الفرنسية في الجزائر مندوب سام وتقام هذه المؤسسات وخاصة الهيئة التنفيذية المؤقتة فور دخول وقف إطلاق النار حرا التنفيذ .

( ٥ ) يختص المندوب الثامن الممثل لسلطات الجمهورية الفرنسية بالدفاع والأمن وكذلك بحفظ النظام ، بوصفه صاحب الكلمة وذلك عند الضرورة القصوى أى حينما تطلب منه ذلك الهيئة التنفيذية .

( ٦ ) تكلف الهيئة التنفيذية المؤقتة خاصة :

· بالتصرف فى الشؤون العامة التى تمم الجزائر وتسهر على تسيير إدارتها وترجع إليها مهمة تعيين الجزائريين فى وظائف الإدارة .

— وبحفظ الأمن العام ، وتكون لها هذه الغاية إدارة شرطه وقوة أمن توضع تحت تصرفها .

— وبإعداد تقرير المصير وتنفيذه .

( ٧ ) تتألف محكمة النظام العام من عدد متساو من قضاة أوروبيين وقضاة مسلمين ( جزائريين ) .

(٨) تعاد في أقرب الآجال ممارسة الحريات الفردية والحريات العامة بصفة مطلقة .

(٩) تعتبر جهة التحرير الوطني تشكيلة سياسية ذات صفة شرعية .

(١٠) يفرج عن المعتقلين سواء بفرنسا أو بالجزائر في أجل أقصاه عشرون يوماً ابتداء من وقف إطلاق النار .

(١١) يعلن فوراً عن العفو ويفرج عن الأشخاص المعتقلين .

(١٢) الأشخاص اللاجتون بالخارج يمكنهم أن يعودوا إلى الجزائر وساتتولى لجان قمام في المغرب وتونس تسهيل هذه العودة .

الأشخاص الذين وضعوا في معسكرات التجميع يمكنهم أن يعودوا إلى مكان سكناهم الإعتيادي .

- تتخذ الهيئة التنفيذية المؤقتة التدابير الإجتماعية والاقتصادية وغيرها الرامية إلى ضمان عودة هؤلاء السكان إلى الحياة العادية .

(١٣) يجرى الإقتراع على تقرير المصير في أجل أدناه ثلاثة أشهر، وأقصاه ستة أشهر وسيضبط التاريخ بإقتراح من السلطة التنفيذية المؤقتة في بحر الشهرين التاليين لقيامها .

### الإستقلال والتعاون

إذا وقع إختيار حل الاستقلال والتعاون فإن فحوى التصريحات التالية يكون ملزماً للدولة الجزائرية .

## إستقلال الجزائر

(١) - تمارس الدولة الجزائرية سيادتها المطلقة والعامّة في الداخل والخارج . وتمارس هذه السيادة في كل الميادين وخاصة في الدفاع الوطني والشؤون الخارجية .

تتخذ الدولة الجزائرية لنفسها بكامل الحرية مؤسساتها الخاصة بها وتختار النظام السياسي والاجتماعي الذي تراه أكثر ملاءمة لمصالحها وفي الميدان الدولي تختار وتنفذ بكامل السيادة السياسة التي تختارها .

تصادق الدولة الجزائرية بدون تحفظ على التصريح العالمي لحقوق الإنسان وتقيم مؤسساتها على مبادئ ديموقراطية وعلى التساوي في الحقوق السياسية بين جميع المواطنين دون تمييز في الجنس أو الأصل أو الدين . وتطبق خاصة الضمانات المعترف بها للمواطنين التابعين للقانون المدني العام (١) .

(٢) حقوق الأشخاص وحريةهم وضمانياتهم .

أ - إجراءات عامة : لا يمكن أن يستهدف أي شخص لتدابير الشرطة أو المحاكمة لعقوبات تأديبية أو أي تمييز في المعاملة مهما كان بسبب أفكار عبر عنها بمناسبة الحوادث التي وقعت بالجزائر ، أو لأعمال ارتكبها بمناسبة هذه الحوادث نفسها قبل يوم الإعلان عن وقف القتال .

ولا يجوز إجبار أي جزأري على مبارحة التراب الجزائري أو أن يمنع من الخروج منه .

---

(١) المراد بهذا التعبير المستوطنون الذين يتبعون القانون المدني الفرنسي .

## أحكام تخص المواطنين الفرنسيين الخاضعين للقانون المدنى العام

١ - ينظم الوضع القانونى للمواطنين الفرنسيين الخاضعين للقانون العام فى نطاق التشريع الجزائرى الخاص بالجنسية الجزائرية على الوجه الآتى :

- طوال مدة ثلاث سنوات إبتداء من تاريخ تقرير المصير يستطيع المواطنون الفرنسيون الخاضعون للقانون العام .

- إذا كانوا مولودين بالجزائر ومقيمين بها منذ عشر سنوات إقامة عادية منتظمة حتى يوم تقرير المصير .

- أو كانوا مقيمين بالجزائر منذ عشر سنوات إقامة عادية منتظمة حتى يوم تقرير المصير، وكان أحدهم والديهم مولودا بالجزائر وممتعا أو فى استطاعته التمتع بالشروط المطلوبة لممارسة حقوق المواطنة .

- أو كانوا مقيمين بالجزائر منذ عشرين سنة إقامة عادية منتظمة حتى يوم تقرير المصير .

يستطيع هؤلاء التمتع بالحق الكامل فى حقوق المواطنة الجزائرية ويعتبرون بذلك رعايا فرنسيين ممارسين لحقوق المواطنة الجزائرية . وأن الرعايا الفرنسيين الممارسين لحقوق المواطنة الجزائرية لا يمكنهم فى الوقت نفسه ممارسة حقوق المواطنة الفرنسية .

وبانتهاء أجل السنوات الثلاث المشار إليه يحصلون على الجنسية الجزائرية بواسطة طلب تسجيل أو طلب تأكيد لتسجيلهم فى القوائم الانتخابية . وفى حالة عدم تقديمهم هذا الطلب يقبل تمتعهم باتفاقية الاستيطان .

٢ - حفظا وضمانا لحماية الأشخاص والأموال والمشاركة النظامية في حياة الجزائر خلال السنوات الثلاث بالنسبة للرعايا الفرنسيين الممارسين لحقوق المواطنة الجزائرية ، وبالنسبة للجزائريين ذوى النظام المدني الفرنسي بعد انقضاء هذا الأجل تقررت التدابير التالية :

- تتاح لهم مساهمة عادلة وحقائقية في الشؤون العامة فيكون تمثيلهم في المجالس مناسبة لقيمتهم العددية الفعلية ، وتضمن لهم مشاركة عادلة في مختلف فروع الوظائف العمومية ومساهماتهم في الحياة البلدية بمدى الجزائر ووهران في أحكام خاصة . ونحترم حقوق ملكيتهم فلا تتخذ أى اجراءات انتزاع ملكية ضدم بدون تقديم التعويض العادل الذى يتم تحديده مقدما :

- يتلقون الضمانات الملائمة لميزاتهم الخاصة في الشؤون الثقافية واللغوية والدينية ويحافظون على قانونهم الخاص بالأحوال الشخصية الذى يحترم وينفذ من قبل المجالس القضائية الجزائرية المشتمة على قضاء متسبين لنفس النظام . ويستعملون اللغة الفرنسية داخل المجالس وفي علاقتهم مع السلطات العمومية . وتساهم الهيئة المنوط بها صيانة حقوقهم في حماية هذه الحقوق المضمونة لهم وستقوم محكمة الضمانات وهى مؤسسة خاضعة للقانون الجزائرى الداخلى بالسهر على احترام هذه الحقوق .

### ب - العلاقات بين فرنسا والجزائر

تقوم العلاقات بين البلدين على الاحترام المتبادل لاستقلالهما ، وعلى تبادل المصالح والمنافع بين الجانبين . فالجزائر تضمن مصالح فرنسا والحقوق المكتسبة سواء فيما يتعلق بالأشخاص الماديين أو المعنويين حسب الشروط المحددة في هذه الإتفاقات وفي مقابل هذا تمنح فرنسا للجزائر

إعانتها الفنية والثقافية ، وتقدم لها إعانة مالية ممتازة لصالح تطورها الاقتصادية والاجتماعي .

١ - تقدم الإعانة الفرنسية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد

وسيحدد مبلغها حسب ظروف ومستوى يمائل مستوى المشاريع التجارية . وسيحدد البلدان في نطاق احترام الاستقلال التجاري والجمركي للجزائر مختلف الميادين التي تتمتع فيها المبادلات التجارية بنظام تفضيلي . وتدخل الجزائر في منطقة الفرنك ، وستكون لها عملتها الخاصة ونصيبها من العملة الصعبة . الخاصة بها وستكون بين الجزائر وفرنسا حرية تحويل الأموال حسب شروط تتلاءم مع التطور الاقتصادي والاجتماعي للجزائر .

٢ - في مقاطعتي الواحات والساورا يتم استثمار ثروات مانتحت الأرض حسب المبادئ التالية :

( ١ ) يتضمن التعاون الفرنسي الجزائري إنشاء جهاز فني للتعاون الصحراوي يمثل فيه الجانبان بنسبة متساوية ودور هذا الجهاز على الاخص هو تطوير الشبكات الجوفية اللازمة لاستثمار مانتحت الأرض وابداء رأيه في مشاريع القوانين والتنظيمات ذات الصبغة المنجمية ودراسة المطالب المتعلقة باعطاء رخص التنقيب . لكن الدولة الجزائرية هي التي تمنح هذه الرخص وهي التي تملئ وتحدد التشريع المنجمي في نطاق السيادة الكاملة .

( ٢ ) تضمن المصالح الفرنسية بواسطة :

١ - ممارسة الحقوق المتعلقة برخص استغلال المناجم التي منحها فرنسا حسب قوانين تشريع البترول الصحراوي كما هو موجود حاليا .

٢ - في حالة ما إذا كانت العروض متساوية ستعطى الأولوية للشركات الفرنسية فيما يتعلق بإعطاء الرخص الجديدة حسب الإجراءات التي ينص عليها التشريع المنجمى الجزائرى .

- الدفع يتم بالفرنك الفرنسى فيما يخص الوقود الصحراوى المعين لسد حاجات الإستهلاك الداخلى الفرنسى والبلدان الأخرى التي تنتمى لمنطقة الفرنك .

٣ ) وتطور فرنسا والجزائر علاقتهما الثقافية ، ويستطيع كل بلد أن ينشئ فوق تراب الآخر معاهد جامعية وثقافية تكون مفتوحة للجميع وستقدم فرنسا إعانتها لتكوين الفنانين الجزائريين وسيوضع الفرنسيون وخصوصا المعلمون والفنيون تحت تصرف الحكومة الجزائرية بواسطة إتفاق بين البلدين .

### تسوية المسائل العسكرية :

فما إذا تمت المصادقة على حل إستقلال الجزائر والتعاون بين الجزائر وفرنسا ستسوى المسائل العسكرية حسب المبادئ الآتية : -

- القوات الفرنسية التي سينخفض عددها تدريجيا إبتداء من إيقاف القتال ستسحب من الحدود الجزائرية بعد إجراء إستفتاء تقرير المصير .  
وسينخفض عددها إلى ثمانين ألف جندي في ظرف اثني عشر شهرا إبتداء من تقرير المصير ، وعودة هذه القوات إلى وطنها يجب أن يتم في ظرف مرحلة ثانية .  
تمتد إلى ٢٤ شهرا وسيتم الجلاء عن المنشآت العسكرية بنفس التدرج .

- تسمح الجزائر لفرنسا بإستعمال قاعدة المرس الكبير لمدة ١٥ عاما قابلة للتجديد بإتفاق بين البلدين .

- كما ستسمح الجزائر لفرنسا باستعمال بعض المطارات والمرافق والمنشآت العسكرية التي هي ضرورية لها .

### تسوية الخلافات :

تسوى فرنسا والجزائر مختلف الخلافات التي تنجم بينها بوسائل التسوية السلمية وسيلجئان إلى وسائل التسوية السلمية سواء بواسطة التصالح أو التحكيم وفيما إذا لم يتم الإتفاق على هذه الاجراءات يستطيع كل من الطرفين أن يتوجه مباشرة إلى محكمة العدل الدولية .

### عواقب تقرير المصير :

بمجرد الإعلان الرسمي المنصوص عليه في المادة ٢٧ من قانون تقرير المصير يبدأ تنفيذ الإجراءات الواردة فيه .

وفيما إذا تمت المصادقة على حل الإستقلال والتعاون :

- تعترف فرنسا فوراً بإستقلال الجزائر .

- تحول في الحال السلطات .

- القوانين المنصوص عليها في التصريح العام والتصريحات التي ستلحق به تصبح نافذة المفعول في نفس الوقت .

- تنظم الهيئة التنفيذية المؤقتة في ظرف ثلاثة أسابيع بعد الإستفتاء إنتخابات لتعيين المجلس الوطني الجزائري الذي ستحول له سلطاتها .

## الإتفاقية الأولى

شروط الاستفتاء بشأن حق تقرير المصير

الباب الأول : تكوين هيئة الناخبين

الفصل الأول : التنظيمات العامة

قسم ١ - أحكام عامة :

المادة الأولى : - يشترك جميع الأشخاص الذين لهم حق الانتخاب وقيمون في الجزائر في الاستفتاء الذي يجرى بشأن تقرير المصير .

- يجب التقييد في كشوف الانتخابات قبل ممارسة حق الانتخاب .

- يسمح بالانتخاب عن طريق التفويض وعن طريق المراسلة بالشروط التي جاءت في النصوص الخاصة التي تنظم هذه العملية في الجزائر .

قسم ٢ - شروط الانتخاب خارج حدود الأراضي الجزائرية .

المادة الثانية : يستطيع المنتخبون المقيدون في كشف الانتخاب بالجزائر والذين يقيمون خارج هذا القطر التصويت بالمراسلة أو بالتفويض طبقاً للشروط التي جاءت في النصوص الخاصة التي تنظم هذا الموضوع .

المادة الثالثة : يشترك الأفراد الذين ولدوا بالجزائر وقيمون بفرنسا أو بمديريات أو أقاليم ما وراء البحار أو الذين لم يسجلوا في

قائمة انتخابية بالجزائر ؛ يشتركون في الاقتراع بشأن حق تقرير المصير ، بشرط أن يكونوا إما مقبدين سابقاً في قائمة انتخابية بالجزائر أو أن يثبتوا بأية وسيلة الدليل على إقامتهم في الجزائر لمدة لا تقل عن خمس سنوات . ويجب على الأفراد الذين استوفوا الشروط التي ذكرت سابقاً أن يقيدوا أنفسهم في ميعاد أقصاه ثمانون يوماً ابتداء من تاريخ نشر هذا القانون في كشف خاص مؤقت يعرض في كل قرية جزائرية من أجل الاقتراع على تقرير المصير ويستطيع الأشخاص الذين تنطبق عليهم الشروط المذكورة في هذه المادة أن يقيدوا أنفسهم في إحدى القرى الآتية :

- القرية التي ولدوا فيها .

- القرية التي كانت آخر مقر لهم .

بشرط ألا تقل مدة هذه الإقامة عن ستة أشهر . ويصوت هؤلاء الأشخاص عن طريق المراسلة أو عن طريق التفويض طبقاً للشروط التي جاءت في النصوص الخاصة بتنظيم هذا الموضوع في الجزائر .

## الفصل الثاني : التنظيمات الخاصة

المادة الرابعة : إن الجنود العامين الذين كانوا عند تجنيدهم<sup>(١)</sup> غير مستوفين لشروط الإقامة اللازمة للتسجيل بالقوائم الانتخابية بالجزائر لا يجوز تسجيلهم في هذه القوائم ، وتشطب أسماء الذين سجلوا بالفعل .

---

(١) المراد من هذه الاحتياطات هو منع دخول فئات من خصوم استقلال الجزائر من طريق الناظرة إلى قوائم الانتخاب .

## الفصل الثالث : خاص بتنظيم مراجعة كشوف

الانتخاب ووضع كشوف خاصة مؤقتة

يشمل المواد ٥، ٦، ٧.

### الباب الثاني : الدعاية الانتخابية

المادة الثانية : تبدأ الحملة الانتخابية قبل التاريخ المحدد للاستفتاء بثلاثة أسابيع .

المادة ٩ : تشترك الاحزاب أو الجماعات ذات الصبغة السياسية في الحملة الانتخابية وتستطيع الاستفادة من هذا القانون بشرط أن تكون هذه الاحزاب مقيدة في الكشوف التي أعدها لجنة المراقبة المذكورة ، وأما بالنسبة لفروع ( الاحزاب ) المحلية فيجب أن تكون مقيدة في كشوف لجنة المراقبة المختصة بشئون الولاية وفقاً لما تنص عليه المادة ٣٢ المذكورة فيما بعد .

المادة ١٠ : تعد أما كن خاصة في كل قرية لإعلانات الانتخاب وذلك عن طريق السلطة البلدية ونحت إشراف اللجنة .

المادة ١١ : تستطيع الجماعات التي ووفق عليها أن تنظم بحرية إجتماعات للدعاية الانتخابية بشرط مراعاة الأمن العام .

المادة ١٢ : وستوزع لجنة المراقبة المركزية بين الجماعات التي ووفق عليها جدولاً بمواعيد الإذاعة والتلفزيون المخصصة للحملة الانتخابية، كما تنسق

هذه اللجنة بين الجماعات السياسية وسائل الدعاية عن طريق المطبوعات والمنشورات .

المادة ١٣ : وترخص اللجنة المركزية لمدوبي الصحافة من جميع الجنسيات بعد تقديم ما يثبت مهنتهم كصحفيين ، وبعد موافقة وكالات الأنباء التي ترسلهم - بدخول الجزائر والتجول فيها بحرية طوال مدة الحملة الانتخابية بشرط ألا يشتركوا في هذه الحملة بأي شكل .

المادة ١٤ : يستطيع كل ناخب أن يرفع المخالفات لقواعد الدعاية الانتخابية إلى لجنة المراقبة الإقليمية . في شكل طاب مؤيد بوقائع معينة . وتملك اللجنة حق معاقبة الجماعة السياسية المخالفة بوقف نشاطها ، وستستأنف هذه الأحكام أمام اللجنة المركزية ، التي تكون أحكامها نهائية .

## الباب الثالث : تنظيم الاقتراع

الفصل الأول : العمليات التمهيدية للاقتراع وعمليات التصويت

المادة ١٥ : يبدأ الاقتراع في ميعاد واحد في جميع أنحاء الجزائر .

المادة ١٦ : ستحدد قرارات المحافظين ونوابهم عدد وأمكنة لجان الانتخاب في كل قرية وذلك بعد أخذ رأى لجنة المراقبة المختصة بشئون الولاية .

المادة ١٧ : يتكون مكتب الانتخاب من :

- مندوب من لجنة المراقبة المختصة بشئون الولاية ، يكون هذا المندوب رئيسا للجنة .

- رئيس بلدية أو مساعد له ، ويتم اختيارهم عن طريق لجنة المراقبة

المختصة بشئون الولاية ، ومندوب من الهيئة التنفيذية المؤقتة ويكون  
هو لاء نواب الرئيس .

- من اثنين من المنتخبين من القرية ، ويتم اختيارهما عن طريق  
لجنة المراقبة المختصة بشئون الولاية . وهو لاء هم المعاونون .

ويختار أعضاء اللجنة سكرتيراً من بين المنتخبين الذين يعرفون القراءة  
والكتابة والمقيدين في القرية .

المادة ١٨ : لكل حزب أو لكل مجموعة اشتركت في الحملة الانتخابية  
الحق في مراقبة جميع عمليات الانتخاب ، وفحص أوراق التصويت ،  
وإحصاء الأصوات ، وذلك في جميع الأماكن التي تجرى فيها عمليات  
الانتخاب . كما أنه يتحتم تسجيل كل الملاحظات والاحتجاجات أو الموافقة  
الخاصة بالعمليات المذكورة .

المادة ١٩ : على رئيس لجنة الانتخاب المحافظة على النظام في قاعة  
الاقتراع والأماكن التي حولها . وله أن يستعين بقوات الشرطة المحلية  
التي تقرر تكوينها من الجزائريين وإذا وقع حادث خطير فعليه الالتجاء فوراً  
إلى لجنة المراقبة المختصة بشئون الولاية .

المادة ٢٠ : . . . . .

المادة ٢١ : لا يستطيع أي فرد الدخول إلى أماكن الاقتراع وهو  
يحمل أسلحة ظاهرة أو غير ظاهرة ، سوى أفراد القوة العامة الذين  
تاستدعوا رسمياً .

## الفصل الثاني

فحص الأصوات وإحصاؤها ، ويشمل المواد من ٢٢ - ٢٨

## الباب الرابع

### مراقبة الامتفاء

المادة ٢٩ : تضمن اللجنة المركزية واللجان المختصة بشئون الولاية تحت سلطة الهيئة التنفيذية المؤقتة حرية الامتفاء وسلامته .

## الفصل الأول : تكوين أجهزة المراقبة

المادة ٣٠ : تشمل اللجنة المركزية للمراقبة : رئيس ، وثلاثة قضاة .

— يعين أعضاء اللجنة المركزية للمراقبة بواسطة مجلس الوزراء بناء على اقتراح الهيئة التنفيذية المؤقتة ، ويكون مقر اللجنة في بومرداس<sup>(١)</sup> .

المادة ٣١ : تتكون لجان المراقبة المختصة بشئون الولاية على نمط اللجنة المركزية . فهي تتكون من سبعة أعضاء يتم تعيينهم عن طريق رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة . ويكون مقر لجنة المراقبة المختص بشئون الولاية في عاصمة الإقليم .

المادة ٣٢ : تستطيع لجان المراقبة المختصة بشئون الولاية أن ترسل بعثة للمراقبة تتكون من ثلاثة أعضاء في كل دائرة ، ومندوب أو أكثر وذلك حسب أهمية عدد السكان والمساحة وعدد لجان الانتخاب .

---

(١) بومرداس هي العاصمة التي انتقلت إليها الإدارة الفرنسية قبل الاستقلال .

## الفصل الثاني : اختصاصات أجهزة المراقبة

المادة ٣٣ : تدلى اللجنة المركزية التي أشرنا إليها في المادة ٣٠ برأيها مقدما وذلك بالنسبة لكل الاجراءات العامة التي اتخذتها السلطات المنظمة لعمليات الانتخاب بشأن الاقتراع الخاص بتقرير المصير .

المادة ٣٤ : تحدد اللجنة المركزية كشفا بالأحزاب والجماعات التي لها الحق في الاشتراك في الاقتراع الخاص بتقرير المصير، كما لها أن تضع الوسائل الرسمية للدعاية تحت تصرفها .

المادة ٣٥ : يؤخذ رأى اللجنة المركزية بالنسبة - للخطة الموضوعة لاستخدام قوات الأمن العام اثناء فترة الانتخاب وقوات الأمن التي تحافظ على النظام يوم الاقتراع ،

المادة ٣٦ : تأخذ السلطات المسئولة عن تنظيم الاقتراع في الولاية برأى لجان المراقبة الخاصة بشئون الولايات مقدما قبل إجراء أى خطوة عامة أو فردية خاصة بتنظيم الاقتراع وحرية وتستطيع هذه اللجان رسمياً أو عن طريق احتجاج من الذين يعنهم الأمر أو من بعثات المراقبة في الأقاليم ومن مندوبي القرى أن تفرض على السلطات الادارية المسئولة إلغاء الإجراء الذي تراه منافياً لحرية الاقتراع وسلامته .

المادة ٣٧ : تخطر السلطة المسئولة عن ضغط النظام لجنة المراقبة المختصة بشئون الولاية عن الاجراءات التي اتخذت لهذا الغرض .

المادة ٣٨ : وتختص بالاشراف على عمليات التصويت .

المادة ٣٩ : على السلطات المسئولة عن تنظيم عملية الاقتراع وحفظ النظام في الجزائر تسهيل مهمة لجنة المراقبة وإرسال جميع الوثائق والمعلومات اللازمة لإتمام العمل ، وتقديم لهم جميع التسهيلات .

## الفصل الثالث : عن المنازعات الانتخابية

المادة ٤٠ : لكل ناخب في استفتاء تقرير المصير الحق في أن يعرض على سلامة الانتخابات ، ويسجل هذا الاعتراض في محضر خاص بذلك .

## الباب الخامس : نظام العقوبات

المادة ٤٣ : تطبيق أحكام العقوبات المذكورة في المواد من ١١ إلى ١٣٤ للرسوم رقم ٥١ - ٩٧١ بتاريخ أول أكتوبر عام ١٩٥٦ تحت عنوان قانون الانتخاب على المخالفات التي ترتكب أثناء الاستفتاء الخاص بتقرير المصير .

المادة ٤٤ : لا يجوز إقلاق أو شنص أو البحث عنه أو تتبعه بشأن الأحداث أو الآراء الخاصة بالحملة الانتخابية سوى هؤلاء الذين أشرنا إليهم في المادة السابقة .

أحكام ختامية :

المادة ٤٥ : سيتخذ المجلس التنفيذي المؤقت في حدود اختصاصاته الخطوات اللازمة لتطبيق القانون الحالي .

## الاتفاقية الثانية

### الفترة الانتقالية

### الباب الأول : أحكام عامة

المادة ١ : يبين هذا النص للتنظيم المؤقت للسلطات العامة في الجزائر في المدة ما بين وقف إطلاق النار وبين سريان النظم المترتبة على تقرير المصير .

المادة ٢ : تتألف السلطات العامة خلال المدة التي تقع بين وقف إطلاق النار ، وبين إعلان نتائج الاستفتاء من الأجهزة التالية :

— مندوب سام يقصد سلطات الجمهورية وهيئة تنفيذية مؤقتة لإدارة الشؤون الجزائرية ، ومحكمة مختصة بالنظر في جرائم الإخلال بالأمن العام .

المادة ٣ : يتشاور المندوب السامي مع الهيئة التنفيذية المؤقتة بصفة مستمرة فيما يتعلق بممارسة اختصاصات كل منها ولتوفير الشروط اللازمة لتطبيق حق تقرير المصير ولضمان استمرار الخدمات العامة .

### الباب الثاني : المندوب السامي

المادة ٤ : يمثل المندوب السامي حكومة الجمهورية ويوضع تحت سلطة وزير الدولة المختص بشئون الجزائر ، ويعين المندوب السامي بواسطة مرسوم من مجلس الوزراء .

المادة ٥ : يعتبر المندوب الأمين على سلطات الجمهورية في الجزائر ،

وهو مكلف برعاية مصالح الدولة ، ومكاف بالتعاون مع الهيئة التنفيذية المؤقتة بقصد المحافظة على القانون .

المادة ٦ : توضع المرافق المدنية التي تدخل في اختصاصات الحكومة المباشرة تحت سلطة المندوب السامي .

ويجب على المندوب السامي أن يسهل عملية تولى الجزائريين الوظائف الموجودة بالمرافق التي تحت سلطته و عليه أيضا تسهيل مهمة الهيئة التنفيذية المؤقتة في منح الجزائريين الوظائف الإدارية .

ويحدد المرسوم الأحوال التي يمارس فيها المندوب السامي سلطته في شئون العدل والتعليم .

المادة ٧ : يساعد المندوب السامي ، في شئون الدفاع وأمن البلاد والمحافظة على الأمن الداخلي ، يساعده ضابط هو القائد الأعلى للقوات المسلحة في الجزائر .

المادة ٨ : يصدر قرار لتكوين هيئة إدارية لمساعدة المندوب السامي وينوب عنه سكرتيره في حالة الغياب أو العجز عن أداء مهمته .

## الباب الثالث

### الهيئة التنفيذية المؤقتة

المادة ٩ : تقع مسؤوليات إدارة الشؤون العامة الخاصة بالجزائر على المجلس التنفيذي المؤقت الذي يتكون كآلاتي : - الرئيس

- نائب الرئيس

- عشرة أعضاء

وباستثناء السلطات التي تستمر الحكومة في ممارستها بالجزائر طبقاً للمادة الثانية المذكورة فيما بعد ، تتولى الهيئة التنفيذية إعداد وتنفيذ تقرير المصير بالجزائر .

ونتيجة لذلك فهي التي تقترح أسماء أعضاء اللجنة المركزية للمراقبة التي نص عليها قانون حق تقرير المصير .

وتقوم بإدارة الشؤون العامة الخاصة بالجزائر إلى أن يتم وضع النظم المترتبة عن الاقتراع العام مكانها . وسيتم وضع هذه النظم بعد ممارسة حق تقرير المصير .

وتدير المرافق العامة على مختلف المستويات . ولا تغير هذه النظم من استمرار تطبيق المادة ٢٤ من الدستور في الجزائر .

المادة ١٠ : يتكون التراب الجزائري الذي يمارس عليه المجلس التنفيذي المؤقت اختصاصاته من خمسة عشر ولاية وهي :

الجزائر - باتنة - عنابة - قسنطينة - مديية - مستغانم  
الواحات - وهران - الأضنام - سعيدة - صاوورا - سطيف  
تيارت - تيزي وزو - تلسان .

المادة ١١ : إن الشؤون العامة الخاصة بالجزائر والتي تملك الحكومة الفرنسية إزاءها اختصاصا مباشرا هي :

- السياسة الخارجية ، والدفاع وأمن البلاد ، القضاء ، والنقد ، والعلاقات الاقتصادية بين الجزائر والبلدان الأخرى وكذلك شؤون الأمن العليا ، بالاتفاق مع الهيئة التنفيذية إلا إذا تعذر ذلك .

وكذلك تخضع شئون التعليم والمواصلات اللاسلكية والموانئ والمطارات لإشراف الحكومة الفرنسية إلا ما تسنده منها للهيئة التنفيذية بمرسوم خاص .

وستحدد المراسيم ما ينحصر كلاً من الحكومة الفرنسية والهيئة التنفيذية ولا يعدل شيء بالنسبة لاختصاصات الولايات والقرى في الجزائر .

المادة ١٢ : المسئولية داخل الهيئة التنفيذية مسؤولة جماعية .

( أ ) يكلف الرئيس بمساعدة نائبه بإعداد وتنفيذ حق تقرير المصير .

( ب ) توزع اختصاصات الهيئة التنفيذية على مندوبين

لشؤون العامة

الاقتصادية

المالية .

الإدارية .

للأمن العام .

لشؤون الاجتماعية .

للأشغال العمومية .

لشؤون الثقافة .

للبريد .

وبمحدد المرسوم الذي يعين أعضاء المجلس التنفيذي المؤقت اختصاصات كل منهم لا سيما فيما يتعلق بإدارة المرافق التي تحت سلطة المجلس .

المادة ١٣ : يشكل الرئيس وأعضاء المجلس التنفيذي المؤقت مكتبهم ويقدمون قائمة بذلك إلى المجلس للتصديق عليها .

المادة ١٤ : للمجلس التنفيذي المؤقت سلطة سن اللوائح .

- يعين الموظفين في المناصب الإدارية -

وعليه أن يعجل بتنفيذ السياسة الخاصة بترقية الجزائريين المسلمين ، ويسهل توليتهم للمناصب الإدارية العليا .

المادة ١٥ : ويضمن المجلس التنفيذي المؤقت حفظ الأمن العام وتوضع قوة الأمن المشار إليها في الباب الرابع - وقوة الشرطة تحت سلطته .

المادة ١٦ : الولاية ونواب الولاية يخضعون لسلطة المجلس التنفيذي المؤقت ويعينون بعد مشاوره الهيئة التنفيذية .

المادة ١٧ : يتشاور المجلس التنفيذي المؤقت في أمر إعداد وتنفيذ حق تقرير المصير ، وذلك مع مراعاة الشروط التي حددها المرسوم الذي ذكر في المادة الأولى من قانون ١٤ يناير ١٩٦١ . ويسن اللوائح الخاصة بذلك .

وسينم الاقتراع بشأن حق تقرير المصير في مدة تراوح من ثلاثة إلى ستة شهور تحسب من تاريخ نشر هذا النص وسيحدد هذا التاريخ بناء على اقتراح المجلس التنفيذي المؤقت بعد شهرين من إنشائه .

المادة ١٨ : يجب أن يحاط المندوب السامي علماً بإجتماعات المجلس ومجدول أعماله مقدماً . ويتسلم في أسرع وقت محاضر الجلسات . ويستطيع

حضور الجلسات والإشتراك في مناقشاتها . ويستطيع أن يطلب إعادة المناقشة مرة ثانية فتصبح لازمة .

ينشئ المندوب السامي بالإشتراك مع الهيئة التنفيذية أجهزة للعمل في المجالات التي يحتم فيها توزيع الاختصاصات إتخاذ قرار مشترك وينطبق هذا بصفة خاصة على الاعداد لتقرير المصير وحفظ الأمن .

## الباب الرابع

### القوة المحلية

المادة ١٩ : تنشأ قوة للأمن خاصة بالجزائر . وتخضع هذه القوة لسلطة المجلس التنفيذي المؤقت الذي يقرر كيفية عملها .

المادة ٢٠ : وتتكون قوة الأمن من ٦٠٠٠٠ جندي جملة وتبديء ب ٤٠٠٠ جندي وتتكون من :

- قوة الجندرمة المساعدة وبمجموعات الأمن المتنقلة الموجودة حالياً .  
- وحدات مؤلفة من المطلوبين للخدمة العسكرية في الجزائر (١) .  
والمجلس التنفيذي السلطة في تكملة قوة حفظ الأمن بدعوة الإحتياطي المدرب .

المادة ٢١ : يعين قائد قوة الأمن بمرسوم بالإتفاق مع المجلس التنفيذي المؤقت .

---

(١) المقصود من هذه الأوصاف حشد قوة تتكون أساساً من الجزائريين الذين كان معظمهم يعمل تحت قيادة الفرنسيين .

## الباب الخامس

### الامن العام

المادة ٢٢ : تشكل محكمة للأمن العام تتكون من عدد متساو من القضاة الذين يتبعون القانون المدني العام ( الفرضي ) وقضاة يتبعون القانون المدني المحلي ( الإسلامى ) .

## الباب السادس

### إجراءات إعادة التوطين

المادة ٢٣ : تقام لجان في الجزائر وخارجها لإتخاذ جميع الإجراءات الإدارية وغيرها من أجل إعادة توطين الجزائريين اللاجئين في الخارج وخاصة اللاجئين في تونس والمغرب ، وتتكون هذه اللجان من ثلاثة أعضاء .

الأول : يعينه المدرب السامى .

الثانى : يعينه المجلس التنفيذى المؤقت .

الثالث : يعين عن طريق الهيئة العليا للاجئين طبقاً للإتفاق الدولى لهذه الهيئة .

وستقوم المرافق المدنية المختصة بمراقبة عمليات العودة إلى الوطن عند نقط المرور على الحدود .

## الباب السابع

### نتائج تقرير المصير

المادة ٢٤ : تسرى الأنظمة المترتبة على حق تقرير المصير بمجرد إعلان النتائج حسب المادة ٢٧ من إتفاقية تقرير المصير فإذا تم إختيار الإستقلال والتعاون :

- تعترف فرنسا فوراً بإستقلال الجزائر .
  - يتم نقل السلطات في الحال .
  - وتطبق في نفس الوقت القواعد المذكورة في التصريح العام وفي الإعلانات المرفقة به .
  - ينظم المجلس التنفيذي المؤقت في مدة ثلاثة أسابيع انتخابات لتشكيل الجمعية الوطنية الجزائرية التي تتسلم منه السلطات .
-

## الاتفاقية الثالثة

### اتفاقية وقف إطلاق النار

المادة ١ : متوضع نهاية للعمليات العسكرية ولكل عمل مسلح في القطر الجزائري يوم ١٩ مارس عام ١٩٦٢ عند منتصف النهار .

يتعهد الطرفان بمنع الالتجاء إلى أعمال العنف الجماعية والفردية .

المادة ٢ : يجب وضع نهاية لكل عمل سرى مضاد للأمن العام .

المادة ٣ : تستقر القوات التابعة لجهة التحرير الوطنية والقائمة يوم وقف إطلاق النار داخل المناطق الموجودة بها حالياً .

تم التنقلات الفردية لأفراد هذه القوات خارج مناطقهم دون حمل سلاح .

المادة ٤ : لن تنسحب القوات الفرنسية الموجودة على الحدود قبل إعلان نتائج تقرير المصير . ويعاد فقط توزيع الجيش الفرنسي بحيث يمنع أى احتكاك بين القوات الفرنسية والجزائرية .

المادة ٥ : تنشأ لجنة مختلطة لوقف إطلاق النار وذلك من أجل تسوية المشكلات الخاصة بذلك .

المادة ٦ : تقترح اللجنة الإجراءات التي يطلبها الطرفان ، خاصة فيما يتعلق بالحوادث التي تقع بعد إجراء تحقيق مستند إلى الوقائع والأدلة ، وتذليل الصعوبات التي يمكن تسويتها محلياً .

المادة ٧ : ويمثل كل من الطرفين في هذه اللجنة أحد كبار الضباط وعشرة أعضاء على الأكثر بما فيهم هيئة السكرتارية .

المادة ٨ : يقع مقر اللجنة المختلطة لوقف إطلاق النار في بومرداس وإذا دعت الحاجة تتكون لجان وقف إطلاق النار للأقاليم .

المادة ٩ : وتتألف من عضوين لكل من الفريقين وتسير على نفس المبادئ السابقة .

المادة ١٠ : يطلق سراح جميع أسرى المعارك لكل من الفريقين لحظة تطبيق وقف إطلاق النار . ويسلمون للسلطات المختصة في خلال عشرين يوماً من تاريخ وقف إطلاق النار .

وعلى الفريقين أن يخبرا هيئة الصليب الأحمر الدولية عن مكان أسراهم وعن الإجراءات التي اتخذت من أجل إطلاق سراحهم .

---

## الإتفاقية الرابعة

### إعلان الضمانات (١)

الجزء الأول :

القسم الأول : النظم العامة

(١) أمن الأفراد :

لا يمكن مضايقة أى فرد أو البحث عنه أو تتبعه أو محاكته أو إنزال عقاب أو إتخاذ اجراء تأديبي ضده ، بسبب الأحداث التي وقعت في الجزائر بين أول نوفمبر ١٩٥٤ ويوم إعلان وقف إطلاق النار .

وكذلك بالنسبة للآراء الشخصية أو العبارات التي يتفوه بها بخصوص الأحداث التي وقعت أو تقع منذ أول نوفمبر ١٩٥٤ حتى إجراء إستفتاء تقرير المصير .

(٢) حرية التنقل بين الجزائر وفرنسا :

لكل جزائري يحمل بطاقة شخصية الحرية في التنقل بين الجزائر وفرنسا إلا إذا قرر القضاء خلاف ذلك .

يستطيع الجزائريون الذين يخرجون من أرض الجزائر بغية الإقامة في بلد آخر ، حمل منقولاتهم معهم ويستطيعون تصفية ممتلكاتهم العقارية بلا قيد أو شرط ونحويل رؤوس الأموال التي نتجت من هذه العملية طبقاً للشروط التي ورد ذكرها في إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الإقتصادي والمالي .

---

(١) المقصود من هذه الضمانات حماية مصالح المواطنين والجزائريين الذين تناولوا مع فرنسا خلال حرب التحرير .

وتحترم حقوق الجزائريين في المعاش المكتسب من الهيئات الجزائرية طبقاً للشروط الواردة في نفس الإعلان .

الجزء الثاني :

الفصل الأول : ممارسة الحقوق المدنية الجزائرية .

ينظم الوضع القانوني للمواطنين الفرنسيين التابعين للقانون المدني العام ( الفرنسي ) في إطار التشريع الجزائري الخاص بالجنسية ينظم حسب القواعد الآتية :

يتمتع بالحقوق المدنية الجزائرية لمدة ثلاث سنوات ابتداء من تقرير المصير ، الفرنسيون التابعون للقانون المدني العام إذا كانوا من الفئات التالية .

- الذين ولدوا بالجزائر وأقاموا بها عشر سنوات إقامة ثابتة منتظمة يوم تقرير المصير

- أو الذين أثبتوا إقامة لمدة عشر سنوات بالجزائر حتى يوم تقرير المصير ، وكان أحداً بويه مستوفياً لشروط التمتع بالحقوق المدنية أو في إمكانه استيفائها .

- الذين أقاموا عشرين عاماً إقامة دائمة منتظمة في الجزائر حتى يوم تقرير المصير .

لايستطيع المواطنون الفرنسيون الذين يمارسون الحقوق المدنية الجزائرية أن يمارسوا في نفس الوقت الحقوق المدنية الفرنسية .

وسيكسب هؤلاء في نهاية المدة المحددة بثلاث سنوات ، الجنسية الجزائرية وذلك عن طريق طلب تقييد أو تأكيد التقييد في كشوف الانتخابات .

وفي حالة عدم وجود هذا الطلب يدخلون ضمن فئة المستفيدين من الإتفاقية الخاصة بإقامة الأوربيين بالجزائر .

### الفصل الثاني :

حماية حقوق وحرريات المواطنين الجزائريين الذين يخضعون  
للقانون المدني العام ( الفرنسي )

تتخذ الإجراءات التالية لحماية الجزائريين الذين يخضعون للقانون المدني العام .

ولحماية أشخاصهم وأموالهم . ومشاركتهم في الحياة العامة مشاركة مشمرة . ويستفيد من نفس هذه الإجراءات الرعايا الفرنسيون الذين يمارسون الحقوق المدنية الجزائرية طبقاً للشروط الواردة في المادة الأولى التي سبق ذكرها .

يتمتع الجزائريون الذين يخضعون للقانون العام بنفس المعاملة ونفس الضمانات قانوناً وفعلاً التي يتمتع بها باقي الجزائريين وعليهم أيضاً نفس الواجبات ونفس الإلتزامات .

يتمتع الجزائريون الذين يخضعون للقانون المدني العام بالحقوق والحرريات التي نص عليها إعلان حقوق الإنسان ولا يجوز التفرقة في المعاملة بينهم بسبب اللغة أو الثقافة أو الدين أو الحالة المدنية التي يتبعونها ويجب الإعتراف بشخصيتهم المتميزة واحترامها .

ويعني الجزائريون الذين يخضعون للقانون المدني العام في خلال خمس سنوات ، من الخدمة العسكرية .

ولهم نصيب عادل في إدارة الشؤون العامة سواء كان ذلك من شؤون الجزائر العامة أو من شؤون الهيئات المحلية والمؤسسات والمشروعات العامة .

يتمتع الجزائريون التابعون للقانون المدني العام بحق الانتخاب والترشيح ضمن دائرة انتخابية موحدة لجميع الجزائريين .

ولهم نصيب فعلي وعادل في التمثيل بجميع المجالس ذات الطابع السياسي أو الإداري أو الإقتصادي أو الإجتماعي أو الثقافي .

١ - لا يمكن أن يكون تمثيلهم أقل من أهميتهم بالنسبة لعدد السكان وذلك في المجالس ذات الصبغة السياسية والمجالس الإدارية ( مجالس الأقاليم والمجالس العامة والبلدية ) ولهذا يخصص في كل دائرة انتخابية عدد من المقاعد للجزائريين الذين يخضعون للقانون المدني العام ، حسب نسبتهم في الدائرة مهما كانت طريقة الاقتراع .

ب - ويجب أن يكون تمثيل هؤلاء الجزائريين في المجالس ذات الصبغة الإقتصادية والاجتماعية والثقافية قائماً على أساس مراعاة مصالحهم المعنوية والمادية .

١ - وسيكون تمثيلهم في المجالس البلدية بنسبة عكسية في الدائرة الانتخابية .

ب - في كل قرية يوجد بها أكثر من خمسين جزائرياً يخضعون للقانون المدني العام ولا يكونون ممثلين في المجلس البلدي بالرغم من تطبيق نظم المادة التي سبق ذكرها - يعين لهم مندوب خاص يدعى للمشاركة في الجلسات على أن يكون رأيه استشارياً .

ويصبح المرشح الجزائري الخاضع للقانون المدني العام الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات في نهاية الانتخابات البلدية مندوباً خاصاً

ج - مع عدم الإخلال بالمبادئ المذكورة في الفقرة السادسة .

١ - وفي خلال الأربع سنوات التالية للاقتراع الخاص بتقرير المصير  
مستدير المجالس البلدية الأمور في مدينتي الجزائر وهران . وسيختار  
رئيس هذه المجالس أو نائبه من الجزائريين الذين يخضعون للقانون المدني  
العام .

وفي خلال هذه المدة تقسم مدينتا الجزائر وهران إلى دوائر بلدية  
لا يقل عددها عن عشر دوائر بالنسبة للجزائر ، وعن ست دوائر بالنسبة  
لوهران .

وفي الدوائر التي تزيد فيها نسبة الجزائريين الذين يخضعون للقانون  
المدني العام عن ٥٠ ٪ تسند إليهم فيها الشئون البلدية ؛ ستكون هناك  
في مختلف فروع الوظائف العامة نسبة عادلة من الجزائريين الذين يخضعون  
للقانون المدني العام .

من حق الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام أن يتمسكوا بقانون  
أحوالهم الشخصية غير الإسلامي ، وذلك حتى إصدار قانون مدني في الجزائر  
يشتركون في وضعه .

تسرى الضمانات المحددة الآتية .

مادة القضاء .

يراعى عند تنظيم القضاء مستقبلا في الجزائر أن يمثل فيه الجزائريون  
الخاضعون للقانون المدني العام . وأن يشمل ذلك التمثيل الأمور الآتية .

— درجتي القضاء بما في ذلك المحلفين في المادة الجنائية ، وطرق رفع  
الدعوى العادية أمام المحاكم .

— واللجوء إلى محكمة التقاضي والإبرام ، وطلب العفو ، كل ذلك  
في الأمور المتعلقة بالإجراءات .

وبالإضافة إلى ذلك تسرى على جميع أراضي الجزائر الأنظمة التالية .

أ - في جميع الحالات المدنية أو الجنائية التي يمثل فيها جزائري خاضع للقانون المدني العام ؛ يجب أن يوجد قاض جزائري من نفس الفئة وزيادة على ذلك إذا كان يحكم في القضية محلفون فيجب أن يكون ثلثهم على الأقل من الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام .

ب - في كل قضية جنائية يحكم فيها قاض واحد ويكون المائل أمامه من الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام ، فلا بد أن يعين مساعده من نفس الفئة . ويكون رأيه استشاريا .

ج ( تعرض المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام على هيئة قضائية تكون أغليتها من نفس الفئة .

د ( في جميع القضايا التي تتطلب وجود قاض أو أكثر من الجزائريين التابعين للقانون المدني العام ، يجوز أن يعين مساعدون معهم من القضاة الفرنسيين المتدين للعمل بالجزائر طبقاً لاتفاقية التعاون الفنى .

تضمن الجزائر حرية المعتقد ، وحرية إقامة الشعائر الكاثوليكية والبروتستانتية واليهودية وتمكفل لهذه الطوائف حرية تنظيمها وممارستها لعقائدها وحرية التعليم كما تمكفل حماية أماكن العبادة .

أ - تنشر النصوص الرسمية أو تبلغ باللغة الفرنسية وباللغة الوطنية ( العربية ) أيضا .

وتستخدم اللغة الفرنسية في المعاملات بين المرافق العامة الجزائرية وبين الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام ، ولهؤلاء الجزائريين الحق

في استخدام اللغة الفرنسية خاصة، في الحياة السياسية والإدارية والقضائية.

ب) يختار الجزائريون الخاضعون للقانون المدني العام بحرية بين مختلف منشآت التعليم وأنظمتها.

ج) - للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام مثل غيرهم من الجزائريين الحرية في إنشاء وإدارة مؤسسات تعليمية.

د) يستطيع الجزائريون الخاضعون للقانون المدني العام أن يلتحقوا بالأقسام الفرنسية التي منتظمها الجزائر في منشآتها المدرسية طبقاً للنظام المنصوص عليها في إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي.

هـ) يجب أن تخصص الإذاعة والتلفزيون جزءاً من برامجها للغة الفرنسية تتلاءم مع أهمية المتكلمين بهذه اللغة في الجزائر.

لا يجوز التمييز في المعاملة بين الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام وغيرهم في أحوال الاستيلاء والتأميم والإصلاح الزراعي وفرض الضرائب.

ويجب أن يتبع أي انتزاع للملكية تعويض عادل محدد من قبل.

لن يكون في الجزائر أي تمييز من ناحية التعيين في الوظائف أو تقييد الاشتغال بالمهن، فيما عدا المهن التي تتطلب كفاءة خاصة.

للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام الحق في إنشاء الجمعيات والنقابات والانضمام إليها.

## الفصل الثالث

### المشاركة في تطبيق الضمانات

ينضم الجزائريون الخاضعون للقانون المدني العام إلى منظمة للضمانات معترف بها كهيئة عامة وينظمها القانون الجزائري .

وذلك إلى أن يطبق قانون الجنسية . ووظيفة الهيئة رفع الدعاوى أمام المحاكم بما في ذلك ، محكمة الضمانات ، للدفاع عن الحقوق الشخصية للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام ، وخاصة الحقوق المذكورة في هذا التصريح :

— التوسط لدى السلطات العامة والهيئات .

إدارة المنشآت الثقافية والهيئات الخيرية .

وتدير هذه الهيئة لجنة مكونة من تسعة أعضاء ، تعين كل فئة من الفئات الآتية ثلاثة منهم :

يمثلو الحياة الروحية والثقافية ويمثلو القضاء ويمثلو المحامين ، وذلك حتى تتم موافقة السلطات المختصة الجزائرية على القوانين السابقة .

وتساعد اللجنة الإدارية سكرتارية مسؤولة أمامها وتستطيع السكرتارية فتح فروع محلية في مختلف الأماكن .

وهذه الهيئة ليست حزبا أو جماعة سياسية وسيتم تكوينها بعد صدور هذا الإعلان .

## الفصل الرابع

### محكمة الضمانات

تحال جميع الخصومات إلى محكمة الضمانات ، عند طلب أحد الطرفين المعنيين وتتكون هذه المحكمة من .

- أربعة قضاة جزائريين ، إثنان منهم تابعان للقانون المدني العام ويتم تعيينهما عن طريق الحكومة الجزائرية .

- رئيس ، تعينه الحكومة الجزائرية باقتراح من القضاة الأربعة ويجوز للمحكمة أن تعقد جلساتها إذا اجتمع على الأقل ثلاثة أعضاء من خمسة .

وتستطيع أن تأمر بإجراء تحقيق :

وتستطيع أن تلغى أى لائحة أو قرار فردي مخالف لإعلان الضمانات .

وتستطيع أن تصدر رأيها في أحوال التعويض وتكون أحكامها نهائية .



## الجزء الثالث

### الفرنسيون المقيمون في الجزائر بصفة أجنبية

يستفيد هؤلاء الفرنسيون ما عدا الذين يتمتعون بحقوق المواطنة الجزائرية من اتفاقية خاصة بالإقامة طبقاً للمبادئ المذكورة فيما بعد .

- وسيستطيع الرعايا الفرنسيون الدخول إلى الجزائر والخروج منها بإبراز بطاقهم الشخصية الفرنسية أو جواز سفر سارى المفعول . ويمكنهم التجول بحرية في الجزائر واختيار مكان إقامتهم .

- يستطيع الرعايا الفرنسيون المقيمون في الجزائر والذين يرغبون في مغادرتها للإقامة في بلد آخر أن يحملوا أموالهم المنقولة معهم وأن يحولوا رؤوس أموالهم طبقاً للشروط التي ينص عليها البند الثالث من إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الاقتصادي والمالى . وفي إمكانهم الاحتفاظ بحقوقهم في المعاش المكتسب من الجزائر وذلك طبقاً للشروط التي ينص عليها إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الاقتصادي المالى .

يستفيد الرعايا الفرنسيون في القطر الجزائري من المساواة في المعاملة مع الوطنيين وذلك فيما يختص به :

- التمتع بالحقوق المدنية عامة .

- حرية ممارسة جميع المهن في إطار الشروط اللازمة لممارستها بصفة حرة وخاصة بالنسبة لإدارة وإقامة المشروعات .

- الاستفادة من التشريع الخاص بالعون والضمان الاجتماعيين .

- حق الحصول أو التنازل عن الممتلكات المنقول منها وغير المنقول ، وحق التصرف فيها والتمتع بها وذلك مع مراعاة النظم الخاصة بالإصلاح الزراعي .

- يتمتع الرعايا الفرنسيون في القطر الجزائري بجميع الحريات المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

- للفرنسيين الحق في استعمال اللغة الفرنسية في جميع علاقاتهم مع القضاء والإدارات .

- يستطيع الفرنسيون فتح وإدارة منشآت خاصة بالتعليم والأبحاث في الجزائر طبقاً للنظم التي نص عليها إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي .

- تفتح الجزائر أبواب مؤسساتها التعليمية للفرنسيين . ويستطيع هؤلاء الفرنسيون أن يطالبوا بالالتحاق بالتعليم المجاني في الأقسام المذكورة في إعلان المبادئ الخاصة بالمسائل الثقافية .

- إن أشخاص الفرنسيين وأموالهم توضع تحت حماية القوانين ، تلك الحماية التي يؤكد لها مبدأ حرية التقاضي .

ولا يمكن اتخاذ أي إجراء تعسفي منطوق على التمييز أو ضد أموال الرعايا الفرنسيين ومصالحهم وحقوقهم ، وإن يحرم أحد من حقوقه بدون تعويض عادل يحدد من قبل .

- يطبق قانون الأحوال الشخصية بالنسبة للفرنسيين بما في ذلك نظام الميراث حسب القانون الفرنسي .

- يحدد التشريع الجزائري الحقوق المدنية والسياسية التي اعترف بها للرعايا الفرنسيين في القطر الجزائري ، كما يحدد شروط قبولهم في الوظائف العامة .

— يستطيع الرعايا الفرنسيون المساهمة في إطار التشريع الجزائري في النشاط الذي تمارسه النقابات المهنية والمنظمات التي تمثل المصالح الاقتصادية .

— تتمتع الجمعيات المدنية والتجارية التابعة للقانون الفرنسي التي يكون مقرها في فرنسا، والتي لها أو سيكون لها نشاط اقتصادي في الجزائر، بجميع الحقوق المذكورة في هذا النص ويمكن أن يكون لها شخصية معنوية .

— يستطيع الرعايا الفرنسيون في القطر الجزائري الحصول على امتيازات وتراخيص وأذونات وإقامة أسواق عامة بنفس الشروط التي يعمل بها الرعايا الجزائريون .

— لا يجوز إخضاع الفرنسيين في القطر الجزائري للالتزامات وضرائب أو رسوم تختلف عما يخضع له الرعايا الجزائريون .

— ستتخذ فيما بعد إجراءات أخرى لمنع النهب من دفع الضريبة ولتجنب الضرائب المزدوجة .

— يستفيد الرعايا الفرنسيون في القطر الجزائري بنفس الشروط التي يخضع لها الرعايا الجزائريون من جميع الإجراءات التي تضع على عاتق الدولة أو الهيئات العامة ، تعويض الخسائر التي تلحق الأفراد في أشخاصهم أو ممتلكاتهم .

— لا يجوز طرد أحد الرعايا الفرنسيين ( يرى أنه خطر على الأمن ) دون إخطار الحكومة الفرنسية مقدماً ، إلا في حالة الضرورة القصوى ، ويكون ذلك بقرار مسبب ، ويترك لمن ينطبق عليه قرار الطرد وقت كاف لتسوية شؤونه الهامة وتصان أمواله ومصالحه تحت مسؤولية الجزائر .  
وسيتفق على نظم تكيلية يأتي ذكرها فيما بعد .

## الاتفاقية الخامسة

اعلان المبدأ الخاص بالتعاون الاقتصادى والمالى

مقدمة

يقوم التعاون بين فرنسا والجزائر فى المجال الاقتصادى والمالى على أساس من التعاقد مطابقاً للمبادئ الآتية .

١ - تضمن الجزائر مصالح فرنسا وحقوق الأفراد سواء أكانوا أشخاصاً أم هيئات معنوية .

٢ - وفى مقابل ذلك تعهد فرنسا بتقديم معونتها الفنية والثقافية وتقدم المساعدات المالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بمقدار يتناسب مع أهمية المصالح الفرنسية فى الجزائر .

٣ - وفى إطار من هذه التعهدات المتبادلة ستقوم بين فرنسا والجزائر علاقات تفضيلية فى مجالى المبادلات والنقد .

## الباب الأول

مساهمة فرنسا فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الجزائر

المادة ١ : تواصل فرنسا تقديم مساعدتها الفنية ومعوناً مالياً ممتازاً للمساهمة بصفة مستديمة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر .

وفى خلال مدة ثلاث سنوات ، قابلة للتجديد ، تقدر هذه المعونة على أساس البرامج التى يجرى تنفيذها حالياً (١) .

(١) يحدد بها مشروع لائحة للشار إليه .

المادة ٢ : وستخصص المساعدة المالية والفنية خاصة لدراسة أو لتنفيذ أو تمويل مشروعات الاستشارات العامة أو الخاصة التي تقدمها السلطات الجزائرية المختصة، وكذلك لتدريب الموظفين والفنيين الجزائريين ولإرسال الفنيين الفرنسيين .

وتنطبق هذه المساعدات أيضا على الإجراءات الانتقالية التي تتخذ لتسهيل عودة السكان الذين وضعوا في معسكرات التجميع إلى أعمالهم .  
ومن الممكن أن تتخذ هذه المساعدة، تبعا للحالة، شكل مساعدات عينية وقروض أو مساعدات أو مساهمة مالية .

المادة ٣ : تتعاون السلطات الجزائرية والفرنسية المختصة للعمل على تحقيق فاعلية المساعدات، وإنجاز الأغراض التي خصصت من أجلها .

المادة ٤ : توضع شروط التعاون في المجال الإداري والفني والثقافي موضع أحكام خاصة .

## الباب الثاني : المبادلات

المادة ٥ : تتم المبادلات مع فرنسا في إطار احترام استقلال الجزائر التجاري والجمركي، وعلى أساس من المنافع والمصالح المتبادلة، ويوضع نظام خاص لعلاقات التعاون بين البلدين .

المادة ٦ : وسيحدد هذا القانون :

- نظام الأفضلية الجمركية أو الإعفاء من ضريبة الجمارك .

- سهولة تصريف فائض المنتجات الجزائرية في فرنسا، وذلك عن طريق تنظيم أسواق لبعض المنتجات وتحديد الأسعار .

- القيود التي تفرض على حرية تداول البضائع وذلك لمبررات خاصة مثل : نمو الاقتصاد القومي ، حماية الصحة العامة والقضاء على الغش .

- شروط الملاحة الجوية والبحرية بين البلدين بقصد تطوير واستخدام اسطولى البلدين .

المادة ٧ : يتمتع الرعايا الجزائريون المقيمون في فرنسا وخاصة العمال بنفس الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون وذلك فيما عدا الحقوق السياسية .

### الباب الثالث : العلاقات النقدية

المادة ٨ : تدخل الجزائر في منطقة الفرنك وتحدد علاقتها مع هذه المنطقة بالتعاقد على أساس المبادئ المذكورة في المواد ٩ ، ١٠ ، ١١ التالية .

المادة ٩ : تتم عمليات تحويل النقد الجزائري إلى نقد فرنسي وبالعكس وعمليات التحويل بين البلدين على أساس سعر العملة الذي يعترف به صندوق النقد الدولي .

المادة ١٠ : تستفيد التحويلات الموجهة إلى فرنسا بنظام حرية التحويل الإجمالية ، وتتابع عمليات التحويل متمشية مع متطلبات النمو الاقتصادي والاجتماعي للجزائر ، وكذلك مع مقدار إيرادات الجزائر من الفرنك المستخلصة من العون المالي الفرنسي .

ومن أجل تطبيق هذه المبادئ ، ولحماية الجزائر من نتائج المضاربة وتشاور فرنسا مع الجزائر في لجنة مختلطة تجمع السلطات النقدية في البلدين .

المادة ١١ : تحدد الاتفاقيات الخاصة بالتعاون النقدي بين فرنسا والجزائر بصفة خاصة :

طرق امتياز إصدار النقد ، وشروط ممارسة هذا الامتياز في خلال  
المدة التي ستسبق وضع نظام الإصدار الجزائري ، والتسهيلات اللازمة  
لإقامة مؤسسة لإصدار النقد .

العلاقات بين هذه المؤسسة وبنك فرنسا فيما يختص بشروط نصيب  
الجزائر في الرصيد المشترك للعملات الأجنبية . وتخصيص نصيب كل  
في الحجم الأسهمي لحق سحب العملات الأجنبية ، وتقديم مبالغ  
إضافية محتملة بالعملة الأجنبية ، ونظام الحقوق المالية الجزائرية  
بالفرنك الفرنسي التي تقابل حقوق سحب العملات الأجنبية ، وما يمكن  
سحبه على المكشوف من فرنكات فرنسية .

- شروط وضع قواعد مشتركة تتناول العمليات الخاصة بالعملات  
الأجنبية في دائرة الفرنك .

## الباب الرابع

ضمانات الحقوق المكتسبة والتعهدات السابقة

المادة ١٣ : تكفل الجزائر داخل أراضيها وبدون أي تمييز التمتع  
التام بالذم المالية كما كانت قبل تقرير المصير .

ولن يحرم أحد من هذه الحقوق إلا إذا حصل على التعويض الكافي  
المحدد من قبل .

المادة ١٣ : وفي إطار الإصلاح الزراعي ستقدم فرنسا مساعدة  
معينة للجزائر من أجل تعويض ممتلكات الرعايا الفرنسيين كلياً أو جزئياً ،  
وعلى أساس خطة تعويض تضعها السلطات الجزائرية المختصة ، وستحدد  
شروط هذه المساعدة بالاتفاق بين البلدين ، بطريقة توفق بين تنفيذ السياسة

الاقتصادية والاجتماعية للجزائر وبين التدرج الطبيعي للمساعدة المالية التي ستقدمها فرنسا .

المادة ١٤ : تؤكد الجزائر الحقوق الكاملة المتصلة بامتيازات التعدين أو النقل التي منحت بواسطة الجمهورية الفرنسية للتنقيب أو للاستغلال ، أو نقل الهيدروكربون سائلا كان أو غازا . والمواد المعدنية الأخرى وذلك في الولايات الجزائرية الثلاثة عشر الواقعة في الشمال .

ويبقى نظام هذه الامتيازات على ما كان عليه عند وقف إطلاق النار . وتنطبق هذه المادة على مجموع عقود التعدين أو النقل الصادرة عن فرنسا قبل تقرير المصير .

ومع ذلك فإنه عند وقف إطلاق النار لن تنفرد فرنسا بإصدار تراخيص جديدة في المناطق التي لم تمنح فيها امتيازات من قبل ، إلا إذا كانت هذه المناطق قد أعلن عنها في الجريدة الرسمية لإجراء التنقيب فيها .

المادة ١٥ : تكفل الحقوق المكتسبة عند حلول تقرير المصير بخصوص معاشات التقاعد أو العجز لدى المؤسسات الجزائرية وستستمر هذه الهيئات في ضمان استمرار دفع معاشات التقاعد أو العجز ، وكذلك طرق استبدالها .

ويتفق على ذلك بين السلطات الفرنسية والجزائرية وتضمن حقوق معاشات التقاعد والعجز المكتسبة لدى هيئات فرنسية .

المادة ١٦ : تسهل الجزائر عملية دفع المعاشات المستحقة على فرنسا للمحاربين القدماء والمتقاعدين ، وستصرح للرافق الفرنسية المختصة بممارسة نشاطها في أرض الجزائر بشأن دفع المعاش والعناية بالمقاعدين وعلاجهم .

المادة ١٧ : وتضمن الجزائر للشركات الفرنسية القائمة في أراضيها والمشاركات التي يكون معظم رأس مالها في أيدي أشخاص فرنسيين معنويين أو حقيقيين ، الممارسة الطبيعية لنشاطها وذلك بشروط من شأنها إبعاد أي تمييز يضر بها .

المادة ١٨ : تتحمل الجزائر الأسهم وفوائدها التي تعادت عليها السلطات الفرنسية المختصة وباسم المؤسسات العامة الجزائرية .

المادة ١٩ : تنقل الأملاك العقارية للدولة في الجزائر إلى الدولة الجزائرية ويستثنى من ذلك العقارات اللازمة لسير العمل العادي للخدمات العامة المؤقتة أو الدائمة وذلك بالاتفاق مع السلطات الجزائرية .

كما تنقل إلى ملكية الجزائر المرافق العامة أو الشركات التي تمتلكها الدولة والتي تؤدي خدمات عامة . ويتناول نقل الملكية عناصر الذمة المالية الملحقمة لإدارة المرافق العامة وكذلك ما في ذمتها للغير من التزامات نتيجة إدارة هذه المرافق . وتحدد باتفاقات خاصة شروط تنفيذ هذه العمليات .

المادة ٢٠ : ما لم يتم إتفاق بين الجزائر وفرنسا . فإن الحقوق الدائنة والمدينة المحددة بالفرنك والقائمة وقت تقرير المصير بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وفق القانون العام أو الخاص ، يقرر تحديدها حسب عملة موطن العقد .

## الاتفاقية السادسة

إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون من أجل

استثمار الثروات الموجودة في باطن الأرض بالصحراء.

مقدمة

(١) في إطار السيادة الجزائرية ، تتعاهد الجزائر مع فرنسا على التعاون لضمان مواصلة الجهود الخاصة باستثمار الثروات الموجودة في باطن الأرض بالصحراء .

(٢) تخلف الجزائر فرنسا في حقوقها وامتيازاتها والتزاماتها كسلطة عامة لها حق منح الامتياز في الصحراء ، وفي تطبيق تشريع حقول النفط مع اعتبار الأوضاع الميينة في الباب الثالث من هذا التصريح .

(٣) وتتعاهد الجزائر مع فرنسا : كل فيما يخصها ، على حفظ المبادئ الخاصة بالتعاون التي ورد ذكرها فيما سبق ، وباحترام تطبيق النظم التالية :

### الباب الاول : الهيدر وكاربون السائل والغازي

#### ١ - ضمان الحقوق المكتسبة وامتداداتها

تؤكد الجزائر تامة الحقوق المكتسبة الخاصة بعقود المناجم والنقل التي منحت بواسطة الجمهورية الفرنسية طبقاً لقانون نفط الصحراء وتتضمن هذه الفقرة عقود المناجم والنقل التي منحها فرنسا قبل تحرير المصير ، ومع ذلك فإنه بعد وقف إطلاق النار لن تنفرد فرنسا بإصدار تراخيص جديدة في المناطق التي لم تمنح فيها امتيازات من قبل ، إلا إذا كانت هذه المناطق قد أعلن عنها في الجريدة الرسمية لإجراء التنقيب فيها .

( أ ) ويقصد بامتيازات التعدين والنقل الأمور الآتية :

- ١ - تصريحات الحفر .
- ٢ - تصريحات التنقيب المعروفة بـ "براخيس" ، ، .
- ٣ - التصريحات المؤقتة للاستغلال .
- ٤ - امتيازات الاستغلال والاتفاقات الخاصة بذلك .
- ٥ - الموافقة على مشروعات أعمال نقل الهيدروكربون والتصريحات الخاصة بذلك للنقل .

( ب ) ويقصد بقانون نפט الصحراء :

- ١ - مجموع النظم المختلفة التي كانت مطبقة يوم وقف إطلاق النار ، الخاصة بالتنقيب واستغلال ، الهيدروكربون الذي انتج في مقاطعتي الواحات وساوورا وخاصة نقل الهيدروكربون حتى نهاية الأنايب عند البحر .
  - ٢ - إن حقوق والتزامات حاملي أسهم المناجم والنقل المشار إليها في الفقرة ( أ ) .
- وحقوق الأشخاص المعنويين والحقيقتين التي منحوها بمقتضى البروتوكولات أو الإتفاقات والعقود والموافقة عليها من طرف الجمهورية الفرنسية ، هذه الحقوق يحددها قانون نפט الصحراء والنظم المذكورة في هذا النص .
- ٣ - يمارس حملة الأسهم حقوقهم حسب توصيات هيئة التعدين ، وذلك فيما يتعلق بالنقل العادي أو بواسطة الأنايب ، ونتاج الهيدروكربون السائل والغازي وتأمينه في مراكز التكرير والنقل و ضمان تصديره .

٤ - يمارس صاحب الامتياز وشركاؤه في إطار منظماتهم الاقتصادية الخاصة بهم أو المنظمة التي اختاروها ، حقهم في البيع والتصرف بحرية في الانتاج ، بمعنى التنازل عن هذا الانتاج أو استخدامه في الجزائر أو في التصدير ، مع مراعاة سد حاجات الاستهلاك الداخلي للجزائر والتكرير المحلي .

٥ - يجب أن يكون سعر تبادل العملة الخاص بالعمليات التجارية والمالية مطابقا للقيم النقدية المعترف بها من طرف صندوق النقد الدولي .

٦ - وتطبق هذه النظم بدون أي تمييز على جميع حملة أسهم المناجم والنقل وشركائهم مهما كان وضعها القانوني ، وبدون النظر إلى أصل وانصبه رؤوس أموالهم ، وبغض النظر عن جنسية الأشخاص أو مقر الشركة .

٧ - تمتنع الجزائر عن القيام بأي خطوة من شأنها رفع التكاليف أو وضع عقبة أمام ممارسة الحقوق التي سبق ذكرها ، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية العادية .

ولن تمس حقوق ومصالح المساهمين وحاملي الحصص أو الدائنين لأصحاب عقود المناجم والنقل أو شركائهم أو المشروعات التي تعمل لحسابهم

( ب ) الضمانات المستقبلية ( امتيازات التعدين والنقل الجديدة ) :

٨ - تمنح الجزائر ، في خلال ستة أعوام من تاريخ تنفيذ هذه النظم ، الأولوية للشركات الفرنسية بشأن منح تراخيص التنقيب والاستغلال في حالة تساوى العروض المقدمة منها ومن غيرها ، ذلك فيما يتعلق بالمناطق التي لم يسبق منح امتيازات بها ، أو التي تعلقت عنها الشركات

٩ - ويحدد التشريع الجزائري نظام العمل فيها ، مع احتفاظ الشركات الفرنسية بنظام قانون نפט الصحراء المشار إليه في الفقرة رقم (١) المذكورة أعلاه ، فيما يتعلق بامتيازات التعدين التي تدخل تحت ضمان الحقوق المكتسبة .

ويقصد بالشركات الفرنسية في هذه الفقرة الشركات التي تخضع لإشراف أشخاص معنويين أو حقيقيين من الفرنسيين .

( ح ) نظم عامة :

تم عمليات بيع وشراء النفط المصدر من الصحراء مباشرة أو عن طريق المبادلات العينية لتمويل فرنسا أو البلاد الأخرى الداخلة في منطقة الفرنك ، تتم هذه العمليات بعملة الفرنك .

أما تصدير نפט الصحراء إلى خارج منطقة الفرنك ، فيطرح للمناقشة الحرة وتستفيد الجزائر من النقد الأجنبي الناتج عنه .

وستحدد اتفاقية التعاون النقدي التي أشرنا إليها في المادة ١١ من الإعلان الخاص بمبادئ التعاون الاقتصادي والمالي ائشروط العملية لتطبيق هذا المبدأ .

## الباب الثاني . المواد المعدنية الأخرى

١١ - تؤكد الجزائر تامة الحقوق الخاصة بامتيازات التعدين التي منحها الجمهورية الفرنسية والمتعلقة بالمواد المعدنية الأخرى غير النفط ويبقى نظام هذه الامتيازات على ما كان عليه عند وقف إطلاق النار .

وتختص هذه الفقرة بجملة الإمتيازات التي أصدرتها فرنسا قبل تقرير المصير .

ومع ذلك فإن فرنسا لن تنفرد بإصدار تصريحات جديدة للتنقيب .  
في المناطق التي لم تمنح فيها امتيازات من قبل ، إلا إذا كانت هذه المناطق  
قد أعلن عنها في الجريدة الرسمية الفرنسية لإجراء التنقيب فيها .

١٢ - وتستطيع الشركات الفرنسية أن تطلب تصريحات وإميازات  
حديثة بنفس الشروط التي تخضع لها الشركات الأخرى . وتتمتع الشركات  
الفرنسية بمعاملة مماثلة لتلك التي تتمتع بها الشركات الأخرى ، وذلك لممارسة  
إميازات التعدين ،

### الباب الثالث

الهيئة الفنية لاستثمار الثروات الموجودة في باطن الصحراء

١٣ - يعهد بالاستثمار العلى لثروات الصحراء إلى هيئة فرنسية  
جزائرية مشتركة تسمى « الهيئة » ، وذلك طبقاً للشروط المبينة في الفقرة  
التالية :

١٤ - وستكون الجزائر وفرنسا هما مؤسستا هذه الهيئة بالاشتراك ،  
وتشكل حينها يوضع هذا الاتفاق موضع التنفيذ .

وسيدبر الهيئة مجلس مكون من عدد متساو من ممثلي الدولتين ، فرنسا  
والجزائر ؛

ولكل عضو في المجلس بما في ذلك الرئيس ، صوت واحد ، ويناقش  
المجلس أوجه نشاط الهيئة المختلفة .

وتتخذ القرارات بأغلبية الثلثين ، وذلك فيما يتعلق بالأمور الآتية :

- تعيين الرئيس والمدير العام :

- تقدير النفقات التي سيأتي ذكرها في الفقرة ١٦ وتتخذ القرارات

الأخرى بالأغلبية المطلقة .

ويجب أن يتم إختيار الرئيس والمدير العام على أن يكون أحدهما جزائرياً والآخر فرنسياً .

١٥ - وللهيئة شخصيتها المعنوية وإستقلالها المالى ، وتمت تصرفها جهاز فنى وإدارى يشكل من رعايا الدولتين المؤسستين على سبيل الأفضلية

١٦ - وعلى الهيئة أن تهتم بالاستثمار المنظم لثروات الصحراء ولهذا الغرض تولى عناية خاصة بتنمية صيانة المنشآت اللازمة لأوجه نشاط التعدين .

ولهذا الغرض تضع المنظمة سنوياً برنامجاً للنفقات والدراسات وصيانة الأشغال والاستثمارات الجديدة ، وتقدمه للدوائين المؤسستين للتصديق عليه .

١٧ - يحدد دور المنظمة فى مجال المناجم كآلى :

(١) تضع الجزائر ، بعد أخذ رأى المنظمة ، النصوص ذات الصبغة القانونية أو الرسمية الخاصة بنظام المناجم أو البرول .

(٢) تبحث المنظمة طلبات العقود الخاصة بالمناجم والحقوق المترتبة عليها . تقرر الجزائر الاقتراحات التى تعرضها المنظمة وتصدر عقود التعدين

(٣) تكفل المنظمة الرقابة الإدارية على الشركات سواء أ كانت ذات ترخيص أو عقد إمتياز .

- نفقات التشغيل ،

- نفقات صيانة المنشآت القائمة .

- نفقات التجهيزات المستجدة .

وتتكون موارد المنظمة من مساهمة الدولتين كل بنسبة عدد أعضائها في مجلس الإدارة .

وتكفل هذه الموارد بمبلغ إضافي من الجزائر لا يقل عن ١٢ ٪ وذلك في خلال ثلاث سنوات قابلة للتجديد تحسب من يوم تقرير المصير .

### الباب الرابع . التحكيم

تعرض جميع الدعاوى أو المنازعات بين السلطة العامة وأصحاب الحقوق المنصوص عليها في البند ١ المذكور أعلاه ويكون مرجعها النهائي إلى هيئة تحكيم دولية ويتم تنظيمها وعملها حسب المبادئ الآتية :

- يعين كل فريق من المتخاصمين حكماً ، ويختار الحكمان حكماً ثالثاً يكون رئيس المحكمة ، وفي حالة عدم الاتفاق على هذا التعيين ، يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية أن يقرر بهذا التعيين بناء على طلب الطرف الأسبق .

- وتبت المحكمة في الأمور بأغلبية الأصوات .

- توقف الأحكام عند اللجوء إلى المحكمة .

- يعتبر الحكم نافذ المفعول حالا بدون حاجة إلى أمر بالتنفيذ

في أراضى الفريقين أو خارجها بعد مرور ثلاثة أيام على النطق بالحكم .

## الاتفاقية السابعة

إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي

### الباب الأول : التعاون

المادة ١ : تتعهد فرنسا في حدود إمكانياتها ، بوضع الوسائل اللازمة تحت تصرف الجزائر وذلك لمساعدتها في تطوير التعليم وفي الاعداد المهني والبحث العلي في الجزائر وفي إطار من المعونة الثقافية والعلمية والفنية ، تضع فرنسا تحت تصرف الجزائر ، للتعليم والتفتيش وتنظيم الإمتحانات والمسابقات وسير المرافق الادارية والأبحاث ، هيئة للتدريس من الفنيين والمتخصصين والباحثين الذين تحتاج إليهم .

وسيكون لهذه الهيئة كل التسهيلات والضمانات المعنوية اللازمة لانمام رسالتها وتسير حسب النظام المنصوص عليه في اتفاق التعاون الفني .

المادة ٢ : لكل من البلدين حق إقامة منشآت مدرسية ومعاهد جامعية في بلد الآخر . وسيكون التعليم مطابقاً لمناهج وجداول وأساليب التربية الخاصة بكل بلد : ويمنح شهاداته الخاصة به ويكون لرعايا الدولتين حرية أداء الإمتحان بهذه المدارس والمعاهد .

- تحتفظ فرنسا في الجزائر بعدد من المنشآت التعليمية ، وسيتم بالاتفاق بين البلدين وضع قائمة بهذه المنشآت وشروط توزيعها .

وستتضمن المناهج التي تدير عليها المنشآت التعليمية ، تعليم اللغة العربية في الجزائر واللغة الفرنسية في فرنسا .

ويحدد اتفاق خاص كيفية مراقبة هذه المنشآت في البلد الذي توجد فيه .

وسيكون إقامة منشأة تعليمية في أحد البلدين موضع إعلان سابق يسمح للسلطات المختصة بإعداد ملاحظاتها واقتراحاتها بغرض الوصول بقدر الإمكان للإتفاق بشأن كيفية إقامة هذه المنشأة التعليمية . وستلحق المنشآت التي يقيمها أحد البلدين لدى الآخر بمكتب جامعي أو ثقافي . يسهل كل بلد مهمة المرافق والأشخاص المكلفين بإدارة ومراقبة منشآت بلادهم في البلد الآخر .

المادة ٣ : يفتح كل بلد أبواب منشآته التعليمية العامة أمام تلاميذ وطلاب البلد الآخر وفي الأماكن التي يكون فيها عدد التلاميذ كافياً ، بحيث يبرر إقامة أقسام خاصة يستطيع كل بلد أن ينظم داخل منشآته التعليمية هذه الأقسام بحيث يتبع نفس الجدول والبرامج والمناهج التي يسير عليها البلد الآخر .

المادة ٤ : تضع فرنسا تحت تصرف الجزائر الوسائل اللازمة لمساعدتها في تطوير التعليم العالي والبحث العلمي ، ولجعل التعليم في هذه المجالات في مستوى التعليم بالجامعات الفرنسية .

تنظم الجزائر في حدود إمكانياتها أقسام الكليات الأساسية في جامعاتها مراعية الأقسام الرئيسية المشتركة بين الجامعات الفرنسية مع إتباع نظم مماثلة في البرامج ونظام التعليم والامتحانات .

المادة ٥ : وتكون الدرجات والشهادات الصادرة من فرنسا والجزائر والتي تخضع لنفس البرامج ونظام التعليم والامتحانات ، معترفاً بها تلقائياً في كلا من البلدين . وتجرى معادلة الشهادات التي تخضع لأنظمة تعليم وبرامج وامتحانات مختلفة تجرى معادلاتها باتفاقات خاصة .

المادة ٦ : في إستطاعة رعايا كل من البلدين سواء أ كانوا أشخاصاً معنويين أو حقيقيين فتح منشآت تعليمية خاصة في البلد الآخر ، وذلك

بشرط مراعاة القوانين والقواعد الخاصة بالنظام العام وآداب السلوك والصحة والشروط الخاصة بالشهادات وأي شرط آخر يمكن الاتفاق عليه .

المادة ٧ . يسهل كل بلد التحاق رعايا البلد الآخر بالمنشآت الخاصة بالتعليم والبحث التابعة له ، وذلك عن طريق تنظيم دورات تدريبية والمنح الدراسية والقروض التي تمنح لمستحقيها بواسطة سلطات بلدهم بعد أخذ رأي المستوامين في كل من البلدين .

المادة ٨ . يكفل كل من البلدين لأعضاء التعليم العام والخاص التابعين للبلد الآخر الحريات التي تقتضيها التقاليد الجامعية .

## الباب الثاني : التبادل الثقافي

المادة ٩ : يسهل كل من البلدين دخول وانتشار ونشر جميع وسائل التعبير عن الرأي الخاصة بالبلد الآخر في أراضيه .

المادة ١٠ : يشجع كل من البلدين دراسة اللغة والتاريخ والحضارة الخاصة بالبلد الآخر ويسهل الدراسات التي تجرى في هذه الميادين والمهرجانات الثقافية التي ينظمها البلد الآخر .

المادة ١١ : ويحدد إتفاق مشترك فيما بعد ، كيفية المساعدة الفنية التي تقدمها فرنسا للجزائر في شئون الإذاعة والتلفزيون والسينما .

## الباب الثالث

المادة ١٢ : تنطبق المساعدة المذكورة في باب التعاون الاقتصادي والمالي في الميادين المشار إليها على هذا التصريح .

## الاتفاقية الثامنة

اعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الفنى

المادة ١ : تعهد فرنسا بـ :

( ا ) تقديم للجزائر مساعدتها لتنظيم وسائل التقدم الفنى وتكفل للجزائر توصيل المعلومات الخاصة بالدراسات والأبحاث والتجارب .

( ب ) وضع هيئات وبعثات للدراسة والأبحاث والتجارب تحت تصرف الجزائر ، فى حدود امكانياتها ، وذلك من أجل تادية أعمال محددة لحساب الجزائر تبعاً لارشاداتها أو من أجل القيام بدراسات ، والاسهام فى تنفيذ المشروعات وبخصوص إنشاء أو اعادة تنظيم أحد المرافق .

( ج ) فتح أبواب منشآت التعليم والدراسات العملية على مدى واسع أمام المرشحين الذين تقدمهم السلطات الجزائرية وتوافق عليهم السلطات الفرنسية كما تعهد فرنسا بتنظيم دورات تدريبية ودورات تعليمية وتربوية تعقد فى المدارس العملية وفى المراكز الخاصة والإدارات العامة .

( د ) وضع متخصصين فرنسيين تحت تصرف الجزائر فى حدود امكانياتها لتقديم العون للجزائر فى المجالين الإدارى والفنى .

المادة ٢ ومن أجل استمرار الخدمات وتسهيل التعاون الفنى ، تعهد السلطات الجزائرية بما يلى :

بأن تطلع الحكومة الفرنسية على قائمة بأسماء الأشخاص والموظفين الذين توى الاستغناء عنهم . وأن تطلعها ايضا على بيان الوظائف التى تريد أن تعهد بها إلى موظفين فرنسيين .

- ألا تسرح الموظفين الفرنسيين ، الذين يعملون عند حلول تقرير المصير، إلا بعد أن تطلع الحكومة الفرنسية على قائمة بأسمائهم وبعد اخطار الذين يعينهم الأمر ، وبشرط إعلان اتفاق خاص يحدد هذه الإجراءات .

المادة ٣ : يعتبر الموظفون الفرنسيون غير المتمتعين بالحقوق المدنية الجزائرية والذين كانوا يمارسون أعمالهم عند تقرير المصير ، والذين كانوا في مناصب لا تتوى السلطات الجزائرية الغائما - يعتبر هؤلاء الموظفون خاضعين للسلطات الجزائرية طبقا - لاتفاق التعاون الفنى إلا إذا رغبوا خلاف ذلك .

المادة ٤ : يوضع كشف إجمالى ، بعد رؤية الكشوف التى أشرنا إليها فى المادة ٢ بين الوظائف التى توافق الجمهورية الفرنسية على أن تزود الجزائر بأصحابها . ويمكن إعادة النظر فى هذا الكشف الإجمالى طوال السنتين . وسيخضع الموظفون المشار إليهم فى المادة ٣ والموظفون الذين الحقهم الجزائر بخدمتها طبقاً للمادة ( ١ ) للسلطات الجزائرية لمدة محددة مبدئياً بسنتين .

ومع هذا فللسلطات الجزائرية الحرية فى إعادة الموظفين فى أى وقت إلى حكومتهم وذلك بشروط اخطار وأجل معين ، تحددها اتفاقات تكيلية خاصة ، وتستطيع السلطات الفرنسية سحب موظفيها من الجزائر بصفة فردية على ألا يضر ذلك بسير العمل فى الجزائر .

المادة ٥ : يخضع الموظفون الفرنسيون الموضوعون تحت تصرف الجزائر للسلطات الجزائرية وذلك لدى مباشرة أعمالهم ولا يتلقون أوامر ولا يرجعون إلى غير السلطات الجزائرية ، التى يتبعونها نتيجة لإسناد الوظائف إليهم .

ولا يستطيعون القيام بأى نشاط سياسى فى القطر الجزائرى . ويجب أن يُمتنعوا عن القيام بأى عمل يضر بالمصالح المادية أو المعنوية سواء للسلطات الجزائرية أو الفرنسية .

المادة ٦ . تمنح السلطات الجزائرية لجميع الموظفين الفرنسيين المساعدة والحماية التى تقدمها لموظفيها الجزائريين كما تكفل لهم حق تحويل مرتباتهم بالشروط المنصوص عليها فى الإعلان الخاص بمبادئ التعاون الإقتصادى والمالى ولا يمكن تعريض هؤلاء الموظفين لأية عقوبة إدارية إلا باعادتهم إلى حكومتهم ولا ينقلون إلا بعد موافقة كتابية منهم .

المادة ٧ : تحدد اتفاقيات تكميلية كيفية تطبيق هذه المبادئ . التى أشرنا إليها وتنظم هذه الاتفاقيات طريقة تحديد مرتبات الموظفين الفرنسيين وتوزيع الأعباء المالية بين فرنسا والجزائر وذلك بخصوص انتقال الموظفين وأسرتهم والتعويضات المحتملة ومساهمة الدولة فى الضمان الاجتماعى والمعاش .

---

## الاتفاقية التاسعة

### اعلان الاتفاق الخاص بالمسائل العسكرية

المادة ١ : تمنح الجزائر لفرنسا على سبيل الاجارة حق استخدام الميناء البحرى والجوى فى المرسى الكبير وذلك لمدة خمسة عشر عاماً ابتداء من تقرير المصير ويمكن تجديد هذا الاجارة باتفاق بين البلدين .

وتعترف فرنسا بالصيغة الجزائرية للأرض المقامة عليها قاعدة المرسى الكبير .

المادة ٢ : تبين الخريطة المرفقة بهذا الإعلان حدود وقاعدة المرسى الكبير .

تعهد الجزائر بأن تمنح فرنسا المعدات والتسهيلات اللازمة لتشغيل القاعدة فى المنطقة المحيطة بها وفى مراكز معينة على الخريطة وتقع فى القرى الآتية :

الأنسور وبوتليليس ، رميسرغان ، وفى جزر حاياس وبلان .

المادة ٣ : يعتبر مطار لارتيج ومنشأة آربال المينان على الخريطة المذكورة ، كجزء من قاعدة المرسى الكبير ، وذلك لمدة ثلاث سنوات ويتبعان نفس النظام .

يمكن استخدام مطار لارتيج بعد تشغيل مطار بوضفر كطائر احتياطى للهبوط إذا حتمت الظروف الجوية ذلك . وسيتم بناء مطار بوضفر فى ثلاث سنوات .

المادة ٤ : تستخدم فرنسا لمدة خمسة أعوام المواقع التي تحتوي على منشآت عين إكر وريجان ، وبمجموعة المنشآت في كولومبيشار ، هماجير ، والتي تبين الخريطة الملحقة حدودها . وتستخدم كذلك المحطات<sup>(١)</sup> الفنية التابعة لها

تقوم الجهات الفرنسية المختصة بانخاذ الإجراءات المؤقتة باتفاق مع السلطات الجزائرية لتشغيل المنشآت الواقعة خارج هذه المحطات .

المادة ٥ : توضع تحت تصرف فرنسا التسهيلات اللازمة للاتصالات الجوية على النحو التالي :

تستخدم لمدة خمس سنوات مطارات كولومبيشار ، وريجان ، وعين مجويل وبعد ذلك تتحول هذه المواقع إلى أراضٍ مدنية تحصل فرنسا فيها على تسهيلات فنية ، وحق التحليق فوقها .

تحصل فرنسا لمدة خمس سنوات على تسهيلات فنية للهبوط والتموين والإصلاح في مطارات عنابة وبوفريق وسيتفق كل من البلدين على التسهيلات الخاصة بالاتصال بين المنطقتين .

المادة ٦ : لاستخدام المنشآت العسكرية التي ذكرناها في أي حال لأغراض هجومية .

المادة ٧ : سينخفض عدد جنود القوات الفرنسية تدريجياً ابتداء من يوم وقف إطلاق النار . ونتيجة لذلك فسيكون عدد الجنود في مدة اثني عشر شهراً تحسب من يوم تقرير المصير ٨٠,٠٠٠ جندي . ويجب أن يتم ترحيل هؤلاء الجنود إلى أوطانهم بعد انتهاء المدة الثانية وهي أربعة وعشرون شهراً .

وإلى أن تنتهي هذه المدة ، ستوضع تسهيلات لفرنسا بالنسبة للأراضي اللازمة لتجميع وتنقل القوات الفرنسية .

(١) تقع هذه المنشآت في الصحراء الكبرى . وكان يتبع بعضها محطات تجارب لوجبة . ومع ذلك فإن الانقابة لم تذكر صراحة حربة إجراء التجارب النووية .

## ملحق

### خاص بالمرسى الكبير

المادة ١ : تشمل الحقوق التي حصلت عليها فرنسا بالنسبة للمرسى الكبير على استخدام سطح الأرض وما تحتها والمياه الإقليمية للقاعدة وفضائها الجوي .

المادة ٢ : للطائرات الفرنسية العسكرية وحدها حرية الطيران في أجواء قاعدة المرسى الكبير التي تشرف فرنسا على حركة الطيران فيه .

المادة ٣ : يخضع السكان المدنيون في قاعدة المرسى الكبير لإشراف السلطات الجزائرية وذلك في الأمور التي لا تتعلق باستخدام أو عمل القاعدة . تمارس فرنسا جميع السلطات اللازمة لاستخدام وتشغيل القاعدة خاصة بشأن الدفاع والأمن وحفظ النظام حينما يكون ذلك الحفظ متعلقاً مباشرة بشؤون الدفاع عن القاعدة . كما تكفل حفظ النظام وتحركات جميع المعدات البرية والجوية والبحرية .

وتقوم الشرطة العسكرية بمهمة حفظ النظام .

المادة ٤ : وستكون إقامة السكان الجدد في أرض القاعدة خاضعة لقبود ضرورية يحددها اتفاق بين السلطات الفرنسية والسلطات الجزائرية . وإذا اقتضى الحال تقوم السلطات الجزائرية باخلاء جميع السكان أو بعضهم بناء على طلب السلطات الفرنسية .

المادة ٥ : تسلم السلطات الفرنسية كل فرد يقلق النظام ويسبب ضرراً للدفاع وأمن القاعدة إلى السلطات الجزائرية .

المادة ٦ : تكفل في جميع الأحوال حرية التجول في الطرق التي تربط

بين المنشآت التي تقع حول القاعدة والتي تربط هذه المنشآت بقاعدة  
المرسى الكبير .

المادة ٧ : تستطيع السلطات الفرنسية تأجير وشراء جميع الأملاك  
المنقولة والعقارية والتي تراها ضرورية .

المادة ٨ : تتخذ السلطات الجزائرية بناء على طلب السلطات الفرنسية  
إجراءات نزع الملكية التي تراها الأزمة لوجود وعمل القاعدة وتم هذه  
الإجراءات بعد دفع تعويض عادل تتحمله السلطات الفرنسية ويتفق عليه  
من قبل .

المادة ٩ : تتخذ السلطات الجزائرية الإجراءات اللازمة لضمان نموين  
القاعدة والكهرباء في جميع الأحوال ولاستعمال المرافق العامة .

المادة ١٠ : تمنع السلطات الجزائرية قيام أى نشاط خارج القاعدة من  
شأنه الحاق ضرر باستخدام القاعدة كما تتخذ، بعد اجراء الاتصالات بالسلطات  
الفرنسية ، جميع الإجراءات الخاصة لضمان الأمن في القاعدة :

#### فيما يختص بالمواقع:

المادة ١١ : تتكفل فرنسا في المواقع التي أشرنا إليها في المادة ٤ من  
هذا الإعلان بهيئة الموظفين والمنشآت وتقوم بصيانة المعدات والأجهزة  
الفنية اللازمة لها .

المادة ١٢ : تستطيع السلطات الفرنسية أن تتكفل بالموظفين في مطارات  
ريجان وكولومبيشاروعين مجويل وأن تقوم بصيانة المخازن والمنشآت والمعدات  
الفنية التي تراها ضرورية .

المادة ١٣ : تسلم السلطات الفرنسية كل فرد يخلق النظام العام

في الأماكن والمطارات التي أشرنا إليها سابقا أو يوجد فيها بدون سبب إلى السلطات الجزائرية :

فيما يختص بالتسهيلات الجوية .

المادة ١٤ : تملك فرنسا محطات رادار ، رغبة وبوزيزي ، وتعمل هذه المحطات من أجل سلامة الملاحة الجوية سواء كانت مدنية أو عسكرية .

المادة ١٥ : تقوم السلطات الجزائرية بحفظ الأمن الخارجي في المطارات المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة الخامسة من هذا الاعلان كما يتخذ كلما استدعى الأمر الإجراءات اللازمة لتشغيل واستخدام المنشآت .

المادة ١٦ : تستخدم الطائرات الحربية الفرنسية مع مراعاة تنظيم الملاحة الجوية ، الفضاء الجوي الذي يربط بين المطارات التي تشغلها فرنسا .

المادة ١٧ : تتعاون الأرصاد الجوية الفرنسية والجزائرية وتبادل المساعدة فيما يختص بتسهيلات النقل البري :

المادة ١٨ : يتنقل أفراد القوات الفرنسية وجميع المعدات الحربية والأفراد المعزولون عن هذه القوات بالطريق البري بين جميع النقاط التي تربطها قوات فرنسا ولها أن تستخدم جميع الطرق الحديدية والطرق الأخرى الموجودة في الجزائر .

فيما يختص بالنقل البحري :

المادة ١٩ : للسفن الفرنسية التي تنقل الأفراد والعدد الحربية حق الدخول في بعض الموانئ الجزائرية .

المادة ٢٠ : وستنظم الحكومتان كيفية دخول السفن الحربية في اتفاق خاص .

فيما يختص بالموصلات السلوكية والاسلكية :

المادة ٢١ : لفرنسا وحدها حق استخدام الموصلات السلوكية

واللاسلكية الخاصة بقاعدة المرسى الكبير والخاصة بالمنشآت الفرنسية الواقعة في المحطات الجوية والمواقع المذكورة في المادة ٤ من هذا الإعلان وتعامل مباشرة مع الهيئة الدولية للمواصلات اللاسلكية فيما يتعلق بطرق استخدام المواصلات .

المادة ٢٢ : تستطيع القوات الفرنسية أن تستخدم طرق الاتصال البرقية والتليفونية بالجزائر وخاصة المواصلات بين المراكز الآتية .

- وهران - عنابة مع مراكز اتصال شرعا ، سطيف وكاف العقال ، وبوزيزى .

- وهران - كولومبيثار مع مراكز اتصال سعيدة ومشربه وعين صغرة وستحدد اتفاقيات تالية شروط استخدام المنشآت الفنية الخاصة بذلك .

فيما يختص بوضع القوات في الجزائر :

المادة ٢٣ : يقصد بأفراد القوات الفرنسية التي ينطبق عليها هذا النظام .

( أ ) قوات الأسلحة الثلاثة القائمة بالخدمة في القواعد أو العابرة بأراضي الجزائر أو التي تكون في أجازة .

( ب ) الموظفون المدنيون الذين يعملون في هذه القوات سواء كان عملا ثابتاً أم بعقد ، القوات المسلحة الفرنسية فيما عدا المواطنين الجزائريين .

( ج ) الأشخاص الذين يعيشون في كنف الفئات السابقة .

المادة ٢٤ : يدخل أفراد القوات الفرنسية بالجزائر ويخرجون منها بعد تقديم الأوراق الآتية فقط : بطاقة تحقيق شخصية مدنية أو عسكرية أو جواز سفر .

- وبالنسبة للأفراد المدنيين بطاقة تحقيق شخصية وشهادة بالالتحاق إلى القوات الفرنسية ولهؤلاء الأفراد حق التنقل بحرية في الجزائر .  
تلتزم الوحدات والكتائب بارتداء الزي العسكري .

المادة ٢٥ : وسيحدد اتفاق لاحق زى الاشخاص الذين يقيمون في أماكن منعزلة .

يسمح لأعضاء القوات المسلحة حمل السلاح بصورة ظاهرة .

فيما يختص بالنظم القضائية :

المادة ٢٦ : أن المخالفات التي يرتكبها أفراد من القوات المسلحة من العاملين أو الذين يوجدون في داخل المنشآت الفرنسية ، وحينها لا تكون هذه المخالفات ضارة بأمن الجزائر ، تكون هذه من اختصاص المحاكم العسكرية الفرنسية .

وتستطيع السلطات الفرنسية أن تقبض على الأشخاص الذين يرتكبون هذه المخالفات .

المادة ٢٧ : يسلم ، تواء ، الأفراد الجزائريون الذين ارتكبوا مخالفات داخل المنشآت إلى السلطات الجزائرية من أجل محاكمتهم .

المادة ٢٨ : كل مخالفة لم يرد ذكرها من المادة ٢٦ تكون من اختصاص المحاكم الجزائرية وتستطيع الحكومتان مع ذلك التنازل عن ممارسة حقها القضائي .

المادة ٢٩ : يسجن أفراد القوات المسلحة الفرنسية الذين يحاكمون أمام القضاء الجزائري والذين يرى ضرورة حبسهم داخل سجون السلطة

الفرنسية العسكرية وهي التي تقدمهم للقضاء كلما طلبت منهم السلطات الجزائرية ذلك .

المادة ٣٠ : وفي حالة القبض على أحد أفراد القوات الفرنسية متلبساً بالجريمة ، يسلم فوراً إلى السلطات الفرنسية لمحاكمته إذا كان ذلك من اختصاصها .

المادة ٣١ : لأفراد القوات الفرنسية الذين يحاكون أمام محكمة جزائرية ، الحق في ضمان العدالة التي ينص عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وعرف الدول الديمقراطية .

المادة ٣٢ : تقدم الدول الفرنسية التعويض الكامل عن الخسائر التي تحدثها عرضياً القوات المسلحة وأفراد هذه القوات بسبب الخدمة ، والتي تثبت بوضوح . وفي حالة الخلاف تلجأ الحكومتان إلى التحكيم . ومع مراعاة أحكام الفقرة السابقة تختص المحاكم الجزائرية بالنظر في المخالفات المدنية الموجهة ضد أفراد القوات المسلحة .

وتقدم السلطات الفرنسية عوناً للسلطات الجزائرية حينما تطلب منها ذلك ، لضمان تنفيذ أحكام المحاكم الجزائرية في الأمور المدنية .

المادة ٣٣ : تستطيع القوات الفرنسية المسلحة وأفراد هذه القوات الحصول على الأموال والخدمات اللازمة لهم محلياً بنفس الأوضاع التي تسرى على المواطنين الجزائريين .

المادة ٣٤ : تستطيع السلطات العسكرية الفرنسية أن تمتلك إدارة للبريد الحربي .

## المراجع العربية

- ١ - أحمد توفيق المدني :  
( أ ) الجزائر - طبع الجزائر سنة ١٩٣٥  
( ب ) هذه هي الجزائر - القاهرة سنة ١٩٥٦
- ٢ - أحمد الخطيب :  
الثورة الجزائرية . بيروت سنة ١٩٥٨
- ٣ - إلياس مرقص :  
الحزب الشيوعي الفرنسي ، وقضية الجزائر ، بيروت سنة ١٩٥٩
- ٤ - صلاح العقاد :  
المغرب العربي ( الجزائر ، تونس ، المغرب الأقصى ) القاهرة  
سنة ١٩٦٢
- ٥ - عبد الملك عودة :  
السياسة والحكم في أفريقيا - القاهرة سنة ١٩٥٩
- ٦ - علال الفاسي :  
الحركات الإستقلالية في المغرب العربي ، القاهرة سنة ١٩٤٨
- ٧ - عمار وزغان :  
الجهاد الأفضل ، الترجمة العربية ، بيروت سنة ١٩٥٩
- ليون فكس .  
الجزائر حذف الاستعمار ، الترجمة العربية ، بيروت سنة ١٩٦١  
( م - ١٤ الجزائر للعاصرة )

٩ - محذرفمت :

التيارات السياسية في البحر المتوسط ، القاهرة سنة ١٩٥٩

١٠ - مجلة المجاهد الناطقة باسم جبهة التحرير ، تصدر في القاهرة من

سنة ١٩٥٦ - ١٩٦٢

١١ - الدستور الجزائري . من منشورات مركز الوثائق والبحوث

التابع لمصلحة استعلامات الجمهورية العربية المتحدة



**LACOSTE, Robert : L'Algérie, passé et présent Paris 1961**

المؤلف هو حاكم عام الجزائر من قبل الحزب الاشتراكي سنة ١٩٥٦ ؛ سنة ١٩٥٨

**Mandouze. André : la Révolution par Les textes —  
Paris 1961.**

**Opperman., Thomas : Le problème algérien, donne  
Historique, politique. Juridique. - Paris 1961.**

الكتاب مترجم عن الألمانية .

**Paillet, Claude : Le Dossier, - secret de l'Algérie, 13 mai  
1958 - 28 Avril - 1961, Paris 1961.**

**Pickles, Dorothy. Algeria and France. London 1963.**

**Piquet, V. L'Algérie, Française — Paris 1930.**

**Rager, Jean Jacques : Les Musulmans algériens en France  
et dans les pays La la Lamiques.**

**Roland et lampué précis de droit d'outre mer Paris 1949**

**Sarasin, paul : La Crise Algérienne Paris 1947.**

**Soustélie : Aimée et souffrante algérie. Paris 1956.**

**Défence de l'Algérie Française. Paris. 1959**

المؤلف هو حاكم عام الجزائر سنة ١٩٥٥

**Le Tourneau. Roger : Evolution politique de l'Afrique du  
Nord Musulmane 1920 — 1961. Paris 1962.**

## فهرس الموضوعات

- ٣  
٥  
٧  
٢٠  
٢٨  
٤٤  
٥٤  
٦٥  
٧٥  
٨٢  
٩٥  
١٠٨  
١٢٦
- ١ - تهدير  
٢ - الجزائر في القرن العشرين  
٣ - البحث عن حقيقة القومية الجزائرية - أنصار  
الإدماج - جماعة العلماء الجزائريين - نجمة  
شمال إفريقيا، وحزب الشعب  
٤ - الجهة الشعبية وأثرها في الجزائر  
٥ - أثر الحرب العالمية الثانية - انتفاضة قسنطينة .  
٦ - قانون عام ١٩٤٧  
٧ - مقدمات الثورة  
٨ - جبهة التحرير الوطني  
٩ - ١ - الثورة من (١٩٥٤ - ١٩٥٨)  
١٠ - ٢ - الثورة من (١٩٥٨ - ١٩٦٢)  
١١ - مفاوضات إيفيان  
تحليل الاتفاقيات  
١٢ - الجمهورية الجزائرية



## الاتفاقية السابعة

١٩٥ إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي

## الاتفاقية الثامنة

١٩٨ إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الفني

## الاتفاقية التاسعة

٢٠١ إعلان الاتفاق الخاص بالمسائل العسكرية

## ملحق

٢٠٣ خاص بالمرسى الكبير

٢٠٩ مصادر الكتاب

